المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

مقومات السياسة الخارجية التركية اتجاه جوارها الإقليمي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل سياسة خارجية

اعداد الطالبة: **اشراف الأستاذ:**

فراجي فاطمة الزهراء د. علي ربيج

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: بشاني لحسن ..... رئيساً

الأستاذ الدكتور: علي ربيج .....مشرفاً ومقررا

الأستاذ الدكتور: هناد محمد.....مناقشاً

السنة الجامعية : 1435-1436هـ/2014-2015م

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

مقومات السياسة الخارجية التركية اتجاه جوارها الإقليمي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل سياسة خارجية

اعداد الطالبة: **اشراف الأستاذ:**

فراجي فاطمة الزهراء د. علي ربيج

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: بشاني لحسن ..... رئيساً

الأستاذ الدكتور: علي ربيج .....مشرفاً ومقررا

الأستاذ الدكتور: هناد محمد.....مناقشاً

السنة الجامعية : 1435-1436هـ/2014-2015م

الإهداء

إلى عائلتي ...

زوجي.

وأصدقائي ...

شكر وتقدير

بعد إتمام هذا العمل بعون الله تعالى

أتقدم بخالص شكري للأستاذ

المشرف "علي ربيج "، تقديرا

لنصائحه وتوجيهاته القيمة، كما أتقدم

بوافر شكري واحترامي للأستاذ

"خواص مصطفى "على توجيهاته

وملاحظاته السديدة ونصائحه

الكريمة، وإلى الأستاذ " لخضاري

منصور " على دعمه الدائم لنا.

ملخص الرسالة باللغة العربية

تناولت هذا الدراسة موضوع تأثير مقومات السياسة الخارجية التركية على علاقتها بجوارها الإقليمي، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم2002 ، وما أحدثه من تغيرات على هذه السياسة، ولكن قبل ذلك كان لابد من الولوج إلى أسس الأولى للسياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية 1923.

ولقد جاء هذه الدراسة في ثلاث فصول، بالإضافة إلى الإطار العام للدراسة، والاستنتاجات، وتوصيات لصناع القرار في الوطن العربي، تناول الفصل الأول، مقومات السياسة الخارجية التركية في ظل تطورها التاريخي، وتناول الفصل الثاني، طبيعة العلاقات التركية بدول الجوار الإقليمي " السوري والعراقي "، بينما ركز الفصل الثالث والأخير على الأفاق المستقبلية للعلاقات التركية السورية، العراقية.

هذا وقد استخدمت الدراسة العديد من المقاربات والنظريات والمناهج، لغرض التقرب الأكثر من الموضوع وتحليل طبيعة العلاقات القائمة بين الدول، ومعرفة المؤثرات والمتغيرات التي طرأت على طبيعة مسار العلاقات التركية الجوارية.

وخلصت الدراسة إلى أن تركيا تسعى إلى لعب دور إقليمي محوري في المنطقة، عبر العمل على تصفير النزاعات مع الدول، والسعي إلى حل المشكلات عالقة، خاصة ما يتعلق الأمر بالأزمة السورية، وتهديد " داعش "، وذلك بغية تأكيد دورها ومكانتها في المنطقة.

Résumé

L'objet de cette étude est de découvrir l'influence des fondements de la politique extérieure turque sur sa relation avec ses voisins territoriaux, notamment après l'arrivée du parti de justice et développement au pouvoir en 2001. Il ainsi recommandable, afin de comprendre davantage la politique extérieure turque, de revenir à ses fondement de depuis 1923.

L'étude contient trois chapitres, outre la carde générale, les conclusions et les recommandations de ceux qui ont la prise de décisions dans le Monde Arabe, le premier chapitre a abordé les fondements de la politique extérieur turque dans son cadre historique. Le deuxième quant à la lui, a mis l'accent sur la nature des relations turques avec ses pays voisins comme la Syrie et l'Irak .le dernier chapitre s'est focalisé sur les projections des relations futures entre la Turquie et ses voisins.

L'étude a utilisé donc un ensemble d'approches théoriques pour connaitre la véritable politique du voisinage de la Turquie.

Enfin, elle est arrivée à confirmer le fait que ce pays cherche à avoir un rôle axial dans la région, il met sa politique en œuvre concernant sa façon de vouloir résoudre les crises régionales comme la crise sécuritaire syrienne ou la question de Daech.

Abstract

The purpose of this study is to understand the influence of the Turkish foreign policy on his relationship with territorial neighbors, in particular after the victory of the Justice and Development Party in 2001.

It is therefore recommended, in order to understand more about the Turkish foreign policy, to get back on his foundations since 1923.

Moreover, This study includes three main chapters, besides the introductory chapter, results and recommendations, The first chapter describes in a historical context the foundations of the Turkish foreign policy, where as the second chapter for its part, focuses on the nature of the Turkish relation with its territorial neighbors such as Syria and Iraq, the last chapter is focused on the predictions of future relations between Turkish and its neighbors.

The study, thus, used a set of theoretical approaches to find out the real policy used by Turkish. That is to say that Turkey came to confirm the fact that she seeks to have an axial role on her area, and implements her policy in the attempted to solve regional crises such as the Syrian security situation, or the ISIS threat.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
مقدمة	1
الفصل الأول: مقومات السياسة الخارجية التركية في ظل تطورها التاريخي	12
المبحث الأول: مقومات البيئة الداخلية التركية	13
المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية	13
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي	22
المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية التركية	34
المطلب الأول: سياسة تركيا الخارجية في عهد الجمهورية	34
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجديدة لتركيا	39

المطلب الثالث: مبادئ واستراتيجيات السياسة التركية الجديدة	41
الفصل الثاني: طبيعة العلاقات التركية بدول الجوار الاقليمي" السوري العراقي"	48
المبحث الأول: أهم محطات تطور مسار العلاقات التركية السورية	49
المطلب الأول: نظرة تاريخية للعلاقات التركية السورية	50
المطلب الثاني: التقارب والتعاون في العلاقات منذ اتفاقية أضنة1998 إلى غاية 2008	54
المطلب الثالث: السياسة التركية وموقفها من الأزمة السورية	58
المبحث الثاني: العلاقات التركية العراقية	64
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات التركية العراقية	64
المطلب الثاني: تركيا والعراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003	71
المطلب الثالث: انعكاسات صعود الدولة الإسلامية على علاقات بين البلدين	76
الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية السورية والعراقية	81
المبحث الأول: تصور مشاهد العلاقات التركية السورية	82
المطلب الأول: مشهد إمكانية التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا	82
المطلب الثاني: مشهد التدخل الدولي المباشر في سوريا	87

المطلب الثالث: استمرارية الدعم التركي للمعارضة السورية	89
المبحث الثاني: آفاق العلاقات التركية العراقية	94
المطلب الأول: أثر الأزمة العراقية على تفعيل الدور التركي في المنطقة	94
المطلب الثاني: إستراتيجية تركيا للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام	99
المطلب الثالث: الدور المستقبلي التركي في العراق	104
خاتمة الدراسة	111
استنتاجات الدراسة	112
توصيات	114
ملاحق	116
قائمة المراجع	119

الفصل الأول

مقومات السياسة الخارجية التركية

في ظل تطورها التاريخي

" **الخطوة الأولى لفهم الآخر هو معرفته** "

فكما معظم الدول والمجتمعات، لتركيا مجموعة من خصائص تاريخية وجغرافية وإقليمية ودولية ومجتمعية وإيديولوجية، وتشكل معرفة هذه الخصائص أو معظمها، بعض المداخل نحو فهم سياسة تركيا الخارجية، والمجتمع التركي وحركتهما الداخلية والخارجية.

فإن تحليل البيئة الداخلية لعملية صنع القرار في تركيا يرتكز في الأساس على مشكلات تؤثر بشكل أو بآخر في العلاقات التركية العربية، وفي عملية صنع القرار في تركيا إزاء المنطقة العربية، أو بعض دولها المجاورة لها العراق وسوريا.

لذلك إن الهدف الرئيسي من هذا الفصل، هو تقديم تحليل يغطي العناصر الرئيسية في هذه العملية ويكشف أوجه الاستمرارية والتغير في هذه المقومات على السياسة التركية إزاء المنطقة العربية، ومدى ارتباط ذلك بتقدير صانعي هذه القرارات لكيفية تحقيق مصالح تركيا و إدارة مشكلاتها مع البلدان العربية، منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 التي قامت على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي، والتي تستند إلى فهم شامل للاتجاهات التاريخية وشعورا بالقدرة على الفعل، إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2001 .وما أحدثه من تغيرات على هذه السياسة وعلى دورها الجديد في المنطقة.

المبحث الأول: مقومات البيئة الداخلية التركية

تعتبر مقومات أي دولة عبارة عن مجموعة الخصائص التي تمثل مقياساً لمدى قوة هذه الدولة ، ومكانتها والدور الذي يمكن أن تلعبه على الساحة الإقليمية والدولية .

وفي هذا الإطار يشير "أحمد داود أوغلو " في كتابه "العمق الاستراتيجي" :"بأنه تشكل الخصائص الجيوسياسية ، والجيو اقتصادية ، والجيو ثقافية وحدة متكاملة مع استيعاب العامل الزمني والتاريخي للمجتمعات ، ويعتبر كل من المرجعية الحضارية لأي مجتمع ، وهويته الثقافية ،والأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها ، معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد ".

لذلك فإنه من الأهمية بما كان ، أن تبدأ هذه الدراسة بتقديم عام لما تملكه تركيا من مقومات وخصائص طبيعية وبشرية ، واقتصادية وعسكرية وسياسية ومجتمعية ، وتأثيرها على مسار توجهات السياسة الخارجية التركية في مختلف حقباتها التاريخية .

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية والجيو استراتيجية .

تمثل المقومات الجيوسياسية والجيو استراتيجية إطار لرسم السياسة الخارجية للدولة وتحديد توجهاتها ، كما أنها تشكل أحد مصادر قوة الدولة ، والتي تؤثر بشكل كبير على وزنها ودورها ومكانتها في الساحة الإقليمية والدولية.

وتتمثل هذه المقومات في :مقومات طبيعية (موقع الدولة ، مساحتها ، تشكلها ، مناخها ، والثروات الطبيعية) ، العناصر البشرية ، بالإضافة الى المقومات الاقتصادية والعسكرية .

ولذلك كان لابد من دراسة هذه الخصائص التي تتمتع بها تركيا وتأثيرها على قرارات كل من سياستها الداخلية والخارجية ،وكذا علاقتها بالدول الأخرى ومكانتها في النسق الدولي .

الفرع الأول: الموقع الجغرافي

تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد، والحجم، والأرض القابلة للزراعة،[1]والموقع سواء كان الموقع الفلكي وفقا لدوائر العرض وخطوط الطول ، وموقع الدولة وفقا لتوزيع اليابسة والماء ،بالإضافة إلى الموقع وفقا لعلاقتها بالدول الأخرى. [2]

وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي، فتؤثر الموارد التي تملكها الدولة في ثروتها وفي قدرتها على إتباع سياسة خارجية مؤثرة وفعالة، لقد شكل موقع تركيا الجغرافي ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشد المعطيات الجغرافية القائمة اليوم عن هذه القاعدة ، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي و الارتقاء به نحو العالمية[3]

تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح عليه تسمية أواسيا ، حيث تصل تركيا ما بين القارة الأسيوية والأوروبية ، تفصل تركيا الأسيوية عن الأوروبية (تتكون في معظمها من الأناضول)، التي تظم 97%من البلاد بمضيق البوسفور وبحر مرمره ومضيق الدردنيل ، والتي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تركيا الأوروبية (شرق تراقيا روميليا أو شبه جزيرة البلقان)، تظم 3% من مساحة البلاد .

تتميز تركيا بشكل مستطيلي بطول 1.600كم والعرض 800كم، تقع مابين خطي عرض 35درجة و43درجة شمالا، وخطي طول 25 درجة و45 درجة شرقا، تحتل تركيا المركز السابع عالميا من حيث المساحة حيث تبلغ 783562كم .

---

[1]لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، ، ترجمة:محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، 1989، ص257.

[2]فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** ،مصر: دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى، 2008،ص ص 62،63.

[3]علي حسن باكير، "**تركيا : الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو استراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي**"،في :محمد عبد العاطي، محرر، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، الطبعة الأولى ،2008،ص20

البلد محاطة بالبحار من ثلاث جوانب، بحر إيجة إلى الغرب، والبحر الأسود في الشمال

والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، وأيضا بحر مرمره في الشمال الغربي من البلاد ،[1] هذا ما يتيح لها التحول إلى قوة مائية بالإضافة إلى كونها قوة قارية، هذا الموقع يعطيها فرصة ليكون لها دور في نقل الموارد الطبيعية من الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية إلى أسواق النفط الأوروبية .

تحد الجمهورية التركية 8 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود ، في الجنوب الشرقي جورجيا (252كم)،وأرمينيا (268كلم)، وأذربيجان(9كلم)، في الشرق إيران (499كلم)، في الغرب اليونان (206كلم)، في الشمال الغربي بلغاريا (240كلم)، وفي الجنوب سوريا (822كلم)، والعراق (352كلم) ، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي [2]

فوضعها هذا يعطيها موقعا جيوستراتيجيا حيويا ومهما سواء كان ذلك من ناحية الملاحة البحرية التجارية أو العسكرية حيث إنها تسيطر بموقعها هذا وتتحكم بمقدرات الارتباط للملاحة البحرية، كما أن موقعها البري المحاذي لروسيا بصورة خاصة وللأقطار الأخرى التي سبق ذكرها، قد أعطى تركيا مكانة إستراتيجية بالغة الأهمية في الإستراتيجية العالمية ، وهذا ما نراه منطبقا على أهمية تركيا في المخططات الجيوبليتيكية الدولية من خلال انضمامها إلى الأحلاف والمعسكرات المتماشية مع التخطيط الاستراتيجي العالمي.

---

[1] US liberarycongress ‘Geography of Turkey

اطلع عليه بتاريخ 2015/03/23، على ساعة 16:00

[2] علي حسين باكير، تركيا : الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، **مرجع سابق** ، ص 20.

ناهيك عن أهمية الموقع الجيو استراتيجي لتركيا فيما يخص القطرين العراقي والسوري ، فإن هذا الموقع كانت له انعكاساته وأبعاده عبر التاريخ القديم والوسيط والمعاصر.

ومن هذا العرض المقتضب لموقع تركيا وأهميته نستطيع القول بأن لتركيا موقعا جغرافيا يمتاز بخصائص من الممكن أن تستفيد هي وجيرانها منه سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة ، سواء في إطار علاقتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية .

وعليه يمكن القول بأن تركيا بفضل موقعها الجيو استراتيجي استطاعت أن تلعب دوراً في السياسة الدولية أكبر مما يمكن أن يشير إليه حجمها وسكانها وقوتها الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن موقعها هذا منحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة .[1]

الفرع الثاني : العوامل البشرية .

مما سبق تبين مقدار تأثير العوامل الطبيعية كمتغير ثابت في قوة الدولة ، والآن يأتي الحديث عن عامل لا يقل أهمية عن سابقه ، وهو العامل البشري أو التركيبة السكانية ، التي هي أخرى تساهم في تعزيز مكانة الدولة وقوتها .

تعبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصراً هاماً من مقاييس القوة التي لابد أن تؤخذ في الحسبان. [2]

حيث تحتل تركيا المرتبة 17عالميا من حيث تعداد السكان ،ويبلغ عدد سكانها 81،619392 (تقديرات جويلية 2014) ،بمعدل نمو 1،197 %[3]

---

[1] "**تدوة العرب وتركيا** ": **تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**" , الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2ايار 2011.

[2] احمد داود أوغلو ،**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر تلجي وقارة عبد الجليل ، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية،2011، ص42.

[3] الأرقاموالإحصائيات، من موقع : **cia the world fact book**، اطلع عليه يوم 23 مارس 2015 على الساعة 15:30 في :

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية ، إن العنصر السكاني كأحد العناصر الثابتة التي لا تتغير خلال مرحلة قصيرة الأمد ،ويعتبر من العناصر التي تؤثر في البناء الدفاعي والصناعي للدولة ، ويمكن أن تظهر ثمار إستراتيجية الصناعة الدفاعية في أحسن حالاتها إذا ما استخدم العامل السكاني مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية بشكل مناسب [1]

تتميز التركيبة العمرية للسكان بغلبة الطابع العمري الشاب كما يظهر من خلال النسب التالية :

التركيبة العمرية	النسبة	الذكور	الإناث
14-0	%25	10،660،110	10،179،850
25-15	%16،8	6،989،099	6،709،480
54-25	%42،9	17،650،790	17،358،730
64-55	%8،1	3،289،605	3،291،199
65 سنة فما فوق	%6،6	2،517،219	2،973،310

أما فيما يتعلق بالتركيبة العرقية والدينية للسكان في تركيا فهي تتميز بتنوعها ،فرغم كون معظم سكان الجمهورية من المسلمين بنسبة 99،8%(أغلبية نسبية)، إلا أن البلاد ظلت متعددة الأعراف والى جانب الأتراك من السنة والعلويين، عاش في تركيا ولا يزال يعيش آخرون كثر ، حيث استقربها بلغاريون وأشخاص من البوسنة والألمان وبوماق قادمون من البلقان ، فضلا عن

[1] احمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص 60.

أبناء أذربيجان وجورجيا وطاجاكستان والشيشان القادمين من بلاد القوقاز والاوزباك والقوقاز القادمين من وسط أسيا ومن جنوب روسيا نزح إليها القوقازيون والتتار،[1]

بحيث يمثل الأتراك 70-75%، ويمثل الأكراد أكبر أقلية بما نسبته 18% في حين يمثل الأقليات الأخرى 7-12% (حسب الأرقام المنشورة في موقع CiA the world fact book).

الفرع الثالث : العامل الثقافي .

تعتبر الهوية والمرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط ما بين المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة ،وهي هوية أو مرجعية العنصر البشري (السكان) الذي يتواجد في مكان ما (جغرافيا)، وداخل بعد زمني معين(التاريخ)، ويمتلك بناءا ثقافيا لبناته العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تستند إلى قيم هذا العنصر البشري ، القيم التي انبثقت عن هويته وإحساسه بجذوره ومرجعيته

بالرغم من أن هذا العنصر يدخل ضمن المعطيات الثابتة ، فإنه يلعب من جهة أخرى دور المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة .

إن المجتمعات التي تملك هوية قوية وحسا مرجعيا ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان كما تملك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،يمكنها أن تحقق انفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار. [2]

---

[1] راينر هيرمان ، **تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا** ، ترجمة : علا عادل، مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، الطبعة الأولى، 2012،ص20.

[2] احمد داود وغلو،العمق الإستراتيجي، **مرجع سابق**، ص43.

وهذا ما عملت تركيا استثمار فيه كعامل قوة ونفوذ في سياستها الخارجية وفي علاقتها مع الدول الأخرى وخاصة دول الجوار الإقليمي وذلك بإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية وما حملته من حضارة وثقافة لازلت لليوم راسخة في الأذهان.

في الأخير، تعتبر العناصر السابقة الذكر الجغرافيا والسكان بالإضافة إلى الثقافة ، معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي دولة، وهي عناصر لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على المديين المتوسط والبعيد ،كما يعبر أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي ، لكنه يضيف إلى معادلة القوة هذه المعطيات متغيرة ، وهي عناصر يمكن تفعيلها على المدى القريب و المتوسط والتي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، تتمثل هذه العناصر في الاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية .

لذلك سيتم التطرق من خلال النقاط التالية إلى باقي مقومات القوة في تركيا وهي :الاقتصاد التركي ، وقدراتها العسكرية .

الفرع الرابع : الاقتصاد التركي .

أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة، عنصرا مهماً من عناصر إستراتيجيتها، حيث تكاد تركيا تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما الماء والغذاء.

فتركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية ،هذا بالإضافة إلى تمتعها بموارد طبيعية وثروات معدنية أخرى كثيرة ،بالرغم من افتقار تركيا إلى كميات معتبرة من النفط والغاز[1]

[1]علي حسين باكير، تركيا : الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو استراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي"،**مرجع سابق**، ص .24.

إلى جانب قطاع الزراعة التقليدي الذي يشغل حوالي 25% من اليد العاملة في تركيا فقد ازدادت أهمية قطاع الصناعة الذي يشغل 26،2 % من اليد العاملة وقطاع الخدمات بنسبة 48،4%.

يقوم الاقتصاد التركي على سياسة السوق الحرة ،وقد استهدفت الإصلاحات أساسا تحقيق الحرية المالية والتجارية بشكل أساسي والمضي قدما في عمليات الخصخصة والحد من دور الدولة ، وهذا ما زاد من استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعة والنقل والاتصالات مما أدى إلى توسيع إنتاج السوق ليتجاوز قطاع النسيج والألبسة إلى صناعات أخرى ، مثل: السيارات والالكترونيات والحديد والبناء والمواد الغذائية وغيرها ...[1]

وبالتالي يتسم الاقتصاد التركي بكل أو بأكثر السمات الاقتصاد في مجتمع، حيث إن أكثر إيرادات الدولة تأتي من ريع الأراضي ، بالإضافة إلى الاستثمارات وغيرها، حيث عملت الحكومة التركية على التحديث والإصلاح من خلال عديد من إصلاحات تشريعية وقانونية وإدارية في مجال البناء الاقتصادي للدولة.

الفرع الخامس: القدرات العسكرية التركية

تؤكد إحدى المقولات المعروفة " **إن كنت ترغب في تحقيق السلام، فإن عليك أن تستعد للحرب**[2].

وبالتالي تعد القدرات العسكرية إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم، وأهم ما يعكس قوة الحقيقية للدولة في زمن الحرب، وتعتبر القوة العسكرية التي تمتلكها المؤسسة العسكرية في تركيا والتي تعد واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي، وهي الأقدم

[1] راينر هيرمان ، **مرجع سابق**، ص 187.
[2] لويدجنسن، **مرجع سابق**، ص. 249.

والأكثر تنظيما في التاريخ الدولتين العثمانية والتركية، وكانت في الواقع وما تزال عماد الدولة، بل هي المؤسس للدولة الحديثة، فقد استلزم الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا في أحد أكثر المركبات الأمنية تقلبا في العالم، بالإضافة إلى دورها في الحرب الباردة كخط أمامي تطوير قدرات عسكرية واسعة[1]

إذ يعتبر الجيش التركي من بين أكبر الجيوش في العالم، فهو يُمثل ثامن أكبر جيش عالميا وثاني أكبر جيش بعد الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، وهو يمثل بالنسبة لتركيا ضمان الاستمرارية. وقد لعبت تركيا، بفضل موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية، دور الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في مواجهة الخطر السوفييتي أثناء الحرب الباردة.[2]

تحتل القوات المسلحة التركية مكانة مميزة داخل الدولة التركية وداخل المجتمع التركي عموما. هذه المكانة المميزة تعود إلى الإمبراطورية العثمانية التي سبقت الجمهورية التركية الحديثة واستم هذا الحال لغاية القرن العشرين. فمنذ تأسيس الجمهورية في 1923، اعتبرت القوات المسلحة نفسها حارس الإيديولوجية الكمالية* التي تأسست عليها الجمهورية.

وعلى الرغم من الإصلاحات الجديدة التي استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

---

[1] Guarding the Camp, **Outside the Tent– The Relationship Between Turkey and the European Union from a Military and Regional Security Perspective**, Master of Art in History (International Relations School of History, National University of Ireland, ,(.Cork, 2010, P.42

[2]Fintan hastings.ibid

***الإيديولوجية الكمالية أو الفلسفة الكمالية** ، تعتمد على فلسفة السياسية لأفكار مصطفى كمال أتاتورك، حيث ربطت بين التقدم العلمي وحاجة تركيا لهذا التقدم العلمي، وتقوم هذه الفلسفة على ستة مبادئ أساسية وهي : فكرة الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الانقلابية، الوطنية، الدولتية. *

إلى أن تركيا بفضل هذه القدرات العسكرية التي تملكها وإرادتها القوية وتخطيطها واستراتيجياتها البعيدة المدى ، استطاعت أن تفرض نفسها كقوة مؤثرة في الساحة الإقليمية والدولية وأن تقيم العديد من تحالفات واتفاقيات .

المطلب الثاني : طبيعة النظام السياسي في تركيا

الشكل القانوني لنظام الحكم ومؤسساته.

يحكم دستور 1982 إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها والعلاقات في ما بينها، ويحدد المبادئ الرئيسية للحكومة كمبدأ الفصل بين السلطات، وقد أخذ هذا الدستور بنظام البرلماني كنظام للحكم.

أولا: المؤسسات الدستورية.

الفرع الأول: السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد، **المجلس الوطني التركي الكبير** "البرلمان"، تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض. وتتألف من 550 عضوا ينتخبون بالإقتراع العام،(بعد التعديل الدستوري عام 2011). وتتمثل أهم صلاحياتها في: التشريع وتعديل القوانين وإبطالها، والإشراف على عمل مجلس الوزراء والوزراء، وتفويض مجلس الوزراء

(في حالات محددة)، وإصدار مراسيم حكومية تكتسب قوة القانون،التصديق على المعاهدات الدولية، وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية، ومناقشة مشروع الميزانية، وإعلان الحرب وتفويض القوات المسلحة وقرار إرسالها إلى الخارج[1]

تتم الانتخابات النيابية تحت إشراف القضاء وعلى أسس الحرية والمساواة والسرية في الاقتراع في جولة واحدة وبالتصويت العام والفرز العلني والتعدد المفتوح. ويحق لكل فرد يحمل الجنسية التركية

[1]الدستور التركي 1982 المعدل 2011، المادة 7، 75،87.

ويبلغ 18 من العمر المشاركة في الانتخاب. فيما يحق لكل من يبلغ 25 من العمر وأتم الدراسة الإبتدائية ترشيح نفسه. وطريقة الانتخاب تحدد بالقوانين. ويؤدي المجلس مهامه عن طريق اللجان طبقاً للدستور، ونظامه الداخلي المعد من قبله. وتشكل هذه اللجان حسب الاختصاصات وتقوم بالأعمال التحضيرية. وتكون الكلمة الأخيرة للجمعية العامة. ويحق لكل مواطن، ولكل أجنبي مقيم في تركيا وفق مبدأ المعاملة بالمثل، تقديم الطلبات والشكاوي إلى لجنة الاستدعاءات[1]

الفرع الثاني : السلطة التنفيذية .

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، وأولهما على خلاف ثانيهما غير مسؤول أمام المجلس الوطني ، وتنخرط أيضاً ضمن السلطة التنفيذية مؤسسات مثل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المهنية ذات الصفة العامة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية ومجمع أتاتورك العالي للثقافة واللغة والتاريخ ورئاسة الشؤون الدينية.

1- رئيس الجمهورية:

يمثل رئيس الدولة الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، ويجري انتخابه عن طريق انتخاب عام من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بين الذين تجاوزوا الأربعين من العمر وأكملوا تعليمهم العالي ،أو من بين المواطنين الأتراك المستوفين لتلك الشروط والمؤهلين لعضوية الجمعية الوطنية، فترة ولايته خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر ، علما أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة[2]

أما فيما يتعلق بمهامه وصلاحياته حسب المادة 104، فمن بينها: الإشراف على تطبيق الدستور، وإصدار القوانين، وتعيين رئيس الأركان العامة ورئيس الوزراء والوزراء المقترحين من طرف رئيسالوزراء، ودعوة الجمعية الوطنية للانعقاد عند الضرورة، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد

[1] «**تركيا: هيكل الدولة والدستور والنظام القانوني**»، ص.142، اطلع عليه في22مارس 2015، على الساعة 16:00، في الموقع:-**http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/142-143.htm**

[2] الدستور التركي 1982المعدل 2011، المادة101.

برئاستع عند الضرورة، وطلب الاستفتاء العام، والدعوة لانتخابات عامة، ودعوة مجلس الأمن للانعقاد برئاسته، وإعلان الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وتعيين

أعضاء المحكمة الدستورية، المصادقة على المعاهدات الدولية ونشرها، ترؤس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند الاقتضاء،التوقيع على المراسيم والقرارات[1]

1- مجلس الوزراء:

هو مركز السلطة التنفيذية ، ويتحمل المسؤولية السياسية أمام البرلمان ،على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، ويقوم هذا الأخير باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم. ومن اختصاصات رئيس الوزراء (المادة 112) أنه يشرف على عمل الوزراء ويعد ويخطط برنامجا للسياسات العامة يكون هو الأساس الذي يُمنح على أساسه ثقة الجمعية الوطنية... وتتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية والإشراف على خطط وإمداد القوات المسلحة وإعدادها للحرب في الحالات التي تتطلب ذلك.

الفرع الثالث: السلطة القضائية:

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي ، وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي.

يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون ،حيث تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم. ويعمل القضاة بشكل مستقل؛ فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني. يجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وبشك

[1] الدستور التركي ، المادة 107.

عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعًا لذلك، انقسم النظام القضائي إلى 3 فئات هي: القضاء العدلي و القضاء الإداري والقضاء الخاص[1]

وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري.

واعتبر الدستور، فيما يخص بالقضاء الدستوري المحكمة الدستورية، وبالنسبة للقضاء العدلي محكمة التمييز، وبالنسبة للقضاء الإداري المحكمة الإدارية العليا، وفيما يخص بالقضاء العسكري محكمة التمييز العسكرية والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، وبالنسبة للخلافات الناجمة عن الطرق القضائية محكمة فصل المنازعات كمحاكم عليا في الدولة. وهناك أيضا ضمن السلطة القضائية ديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

[1] «لمحة عن تركيا، البنية القانونية والسياسية» ، **مرجع سابق**، ص 4.

الشكل رقم:01

يمثل المخطط التالي أهم السلطات والمؤسسات في الجمهورية التركية

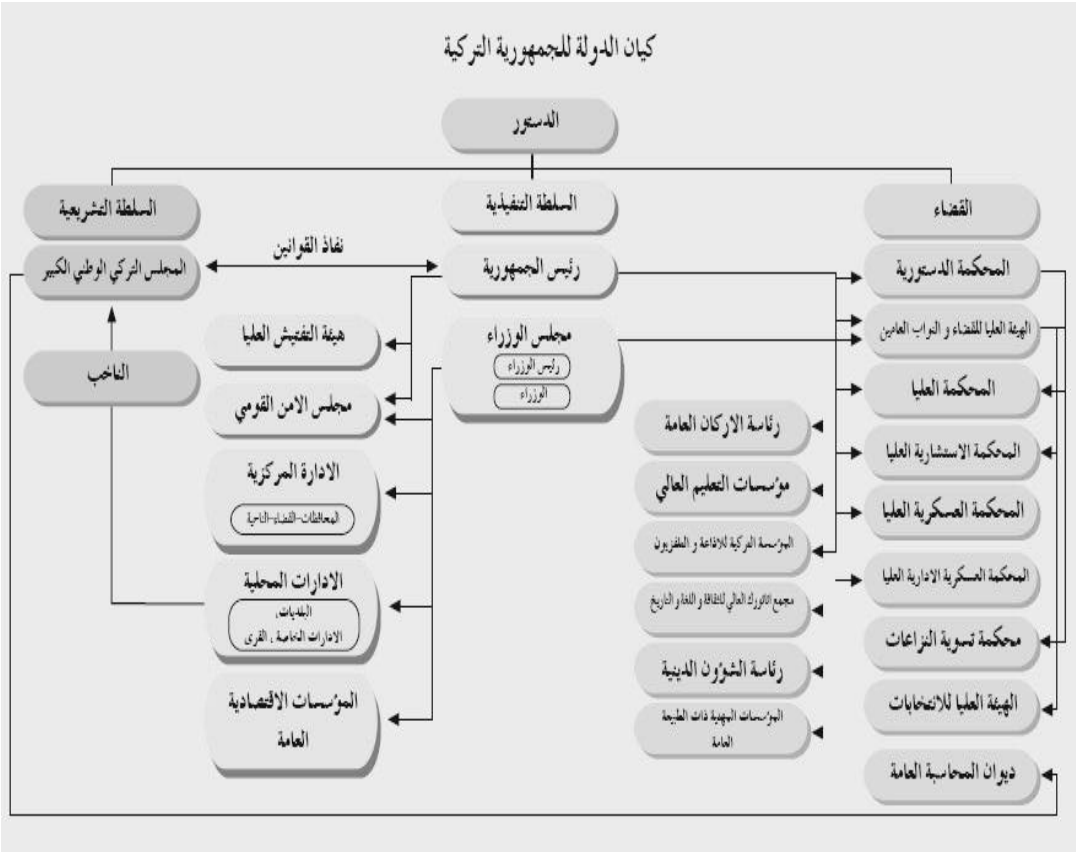

المصدر: http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/140-141.htm

وبعد الحديث عن هذه المؤسسات ، أي الهيكل القانوني والدستوري لعملية صنع القرار في تركيا تجدر الإشارة إلى التعرف على الفاعلين السياسيين ، الذين يقومون بأدوار مؤثرة في هذه العملية بصرف النظر عن مدى تطابق أو اتفاق هذه الأدوار مع النصوص القانونية والدستورية، ويأتي في مقدمة هؤلاء الفاعلين القيادة والنخبة السياسية الحاكمة، المؤسسة العسكرية ومؤسسات الغير الحكومية كالجماعات المصالح والضغط، الرأي العام ووسائل الإعلام.

أولا: النخب السياسية الحاكمة

تشكلت الدولة التركية في بدايات القرن20 في بيئة داخلية وإقليمية ودولية واجهت فيها قدراً كبيراً وخطيراً من عدم اليقين اتجاه المستقبل[1].

حيث نشأت الدولة محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية تعتبر أن الغرب هو المثال الذي يجب أن يحتذي في البناء والتطور[2]

تتسم الحياة السياسية في تركيا بالنخبوية ، وهي تماثل في ذلك الكثير من الدول النامية وبالإضافة إلى تماثلات أخرى، فإن للجيش دورا رئيسيا في الحياة السياسية للبلاد ، فهو "سيد الأمة " ويتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية على حد اعتباره القيم على الجمهورية والناظم لها والضامن لمستقبلها ، ويبدو ما عداه من مؤسسات كبيروقراطية الدولة والأحزاب السياسية هياكل تابعة ومؤسسات تلعب دورا فرعيا في صنع السياسة العامة. [3]

وبالتالي إن النخب الحاكمة بمختلف مستوياتها تأتي في مقدمة الفاعلين وتسبقهم من حيث شدة التأثير القائد الأعلى ولاسيما في حالة توافر مقومات وأوضاع معينة تسمح له بممارسة اختصاصات فعلية أوسع نطاقا من اختصاصاته الدستورية، هذه المقومات والأوضاع ، توفرت بدرجة كبيرة للرئيس السابق **تورغوت أوزال***، وكذلك لخلفه الرئيس **سليمان ديميريل****، بينما كان

---

[1] Stephen larrabee and lano.lesser.Turikishforeignpolicy in an age of uncertainty (santamonica ،CA:centre for middle east public policy(RAND),2003.p.ix.

[2] HALIS komili « **Turkish foreign policy and the west** « private view ،Ankar،winter 1997,pp 1-9

[3] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص 147،148.

*تورغوت أوزال (13اكتوبر1927_17افريل1993)، سياسي تركي ليبرالي، هو الرئيس الثامن لتركيا، تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة، مما أدى إلى تحسين علاقاته مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

** سليمان ديميريل ولد في 1نوفمبر 1924، هو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسا للجمهورية التركية، وهو الرئيس التاسع لتركيا، تولى رئاسة تركيا في الفترة من 16ماي 1993الى غاية 2000.

الحال مختلفا مع الرئيس **كنعان أفرين*****، لتعود من جديد أهمية دور القيادة في النظام السياسي التركي مع الرئيس الحالي **طيب رجب أردوغان**، حيث أن النخب السياسية السابقة لحقبة التسعينات من القرن العشرين في تركيا التي سيطرت على طبيعة العلاقات بين دول الجوار تبدلت الآن إلى حد كبير مع مجيء حزب العدالة والتنمية ، الذي سنتطرق إليه في المبحث الموالي ، ومع تغير الظروف الإقليمية والدولية والتغيرات الداخلية في النمط النخبوي المعتدل ، ومجيء مسئولين لديهم قراءة مختلفة نسبيا للسياسة العامة سواء داخليا أو خارجيا .

ثانيا: المؤسسة العسكرية التركية:

في العلاقات الدولية لابد من التمييز بين إستراتيجية عسكرية وبين سياسة عسكرية، فيما تذهب الإستراتيجية العسكرية إلى كيفية استخدام الدولة لقوتها العسكرية من اجل تحقيق أهدافها الوطنية والقومية أي أنها تمثل أحد المفاتيح لتحقيق تلك الأهداف إلى جانب القوة الاقتصادية والبشرية والجغرافية والسياسية. فإن السياسة العسكرية تعني رؤية الدولة لدور القوة العسكرية في تلك العلاقات مثل نبذ وعدم نبذ استخدام القوة في حل الخلافات والمنازعات بين الدول وغيرها .[1]

وفي السياق ذاته فان الجهة التي يوكل لها تنفيذ المهام تلك إضافة إلى التوجه العام للدولة ألا وهي المؤسسة العسكرية ،والتي يفترض بها أن تكون أكثر مؤسسات الدولة تنظيما واحترافا مستندة على عقيدة واضحة ، وهي في تركيا لها وضع خاص ومؤثر على المستويين.

فالاعتقاد سائدا في تركيا أن الجيش الذي استخلص الدولة من براثين الاحتلال وأقامها من العدم وبسبب هذا ظل الجيش محاطا بهالة من التقدير التي تصل إلى حد التعظيم ،وبذات الوقت يعبر عن انعكاس الظروف التي أحاطت بالبلد والتي أعلت من شان الجيش وجعلت منه

** * كنعان أفرين (17جويلية1917_9ماي 2015، سابع رؤساء تركيا، كان رئيسا مؤقتا للبلاد بعد الانقلاب العسكري، الذي اعتبر أكثر دموية في تاريخ تركيا ،فغير مواد الدستور ونصب نفسه رئيسا للجمهورية في9 نوفمبر 1982.

[1] نزار إسماعيل عبد اللطيف ،"**إشكالية التحول من سياسة إلى الإستراتيجية عسكرية**"، محطات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ،العدد43، 2000.

عامل الرجاء والأمل ، وتتمثل تلك الظروف في موقعها الاستراتيجي الأمر الذي حولها إلى ساحة صراع والنزاع فضلا عن التمايز داخل تركيا ذاتها التي تضم عدة قوميات واديان وملل.

حيث أن الجيش لم تكن رسالته تقتصر على الدفاع ضد العدوان الخارجي وتطوير الالة العسكرية واستخدام القوات بكفاءة عالية لتحقيق النصر فحسب لكنه حمل أيضا مسؤولية حماية الدولة من الداخل.[1]

وبطبيعة تطور الأمور أصبحت النخبة العسكرية قوية بما يكفي لتدخلها في كافة السياسات وأصبحت مرهوبة الجانب من القادة السياسيين، خلافا لما يقال بان العسكرية امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، لأن من الطبيعي أن تحكم السياسة العمل العسكري والعكس غير صحيح ،وعليه فإن أي تغيير في هذه المعادلة يحدث إرباكا في الدولة .

إلا انه يمكن ملاحظة أن تدخل القوات المسلحة في السياسة لا يقتصر على تركيا وحدها ،وإنما يعتبر ذلك إحدى السمات البارزة للدول النامية ولا ينفي ذلك عظم تأثير الجيش التركي بشكل خاص على سياسة الدولة.[2]

وتزايد أهمية المؤسسة العسكرية حيث أصبحت بمثابة بنية تتكشف فيها سلطة عليا تقع فوق مؤسسات الدولة الأخرى، وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من التنظيم الداخلي المحكم وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها الإستراتيجية بشان دورها والأهداف العليا للدولة والتجدد من داخلها وليس من خارجها .

غير أن المؤسسة العسكرية التركية يرأسها رئيس الأركان لا ترتبط بوزارة الدفاع بل رئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، وإلا فهي مؤسسة مستقبلة قائمة بذاتها وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش من (تعيين، وترقية، أو طرد وشراء الأسلحة ....)، دون أن يكون لوزير الدفاع أو رئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على هذه القرارات.

---

[1] عمر علي راضي العلاق، "**دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية.**" مجلة الدراسات الدولية ،مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد20 ،2003،ص 4 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 6.

وهذا ما يعكس استقلالية هذه المؤسسة ودورها الفعال والمؤثر في صنع ورسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

ثالثا: المؤسسات غير الرسمية

إن تحليل البيئة السياسية التركية، وما تفرضه من قيود على عملية صنع القرار في مختلف مراحلها، وما توفره من فرص وقدرات للنظام السياسي ونخبته السياسية، ولاسيما أن هذه النخبة تستمد جزءا كبيرا من عناصرها من القوى المشكلة لهذه البيئة والمشتملة على الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط ووسائل الإعلام ، والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أ- الأحزاب السياسية:

تكتسب دراسة الأحزاب التركية أهميتها من كونها من أهم عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار،حيث يعمل على الساحة التركية الكثير من الأحزاب والمنظمات السياسية التركية العلنية، والتي لعبت دورا بارزا في رسم سياسة تركيا الداخلية والخارجية من خلال استلامها السلطة أو مشاركتها فيها، فضلا عن وجود الكثير من الأحزاب والمنظمات السرية، وقد مر النظام الحزبي في تركيا بمرحلتين أساسيتين الأولى يطلق عليها مرحلة الحزب الواحد، التي بدأت من تأسيس النظام الجمهوري 1923 حتى عام 1946، حيث انفرد حزب الشعب الجمهوري بالحكم، والذي أريد به أن يكون تنظيما سياسيا، بمثابة التجمع الذي يضم كل فئات الشعب التركي، وتميزت هذه المرحلة بتوطيد وبناء النظام السياسي.[1]

أما المرحلة الثانية فهي نظام تعدد الأحزاب ويعود ظهورها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للأوضاع الجديدة التي مر بها العالم، ولشعور تركيا بالخطر الدائم على حدودها كالاتحاد السوفيتي السابق روسيا حاليا، نتيجة للاختلاف الإيديولوجي معها ورغبة تركيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، عملت تركيا على الأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب كما عليه الحال في الديمقراطيات الغربية [2]

[1] أحمد عبد العزيز محمود، **تركيا في القرن العشرين**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص82.

[2] **المرجع نفسه** ، ص83.

وبهذا إن للأحزاب التركية على مر المراحل كانت لها أهمية مؤثرة على القوى السياسية في داخل وخارج تركيا، حيث تعمل الأحزاب في تركيا على طرح خيارات سياسية خارجية تكون مصدر لإثراء التوجهات الإستراتيجية التركية، وإعداد كوادرها من اجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة، وتظهر رؤية الأحزاب الإستراتيجية من خلال الخطابات السياسية وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى إلى تنفيذها بمجرد الوصول إلى السلطة ،كما تلعب قوى المعرضة دورا في عملية صنع السياسة الخارجية وتأثير في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة، ومناقشة رؤيتها الإستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والإستراتيجية بمستوى أكثر عقلاني

ب-جماعات الضغط والمصالح

جماعات الضغط ظاهرة اجتماعية وسياسية، تقوم بنشاطات تهدف لتأثير في الرأي العام لاستنهاضه لتشكيل قوة ضغط سياسية منه لغرض تحقيق ومن جهة أخرى التأثير على السلطة السياسية وتغيير سياستها وتوجهاتها لما يخدم مصلحة الرأي العام[1]

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها...وهي لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار، حيث تعمل في التأثير على صانعي القرار السياسي من خلال أحداث تغيرات في الوعي الجمعي ،فهي من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدرا مهما لتجنيد السياسي، حيث انظم بعض قيادتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة.[2]

ومن أهم جماعات المصالح في تركيا نجد :

النقابات العمالية، جماعات رجال الأعمال، النقابات المهنية.

---

[1]فلاح علي ، الحوار المتمدن ، العدد 2671، أطلع عليه يوم 4أفريل 2015 على ساعة 15:00في الموقع : **http://www.Ahewar.org/debat/show.art ,As p ?aid=174435 ,As p ?aid=174435**

[2]جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998،ص 112.

وخلاصة القول إن لهذه الجمعيات أهمية كبيرة في فهم عملية صنع القرار ، إذ أنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدرا مهما للتجنيد السياسي.

ج- الرأي العام ووسائل الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام في تركيا دورا مهما نسبيا كأحد العناصر المشكلة لبيئة صنع القرار، ذلك أنها تمثل من ناحية أولى قناة رئيسية للتعبير عن الرأي العام وموقفه إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه، وتمثل من ناحية أخرى وسيلة للتأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته بصدد مسائل معينة، ولا سيما إذا ما كانت هذه الوسائل الإعلامية مرتبطة بجماعات أو أحزاب سياسية معينة، ومن ناحية أخرى نافذة لطرح رؤى وتصورات وخيارات متعددة، قد لا تتفق بالضرورة مع وجهة النظر الرسمية،كما يلعب دورا مهماً في التأثير على قرارات التي يتخذها البرلمان التركي من ناحية، وفي وقف قرارات تتخذها الحكومة من شأنها تهديد الأمن التركي وذلك وفق طبيعة

النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة.[1]

أما الإعلام بوسائله المتطورة فيعتبر أقوى أدوات الاتصال العصرية،إذ له دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلاميا ، وبصفة خاصة تجاه القضايا المعينة بالأمن الوطني.

تعتبر الإذاعة والتلفزيون من أهم وسائل الإعلام الموجودة في تركيا ، وهي تؤدي دورا هاما في التأثير على صناع القرار ،وقد شهد عقد التسعينات ظهور قنوات خاصة عدة ،وقد أصبح في تركيا 258 قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق القومي والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي و1090 محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية .

أما الصحف فهي تعتبر وسيلة مهمة من وسائل الإعلام التركي في تشكيل الوعي لدى الرأي العام ، ولا سيما المستقلة منها لإفساحها حيزا أكبر لحرية التعبير عن الرأي وتمثيل التيارات السياسية المختلفة في المجتمع، حيث تصدر في العموم أكثر من 3450 صحيفة ومجلة بين

[1] جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، **مرجع سابق**، ص127-130.

صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية ، حيث شهدت تركيا صعودا واضحا لوسائل إعلام التيار الإسلامي.

فوسائل الإعلام في تركيا تحظى باهتمام الساسة وصناع القرار، لما لها من أهمية كبيرة في تمرير سياستهم سواء محليا أو إقليميا حتى دوليا، خاصة في ظل نزاهة الانتخابات وإمكان تغيير الحكومات عبر صناديق الاقتراع، وفي المقابل ينادون دائما بإطلاق الحريات لوسائل الإعلام، وأنه يجب أن لا يمارس الكبت للحريات بما فيه حرية التعبير، ومع كل حكومة تملك زمام الأمور يكون دائما شعارها إطلاق يد وسائل الإعلام وتبني هذا النهج علميا وليس فقط بالشعارات.

وبعد الحديث عن مقومات القوة التركية، سواء كانت محددات ثابتة كالجغرافيا والسكان بالإضافة إلى الثقافة، دون إهمال مقومات القوة الأخرى كالاقتصاد التركي وأيضا القدرات العسكرية التركية المتطورة والمتقدمة، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي التركي المؤسس على مبادئ الكمالية الستة، ودور القيادة السياسية والنخبة الحاكمة فيه، إلى بقية الفاعلين المؤثرين في هذه السياسة، المؤسسات الغير الرسمية، كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط، والرأي العام ووسائل الإعلام وتفاوت الأدوار بين هذه الهياكل .

سنتطرق في المبحث الثاني إلى رصد تاريخي مختصر لتطور السياسة الخارجية التركية ومدى استفادة وتفعيل هذه المقومات في كل حقبة، ومع كل صانع قرار في البلاد، بالإضافة إلى ذكر أهم المبادئ والإستراتيجيات الجديدة للسياسة التركية بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم.

المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية التركية

تمثل دراسة السياسة الخارجية التركية مدخلا للنظر في توجه تركيا نحو العالم، ونحو جوارها الإقليمي خاصة، وفي المدارك التركية حوله من خلال أنماط تفاعلها وسياستها معه وهي فرصة لإحلال الصورة الواقعية والموضوعية ما أمكن، محل الذاكرة التاريخية وإيديولوجيا وهي أيضا فرصة للنظر في منطلقات السياسة الخارجية التركية واتجاهاتها، ومدارك الأتراك حول دور تركيا ووزنها ومكانتها في الإقليم والعالم .

وفي هذا المبحث سنتطرق باختصار إلى أهم الأحداث والمسارات التاريخية التي شهادتها السياسة الخارجية التركية ابتداء، من تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م، إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وما أحله من تغير على هذه السياسة.

المطلب الأول: سياسة تركيا الخارجية في عهد الجمهورية

إن إدراك الظروف التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية عام 1923 ،مدخل مهم للغاية الخط الأساسي لحركة النظام في الداخل والخارج .

تفككت السلطنة العثمانية عام 1918، وكاد يضيع ما تبقى من أراضي تركية في الأناضول ،في" اتفاقية سيفر1920"،دولة للأرمن في شرق تركيا ،حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا، تقاسم اليونان وفرنسا وانجلترا وايطاليا جنوب تركيا وغربها، بقعة صغيرة في وسط الأناضول وشماله أبقيت للأتراك أعادة رسم حدود تركيا لما هي عليه الآن.[1]

شهد مؤتمر لوزان 1923 تحولا ملحوظا في اتجاه السياسة الخارجية التركية ،تمثل بالابتعاد عن الاتحاد السوفيتي والتوجه نحو الدول الغربية ولا سيما بريطانيا[2]

ولتحقيق ذلك اتبع أتاتورك عدة خطوات للوصول إلى مبتغاه، إذ سلك طريق سياسة تحديث تركيا بواسطة عدة قوانين أصدرها في هذا الشأن، واتخذ قرار إلغاء الخلافة، واستبدل الحروف

[1] محمد نور الدين، **تركيا–الجمهورية الحائرة**، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، الطبعة الأولى، 1998،ص 14.

[2] م م نديم خليل محمد، **سياسة تركيا الخارجية من 1918–1938**، مجلة ديالي 2012،العدد 56، ص 10.

العربية بالحروف اللاتينية، وتغيير الأحوال الشخصية، وأخيرا تبنى مبدأ العلمانية في الداخل، وذلك لإبعاد تركيا عن طابعها الشرقي[1]

لم يكن إصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد وتعزيز استقلاله ممكنا إلا في ظروف التطور السلمي، وكانت مهمة سياسة تركيا الخارجية بعد مؤتمر" لوزان " تسوية المسائل التي لم يحلها المؤتمر، فقامت تركيا بإقامة علاقات دبلوماسية مع العديد من بلدان أوروبا وأسيا، وأمريكا، ووقعت الاتفاقيات معها لحل المشكلات العالقة بينهم وأهمها مشكلة " الموصل والحدود العراقية التركية، اتسمت السياسة الخارجية التركية بالتخطيط البعيد المدى ووضوح الهدف وبعد النظر، ووظفت ذلك كله لخدمة الأهداف الوطنية الكبرى، ومنها تطور تركيا وتحديثها وحددوا صانعوا هذه السياسة الإطار العام الذي سارت على نهجه بوضوح كاف، فقد أشار "مصطفى كمال " إلى هذا الإطار مؤكدا سعي تركيا إلى تحقيق الصداقة والتعاون مع جميع أقطار العالم ولاسيما مع جيرانها، على أساس احترام السيادة والأمن ووحدة الأرض، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسلام والعدالة والمساواة وتوازن المصالح المشتركة في المنطقة والعالم.[2]

حيث شهدت انفراجا في علاقتها مع الغرب ، وجنت ثمار توجهها الجديد خصوصا مع ايطاليا التي لم تكن حتى وقت قريب قد تخلت عن أطماعها في الأناضول ، إلا أنها تراجعت عن موقفها هذا حينما احتاجت لتركيا في موازنة حساباتها السوقية، وفي سعيها لإضعاف النفوذ الفرنسي واليوغسلافي في البلقان وشرق البحر المتوسط ، وهكذا بادرت في مارس 1928، ففرضت على تركيا مشروع ميثاق ايطالي تركي حول الحياد وعدم الاعتداء يضم كذلك كلا من اليونان والاتحاد السوفيتي، ومن جانب أخر نجحت تركيا في هذا الوقت عقد معاهدة صداقة وحياد مع ايطاليا في 30 ماي 1928، وكانت أول معاهدة توقعها تركيا مع دولة غربية[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 12.

[2] رؤي مكر يدس ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة : حسن صعب ، بيروت : دار النهار،1961،ص 392.

[3] Huward ,harry n , **the partitions of Turkey A diplomatic history 1913-1923**, new yourk,1960, pp, 343-344.

كما أخذت العلاقات التركية اليونانية تسير نحو التحسن من خلال الدور الذي أدته تركيا مع دول البلقان من خلال العلاقات الحسنة والسعي من أجل المحافظة على علاقات سليمة فيما بينها، والعمل على عدم السماح للدول الكبرى بالتدخل في المنطقة بشكل يضر بمصالح دولها.

فكان الدور التركي فاعلا مستندا إلى تأييد الاتحاد السوفيتي المتمثل بحرصه على المحافظة على استقرار منطقة البلقان ، ومنع نفوذ الدول الكبرى من التغلغل فيه ، فضلا عن ما يوفره تحالف دول البلقان من فرصة لنشر نفوذه هناك من خلال تركيا.

ونستنتج مما سبق أن "مصطفى أتاتورك "*استطاع بعد انتخابه رئيسا للجمهورية عام 1923 القيام بالتحولات والإصلاحات السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية في مجتمع يغلب عليه الطابع الديني المتميز بقوة تنظيماته في تلك الفترة ، كما تمكن بحزم وقوة اجتياز كل الصعوبات التي مرت بها تركيا وأبعاد الخطر عنها من خلال الشعار الذي رفعه" سلام في الداخل وسلام في الخارج" الذي مثل سياسة تركيا الخارجية في تلك الفترة التي تميزت بحراك سياسي واسع، ونشاط دبلوماسي مكثف أثمر عن تحقيق أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول التي كانت تشكل مصدر تهديد لأمن وسيادة البلاد.

كما أدى نجاح سياسة تركيا الخارجية إلى حصولها على المساعدات المالية والعسكرية وعقد الاتفاقيات التجارية معها ساهمت كثيرا في تحسين أحوالها الاقتصادية المتردية بعد الحرب العالمية الأولى وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1930.

كما استفادت تركيا من مقوماتها الجيو سياسية والجيو استراتيجية، وبالأخص موقعها الجغرافي، خاصة في ما يتعلق بالمضايق والتجارة من خلال اشتراكها في المؤتمرات الدولية والمعاهدات والأحلاف العسكرية التي عقدت في تلك الفترة ،فاستعادت بذلك مكانتها الدولية ، كقوة مؤثرة في القرار السياسي الدولي .

*__كمال أتاتورك__، ولد في 19 ماي 1881_توفي 10نوفمبر1938، قائد الحركة التركية الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأوقع هزيمة على اليونانيين في الحرب التركية اليونانية عام1922، أسس جمهورية تركيا الحديثة فألغى الخلافة الإسلامية وأعلن علمانية الدولة لقب "__أبو الأتراك__" وذلك للبصمة الواضحة التي تركها عسكريا وسياسيا داخل تركيا وخارجها.

وفي أخير يمكن القول أنه مهما يكن نوع السلوك السياسي الذي اتبعه "مصطفى أتاتورك" في إدارة البلاد خلال تلك المرحلة ، إلا أنه يعد رمزا وطنيا لتركيا وشعبها ، وحقق لها الكثير خلال فترة حكمه للبلاد حتى وفاته عام 1938.

بعدها بقيت تركيا محايدة خلال معظم الحرب العالمية الثانية ولكنها دخلت إلى جانب الحلفاء في 23فبراير 1945 كبادرة حسن نية، وأصبحت في عام 1945 عضوا في الأمم المتحدة.

كانت تركيا تواجه صعوبات مع اليونان في قمع المد الشيوعي، وبعد الحرب برزت مطالب الاتحاد السوفيتي بقواعد عسكرية في المضايق التركية، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعلان تورمان في عام 1947، الوارد في عقيدة النوايا الأمريكية لضمان أمن تركيا واليونان، وأسفر عن تدخل للجيش الأمريكي واسع النطاق ودعم الاقتصادي. [1]

واستتباعا لخيار النظام العلمنة ، عرفت تركيا النظام الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية ، والانتقال إلى الديمقراطية التعددية التي بقيت حاضرة بقوة على مدى عدة عقود.[2]

خلف أتاتورك في الحكم "عصمت اينيونو" عام 1945 ،حدث هناك تغير إلى حد ما، كدور الدين في الدولة التركية ، ولقد اكتسب الحزب الديمقراطي بزعامة "عدنان مندريس" تأييدا كبيرا من قبل مختلف فئات المجتمع، مما أدى إلى فوزه بالأغلبية الساحقة في انتخابات 1950.

استمر حكم الديمقراطيين من 1950 إلى غاية 1960، لكنه انتهى بانقلاب عسكري، فقد رأت النخبة الكمالية ذات التوجه الغربي والجيش الذي يعتبر نفسه حارس الكمالية إن حكومة مندريس تهدد القيم الكمالية والعلمانية في تركيا، وبعد استيلاء الجيش على السلطة يوم 27ماي 1960، تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية برئاسة قائد القوات البرية، الذي أصبح رئيسا للجمهور

---

[1] Outpost and Allies ,**U.S.Army logistics in the cold war 1945-1953**, James A.huston,1988 by Associated university presses,inc London ,pp 13-14-15.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص15 .

والحكومة التي أجريت انتخابات جديدة في 15 أكتوبر 1961 وفق دستور جديد للبلاد ، ثم إعداده بفلسفة جديد.[1]

وبعد هذا الانقلاب تحول الصانع الفعلي للقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي السياسة الخارجية ، هو المؤسسة العسكرية ،عن طريق النظام الداخلي للجيش الذي يمنح العسكر مشروعية التدخل العسكري في حال تعرضت الجمهورية والكمالية للخطر ،وعن طريق مجلس الأمن القومي الذي نصت عليه الدساتير المتعاقبة منذ العام 1961 .[2]

لقد أعطى الدستور الجديد حرية أكبر للنشاط السياسي مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية جديدة كانت لها فرصة الترشح في الانتخابات 1961 كان من أبرزها حزب العدالة ، حي سيطر على المشهد السياسي التركي ما بين 1963 إلى 1970، حيث طور مقاربة أكثر تباينا للعلمانية بالقول بأن الدولة يجب أن تكون علمانية ، لكن ليس الأفراد ، بطريقة تمزج الولاء الديني الشخصي مع العلمانية السياسية واقتصاد السوق ، لكن مع بداية 1971 بدأت تضعف الحكومة وظهر عجزها في مواجهة المشاكل ، عند هذا مارس الجيش واجبه الدستوري ، وهذا ما يعتبر الانقلاب العسكري الثاني الذي شهدنه تركيا في عهد الجمهورية الثاني ، وبالتالي أجبر الجيش كل الأحزاب على تشكيل حكومة وحدة وطنية من 1971الى 1973.

ومن هنا عرفت تركيا من 1973 إلى 1980 حكومات انتقالية غير مستقرة والتي فشلت في مواجهة مشاكل الدولة المتزايدة، حيث شهدت فترة السبعينات انقسامات سياسية قائمة أساسا على انقسامات إيديولوجي بين اليسار واليمين.[3]

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية واندلاع أعمال العنف ،إلى إنهاء عهد الجمهورية الثاني بانقلاب عسكري ثالث بقيادة الجنرال " كنعان افرين" يوم 12سبتمبر 1980، أساس هذا الانقلاب كان من اجل تأسيس ديمقراطية قوية وسليمة ومن أجل

---

[1] M .Hakan ,yavuz:**Islamie political Identity in Turkey** , New York:oxford university press,2003,p 65.

[2] محمد نور الدين ،**مرجع سابق**، ص 15.

[3] M.Hakan.yavuz , op , cit ,p 65 .

التخلص من القوى الهدامة التي كانت تحاول تقسيم تركيا، وكاد تعرض جوهر مبادئ جمهورية أتاتورك للخطر.

وبعد تشكيل لجنة تشريعية تحت رئاسة "أورهان ألد كانشي"، قدمت هذه الأخيرة أول صورة للدستور الجديد في 17يوليو عام 1982، إذ ركز هذا الدستور السلطة في قبضة السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي وسمح بمشاركة الأحزاب التي كانت محظورة ، حيث أصبح حزب الوطن الأم بزعامة "تورغوت اوزال " بعد فوزه بالانتخابات رئيسا للوزراء إلى غاية 1989، ثم أصبح بعد ذلك رئيسا للجمهورية من 1989 إلى غاية 1993، حيث ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها إلى تقوية المجتمع الإسلامي.

ثم بعدها مجيء " أربكان " للسلطة عام 1995 ، حيث كان حدثا تاريخيا في أول بلد مسلم يعتنق العلمانية ، فهي تجربة فريدة من نوعا لجهة وصول حركة إسلامية إلى السلطة عبر وسائل ديمقراطية بعيدا عن أساليب العنف.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجديدة لتركيا

وبعد هذا العرض المختصر لأهم الأحداث والمحطات التي مرت بها تركيا في سياستها الخارجية منذ تأسيس الجمهورية التركية في 1923 مرورا بمراحل كثيرة تفاوت فيها الحكم المدني مع العسكري ، وجملة الانقلابات التي شهدنها الجمهورية من 1961، إلى 1971، إلى أخر انقلاب شاهدتها الجمهورية في 1981 ، مرورا بوصول أربكان للسلطة كأول حركة إسلامية في بلد مسلم يعتنق العلمانية، إلى ما نشهده اليوم من سياسة خارجية تركية جديدة بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم في2001 .

حيث جاء فوزه ليخرج البلاد من أزمة اقتصادية حادة أمسكت بتلابيبها منذ عام 2001، وتمثلت في انخفاض حاد في سعر الليرة التركية أمام الدولار ، [1]والارتفاع الهائل في حجم الموازنة العامة الذي يبلغ 22 مليار دولار قياسا إلى مليارين فقط عام 2000، وبلغ حجم الديون 203

[1] عثمان علي، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، أربيل : مطبعة المنارة، الطبعة الأولى، 2013، ص 32.

مليارات دولار عام 2002، وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 4،5% فيما وصف بأنه أسوء كساد تشهده تركيا في تاريخها المعاصر، وارتفعت نسبة البطالة إلى 10% ونسبة التضخم إلى 35%، كما جاء الفوز أيضا ليخرج البلاد من فوضى وتشرذم سلوك القوى السياسية وعدم إحساسها بالمسؤولية .

فإيديولوجية حزب العدالة والتنمية هي الديمقراطية المحافظة التي تقوم على فكرة التوافق والتجاور وليس الصراع والثنائيات ، كما أنه يستخدم الدين كأداة في الصراع الاجتماعي والسياسي وجيل الوسط في الحركة الإسلامية التركية الذي مثله **أردوغان*** وعبد الله غول ومن معهم، قدم صيغة توافقية تقوم على فكرة الحل الوسط الذي يحترم عقائد الإسلاميين وحقهم في التعبير، ويعتمد علمانية تقبل بقواعد الديمقراطية والتعددية بما في ذلك الاعتراف بالتعددية الثقافية للأكراد

كما أن الحزب مبني على عقلية المشاركة وليس على سلطة الرجل الواحد ، يتبادل فيه أقطابه الأدوار والمهمات مقدمين مصلحة الحزب على المصالح الشخصية الضيقة.[1]

إن الميزة التي جعلت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية مختلفة عما كانت عليه أثناء فترة حكم الرئيس " توزغوت أوزال "، ورئيس الحكومة نجم الدين أربكان، هي المزج بين سياسة خارجية فاعلة تهدف إلى زيادة نفوذ تركيا في بعض المناطق ، ومبادئ إيديولوجية تتصل بتعزيز الحضارة الإسلامية وتقوية موقع تركيا ، ومن بين مميزات هذه السياسة الجديدة نجد :

- ✓ القطيعة مع النموذج التقليدي للسياسة التركية.
- ✓ على عكس التوجه التركي الذي ساد سابقاً، والذي كان يحاول أن ينأى عن ماضي تركيا العثماني، هناك عودة إلى ايجابيات تلك الحقبة.
- ✓ لم تعد تركيا تنظر إلى الاتحاد مع الغرب كخيارها الوحيد.

النظرة الاقتصادية إلى المصالح التركية.

*طيب رجب أردوغان، رئيس وزراء تركيا سابقا ،ورئيس تركيا الحالي منذ 28اوت 2014، ، عضو حزب العدالة والتنمية الذي يملك غالبية مقاعد البرلمان التركي، ويعتبر أحد أهم المسؤولين في العالم الإسلامي.

[1] عثمان علي ، **المرجع نفسه**، ص45.

المطلب الثالث : مبادئ واستراتيجيات السياسة الخارجية التركية الجديدة:

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسية، مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2001، التي استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلا عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية ، والتي أفرزت توجها إسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي، مما جعل قادة حزب العدالة والتنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة والمسؤولة له، والتي تمثلت بقيامه بإنجازات كبيرة ومتعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي مما جعلته يبادر إلى تجديد الولاية للحزب للمرة الثانية وأخرى ثالثة، فقد استطاع الحزب أن يحقق ما يشبه المعجزة الاقتصادية والتي تمثلت في بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من قبل تولي العدالة والتنمية الحكم ،رغم الأزمة المالية العالمية وارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة دولار، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي والسادسة أوروبا .

إن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو إلى استثمارها على الصعيد الخارجي، مما يعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.[1]

التي جعلت صانع القرار السياسي يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس للعمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية الدكتور "أحمد داوود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي"، وبذلت تركيا جهدها لإرساء هذه الرؤية الجديدة وتطوريها على أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، حيث يتعين عليها الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية وفعالة.

[1] مصطفى جاسم حسين ،"الدور الإقليمي التركي لمدة من 2002الى 2010"،**المجلة السياسية والدولية** ، العدد 20، 2012، ص ص ،3، 4.

1/ المبادئ:

1- التركيز على العلاقات الجوارية الحسنة:

حيث عملت تركيا في سنوات الأخيرة من توطيد علاقاتها مع كافة الدول المجاورة، وأبرز مثال على ذلك علاقتها بجوارها الجغرافي خاصة مع سوريا، التي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة، حيث ارتقى مستوى علاقات تركيا بسوريا إلى حد يمكن أن يوصف بالانقلاب في المسار الدبلوماسي مقارنة بما كانت عليه في السابق، ونفس الشيء مع العراق، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني. [1]

2- التوازن السليم بين الحرية والأمن:

إن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، بمعنى أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية تتحول مع الوقت إلى أنظمة سلطوية، وفي المقابل تصاب الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى منح الكثير من الحريات بحالة من الاضطراب المخيف، وبالتالي تركيا سعت إلى خلق جو من التوازن السليم بين الحرية والأمن لتكون بذلك قادرة على التأثير في محيطها.

3- أولوية الدائرة الإقليمية:

إن الضرورات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، قد فتحت الطريق أمام هذه العلاقات بين تركيا ودول المنطقة، وحطمت تلك الحواجز التاريخية النفسية وهو ما جعل تركيا أكثر ارتباطا بسياستها الشرق أوسطية الفعالة التي انتهجتها منذ العام 2001. [2]

[1] أحمد داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.612.

[2] توفيق المديني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة": 2015/02/12 على الساعة 14:30في:
http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type:hp&articleid=435876

4- سياسة خارجية متعددة الأبعاد:

في ظل الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، بل إن العلاقات بين اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض بل هي متكاملة فيما بينها حيث أن السياسة متعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا في السنوات الأخيرة لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسة وراسخة ، فبدلا من أن تكون تركيا مصدر مشكلة في استقطاب الغرب_ الشرق، والشمال_الجنوب، وأوروبا والغرب والإسلام، تكون تركيا على العكس مصدر حل المشكلات وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام الإقليمي والعالمي.[1]

5- الدبلوماسية المتناغمة:

ان أداء تركيا الدبلوماسي الجديد مقارنة من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية نجد تطورات مهمة وجادة، في حال ما قورنت بأدائها الدبلوماسي السابق ، حيث عملت تركيا على تحسين صورتها على الساحة الإقليمية والدولية، بدبلوماسية وحنكة في تسيير الأزمات والأوضاع مع كل الأطراف .[2]

6- أسلوب دبلوماسي جديد:

إثر الظروف الحالية كان من ضروري على تركيا رسم خريطة جديدة تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، أن تصبح قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.[3]

---

[1] حسن علي باكير وأخرون، **تركيا بين تحريك الداخل ورهانات الخارج**، لبنان: دار العربية لنشر العلوم، الطبعة الأولى، 2010،ص138.

[2] احمد داوود اوغلو، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز البحوث الإستراتيجية، العدد03، أفريل2012، ص 06.

✓ **2/ الأهداف والإستراتيجيات:**

تقوم السياسة الخارجية التركية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم "العمق الاستراتيجي" ، والسياسة المتعددة الأبعاد التي تفرض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية، وتلخص أهداف وإستراتيجيات هذه السياسة الجديدة في النقاط التالية:

✓ " تصفير المشكلات " ، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجديدة مع الجمع وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا.

✓ العمل على المحافظة على الاستقرار في المنطقة، بالاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا أي تنشيط الدور التركي كأزمة لبنان، الصراع الفلسطيني_الإسرائيلي، وأزمات القوقاز وغيرها.

✓ إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك، ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون إلى سياسة ذات بعد واحد. الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا .[1]

✓ تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل منها أن لا تكون "بلدا جسرا " يصل بين الأطراف وإنما "بلدا مركزاً"، فالتحالف تركيا مع الغرب ليس بغرض حماية الأمن القومي فقط ،وإنما لغرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل الشرق الأوسط والبلقان وأسيا الوسطى، فالأتراك يسعون إلى أن تكون دولتهم وسيطا بين دول ومصدر لحل المشكلات الإقليمية.

---

[3] أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، **مرجع سابق**،ص616.

[1] علي جلال معوض،" **الرؤية التركية للأمن التطبيقي في منطقة الشرق الأوسط** "، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ص107.

- ✓ كما تمتلك تركيا رؤية شاملة ذات بعد استراتيجي، تستطيع فهم منطقة الشرق الأوسط بفعل قدراتها الدبلوماسية العملية الفعالة على التدخل في تهدئة التوتر في المنطقة ، وهو ما تجسد في عدة قضايا إقليمية جد حساسة ، وخاصة في الأحداث الجارية.

هذه أهم ما استندت إليه السياسة الخارجية التركية من أسس منذ عام 2002، حين فاز حزب العدالة والتنمية لأول مرة بالانتخابات البرلمانية التركية، والتي لم تكن حبيسة أطرها النظرية، وإنما وجدت مجالها للتطبيق، وهو ما سنلاحظه في مفردات الفصل الثاني.

خلاصة الفصل الأول

ومن خلال قراءة لأهمية البعد الاستراتيجي والجيوسياسي للسياسية الخارجية التركية، وتنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية فيها، ومدى قوة الأسس التي ارتكزت عليها سياستها الخارجية، تظهر لنا قراءة واضحة للإستراتيجية التركية الجديدة والتجربة السياسية الجديدة فيها، ومسوغاتها وأطراف معادلة المصالح المترتبة على هذه السياسة.

هذا بدوره يساعد على وضع استراتيجيات تلبي طموح وتطلع تركيا المستقبلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي من خلال تبني الاستراتيجيات ، خاصة التغير الايجابي الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية على كافة الأصعدة داخليا وخارجيا.

وهذا ما سنلاحظه في ثنايا الفصل الثاني، الذي يعبر عن مدى تأثير مقومات وأسس السياسة الخارجية التركية على طبيعة علاقتها بجوارها الإقليمي عموما، خاصة سوريا والعراق.

الفصل الثاني

طبيعة العلاقات التركية

بدول الجوار الإقليمي "السوري العراقي"

مثل الصعود التركي أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط و المؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة، كون تركيا تشارك مع العرب عموما والعراق وسوريا خصوصا بقواسم مشتركة، منها عوامل التاريخ والجغرافية الدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية، لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم و أقوى العوامل و المتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي و العربي .

ومع تبني تركيا السياسة جديدة ترتكز في إستراتيجيتها على مبدأ حسن الجدار والسعي إلى حل المشكلات و تصفير النزاعات مع دول الجوار الإقليمي، و عليه سنتناول في هذا الفصل طبيعة العلاقات التركية بدول الجوار السوري و العراقي، و أهم المحطات و المتغيرات المتحكمة في مسار هذه العلاقات خاصة ما تشهده المنطقة من ثورات و أزمات، آخرها الأزمة السورية و تأثير و انعكاس صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على العلاقات بين البلدين.

و بالتالي سنتطرق في المبحث الأول: لأهم المحطات في تطور مسار العلاقات التركية السورية، بداية بإلقاء نظرة عن طبيعة هذه العلاقات قبل 2002، ثم وصول حزب العدالة و التنمية للحكم و عودة و تقارب في علاقات خاصة مع اتفاق أضنه إلى غاية 2008 ثم التباعد الشديد بين البلدين خاصة مع الأزمة السورية الأخيرة و انعكاساتها في علاقة بينهم.

و في المبحث الثاني سنتطرق إلى طبيعة العلاقات التركية العراقية بداية بنظرة تاريخية لهذه العلاقة،ثم تطور العلاقات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ثم في الأخير انعكاسات الأحداث الأخيرة و صعود داعش على طبيعة العلاقات بين البلدين.

المبحـث الأول: أهم المحطات تطور مسار العلاقات التركية السورية

تعد العلاقات التركية السورية من أكثر العلاقات توترا من بقية دول الجوار العربي بحكم الموقع الجغرافي، و التاريخ ، و التداخل الاثني القومي ، فضلا عن المشاكل المعقدة بين الدولتين سواء في الماضي أو في الحاضر فلم تكن العلاقات التركية السورية ودية بعد الحرب العالمية الأولى بسبب إثارة مشاعر القومية العربية في سوريا ضد الأتراك فضلا عن استيلاء لواء الإسكندرية العربي من قبل تركيا ، و محاولتها الضغط على سوريا لإدخالها في المشاريع الغربية مرورا بالمشكلة الكردية في تركيا و الذي له انعكاسات خطيرة على البلدين و كذلك مشاكل المياه بين الدولتين ،و تنفيذ تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول الذي ينطوي على العديد من الأهداف السياسية و الاقتصادية مما يؤثر سلبيا على سوريا، وعدم رغبة الجانب التركي لوضع قانون لمشكلة المياه ، و تأتي العلاقات التركية الإسرائيلية من أكثر العوامل التي دفعت بالتأزم و التوتر بين سوريا و تركيا ، فمنذ تأسيس إسرائيل عام 1948 ، و اعتراف تركيا بها و إقامة علاقات قوية معها على مر العقول كان هذا التعاون يشكل خطرا على سوريا بالذات، وجاء التعاون العسكري التركي الإسرائيلي عام 1996 ، ليضع النقاط على الحروف علما بأن هذا التعاون فيه فقرات غير معلنة و منها اتفاقات دفاع مشترك ، و لعل الضغوط التركية على سوريا عام 1998 بحجة إيواء زعيم حزب (pkk) عبد الله أوجلان ، ما هو إلا ذريعة للضغط على سوريا لدفعها على الاعتراف بإسرائيل و التنازل عن هضبة الجولان

و قد تضمن المبحث ثلاث مطالب و استنتاجات عدة ، تناول المطلب الأول نظرة تاريخي للعلاقات التركية السورية ، أما المطلب الثاني فقد ركز على العلاقات التركية السورية والتقارب

والتعاون الذي حدث بين البلدين خاصة مع اتفاق أضنه 1998 ولغاية عام 2008، بينما ركز المطلب الثالث على السياسة التركية الجديدة ومثقفها من الأزمة السورية.

المطلب الأول : نظرة تاريخية للعلاقات التركية السورية

إن تركيا وسوريا ، تجمعهم روابط تاريخية ثقافية ، حضارية ، ناهيك عن الموقع الجغرافي القريب فقد مر هذين البلدين على مر التاريخ بعلاقات تراوحت بين الصراع والتعاون ، لذلك ارتأينا في هذه الدراسة التطرق إلى ابرز المحطات الفاصلة في تاريخ العلاقات بين البلدين .

ومن هنا يمكن تقسيم العلاقات السياسية السورية ، التركية في الفقرة ما بين 1918 و 1946 إلى عدة مراحل اختلفت حسب الظروف المحلية و الإقليمية و الدولية التي مرت بها :

أولا : مرحلة المواجهة العسكرية قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى و لغاية 30-10-1918 قبل توقيع الهدنة بين قوات الحلفاء و حكومة الدولة العثمانية عام 1918 ساد نوع غريب من العلاقات بين الأتراك و العرب ، سوريين و غير سوريين ، ففي الوقت الذي كانت فيه قوات الحسين بن علي بقيادة "فيصل بن الحسين " و "توماس ادوارد لورنس " ، بمساعدة متطوعين عرب من سوريا و غيرها تقاتل بضراوة ضد الجيش التركي و تشق طريقها من الحجاز باتجاه "دمشق" ، و تشكل حماية لهيمنة جيش الجنرال "اللنبي" ، الذي كان يتقدم بنجاح في الجنوب الغربي من سوريا (فلسطين) باتجاه دمشق ، كان ضباط و جنود غرب من سوريا و غيرها : قاتلون ببسالة و

عناد جنبا إلى جنب مع القوات التركية على مختلف الجبهات ضد قوات الحلفاء و يسهم بعضهم في إنقاذ الجنود الأتراك و تجهيزاتهم من الأسر[1]

ثانيا: مرحلة الركود 1918–1920

شكل توقيع الهدنة في 30–10–1918، و خروج القوات التركية من الأراضي العربية نهاية مرحلة المواجهة بين العرب و الأتراك ، أعقبتها مرحلة انشغل فيها الأتراك بقوات الاحتلال ، كما انشغل العرب في سوريا بأوهام النصر و الاستقلال ، و اتكل "فيصل بن الحسين " و الحركات الوطنية في سوريا على وعود بريطانيا فانشغلوا بمؤتمر السلام و مقرراته ، يتنقلون بين باريس و لندن و دمشق و الحكومة السورية المؤقتة تقوم بالإدارة الداخلية في ظروف قاسية اتسمت بانعدام الموارد و الخبرة الإدارية ، في حين انهمك الحلفاء في إحكام سيطرتهم على سوريا و توزيع مكاسب الحرب في مؤتمر السلام[2]

ثالثا: مرحلة التعاون 28–10–1920،20 –10– 1921

وهي المرحلة الثالثة و مرحلة التعاون و التنسيق ، فقد اتسم هذا التعاون بأنه مرحلي و غير رسمي بين حركات المقاومة للفرنسيين في سوريا و حركة مصطفى كمال في الأناضول و قد تجلى هذا التعاون على شكل مساعدات عسكرية تركية متواضعة ، و نوع من التنسيق بين الطرفين ، و في

[1]نزار عبد الرحمان الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر1920–1950**،سوريا: دار طلاس، الطبعة
الأولى، 1997، ص ص.32،33.

[2]صباح صالح رضا، " **العلاقات السياسية التركية(1918_1946)** "، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 210، 2014، ص495.

هذه الفترة ارتفع شأن أتاتورك كبطل مناهض للاستعمار ، كما راهن العرب و الأتراك على قيادة أتاتورك لخيبة عربية تركية في مواجهة الغرب الاستعماري لكن الأتراك كانوا يلعبون دورا مزدوجا

فأثناء تنسيقهم مع الثوار السوريين كانت المباحثات جارية بين حكومة أنقرة و فرانكلانبويون حول عقد هدنة رغم توقف العمليات العسكرية بين حركة مصطفى كمال و الحلفاء[1].

و هذا يشير إلى أن اندفاع الحركة الوطنية التركية للتعاون مع المقاومة السورية كان الغرض منه الضغط على الفرنسيين من أجل الوصول الى أفضل الشروط بالمساومة على مسألة وقف المساعدات للسوريين من جهة و كشف المقاومة أمام سلطات الاحتلال الفرنسي نظرا للتعاون و المصالح المتبادلة بين الحلفاء و تركيا من جهة ثانية ، كما أن قطع المساعدات عن السوريين و فتح الباب للجوء زعماء المقاومة السورية لتركيا ساهم في تسريع تفكيك المقاومة السورية في الشمال. [2]

في 23-12-1920 وقعت كل من بريطانيا و فرنسا اتفاقية حول استخدام مياه دجلة و الفرات بالنيابة عن سوريا و تركيا و العراق.

أما في المرحلة الرابعة التي سلب فيها "لواء إسكندرون"، فقد اعتبرت تركيا أن ما تم تحقيقه بعد انتصار للسياسة التركية ،أما في سوريا فقد ساد السخط في الشارع السوري ، كما حدث انقسام في صفوف الكتلة الوطنية ،و اتهمت فرنسا بخيانة الشعب السوري ، و الحكومة السورية بالتقصير في معالجة قضية اللواء أمام عصبة الأمم.

[1] **المرجع نفسه**، ص.496.
[2] الكيالي، **مرجع سابق**،ص ص. 82-78.

و قد تدهورت العلاقات بين تركيا و سوريا (كشعب) نتيجة لذلك ، لقد أضافت قضية سلخ "لواء إسكندرون" عن سوريا عنصرا جديدا الى عناصر التوتر في العلاقات السورية – التركية مازال ينتج آثاره حتى الآن ، كما بدأت العلاقات السورية التركية بالتشكل على المستوى الرسمي بين البلدين رغم أن الحكومة السورية آنذاك كانت مقيدة بسلطات الانتداب ، بالإضافة إلى أن سلخ "كيليكيا" عن سوريا جعل منابع دجلة و الفرات جميعها ضمن الأراضي التركية مما أثار مشكلة اقتسام المياه بين تركيا و سوريا و العراق و أعطى تركيا قوة ضغط أكبر على جارتيها سوريا و العراق، وقد

أدى نزوح الأرض من تركيا إلى سوريا بأعداد كبيرة إلى إدخال عنصر جديد و مؤثر في النسيج السكاني السوري،[1]لكن الشعب العربي في سوريا استمر بإعلان الاحتجاج على سلخ اللواء و رفضه للاحتلال التركي و التنديد بالممارسات الإجرامية بحق عرب اللواء ، لكن ردود فعل الحكومة السورية تجاه قضية اللواء في تلك الفترة تميزت بالبرود و عدم الفعالية كون استقلالها مازال غير ناجز بعد و لم يكن لديها جيش وطني موحد و منظم يدافع عن حدودها .

شكل استقلال سوريا و خروج قوات الإحلال الفرنسية و البريطانية عن الأرض السورية في 18-04-1946 بداية تشكل العلاقات الرسمية بين سوريا و تركيا .[2]

كانت هذه المرحلة (1918-1946) من أخطر مراحل العلاقات لغياب التوازن بكافة أشكاله بين سوريا و تركيا ، و أسست لعلاقات مستقبلية عصية على الحل في غياب تعاون و تكامل إقليمي سياسي و عسكري و اقتصادي و ثقافي يؤمن توازن المصالح و تكاملها .

[1] أحمد عبد العزيز، **تركيا في القرن العشرين**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص ص.215-218.

[2] **المرجع نفسه**، ص.219.

بنهاية هذه الفترة تحولت العلاقات السياسية بين سوريا و تركيا الى علاقات رسمية بين دولتين تتمتعان بالسيادة ،رغم أن سوريا فقدت امتدادها الطبيعي في بلاد الشام كنتيجة للاتفاقية "سيكس–بيكو" و "وعد بالفور".

وهكذا نرى أن هناك الكثير من الملفات الساخنة بين سوريا و تركيا تمثلت في :[1]

- ملف اللواء الإسكندرون.
- ملف المياه (الفرات ، دجلة ، العاصي ، مشروع غاب).
- الملف الأمني.
- ملف ضريح سليمان شاه.
- ملف التهريب و التجارة.
- ملف الحلف الإسرائيلي التركي.

البعد الحديث عن هذه المرحلة المهمة في مسار بداية العلاقات التركية السورية، سنتطرق إلى مرحلة لا نقل أهمية في مراحل تطور العلاقات بين البلدين خاصة منذ اتفاقية أضنه 1998 إلى غاية 2008 و هذا ما سنكتشفه في ثنايا هذا المطلب .

المطلب الثاني: تطور العلاقات منذ اتفاقية أضنه 1998 إلى غاية 2008

إن انتهاء فترة الحرب الباردة و ما ارتبط بها من نظام ثنائي القطبية وقيام نظام عالمي جديد يرتكز على هيمنة قطب واحد يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد خلق نوعا من التقارب السوري –التركي لاسيما و أن حالة التأزم والعداء في العلاقات بين البلدين جاءت نتيجة اتجاه كل

[1] "**اتجاهات التجارة الخارجية التركية**"، د ب ن ، مركز البحوث والمعلومات، العدد2، ص.61

دولة من الدولتين إلى قطب معاد للآخر، فاختارت تركيا التوجهات الأطلسية الغربية، بينما انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجه في المسار السوفيتي[1].

فمنذ اتفاق أضنه في أكتوبر 1998 حتى 2001، دخلت العلاقات السياسية التركية السورية مرحلة من التقارب الحذر الذي يتميز بقدر كبير من التردد و التوتر، حيث أنه من غير الممكن أن يكون بناء الثقة حاضرا مباشرة بعد سنوات من التوتر والعداء المتبادل بين البلدين.

إن اتفاق أضنه كان بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين ، حيث أنه تضمن اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية ، وعليه يمنع تمويله، ويمنع انطلاق أي نشاط سياسي له من داخل الأراضي السورية، وعدم السماح لكلا البلدين بممارسة أي نشاط يضر بالدولة الأخرى ، وإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين[2].

والتي انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة بين تركيا وسوريا في 21 أكتوبر 1998 عرفت باسم اتفاقية أضنه وتم في هذه الاتفاقية إخراج عبد الله أوجلات بالعودة إلى سوريا وتفعيل التعاون الأمني ولاستخباري بين البلدين، كما اتفقا على أن لا تكون أي من الأراضي التركية أو السورية مصدر تهديد للأخرى، وحدث انفراج في العلاقات التركية السورية في هذه المرحلة

بسبب فتور علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الوقوف الأمريكي العلني إلى جانب الأرمن في تأكيد مسؤولية تركيا في مجزرة الأمريكية.

[1] سامية بيبرس، "سوريا وتركيا بين تحالف والعداء" ، **مجلة الشؤون العربية**، عدد. 152، شتاء 2012، ص169.

[2] عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 86،87.

وبدأ المشهد السياسي للعلاقات التركية السورية يختلف تماما عما كان عليه قبل اتفاق أظنه 1998م[1] ، وذلك بفتح سفارة لكل دولة لدى الدولة الأخرى، ومن هنا بدأت الوقود بين الطرفين بتبادل الزيارات، والتأكيد على متانة وعمق الروابط التي تربط كلا الدولتين بعضهما البعض لم يكن اتجاه التقارب بين تركيا و سوريا عبارة عن تضييع العلاقات بعد نزاع طويل ، حتى أن اتفاق أضنه 1998، على الرغم من أهميته و رمزيته ، إلا أنه لم يكن اتفاق تسوية و لا إنفاق سلام ، بل إنه كان "إعلان نوايا " في المقام الأول، ربما هو "إعلان فوق العادة "، ولكن التطورات اللاحقة أعطته أهمية كبيرة سببا، وعدته حدثا مؤسسا و نقطة تحول في العلاقات التركية – السورية، إذ تبعته أحداث ووقائع و تفاعلات بينية و اتفاقيات و غيرها غيرت مجرى العلاقات بين البلدين[2] ، لقد كان تشابك ملفات السياسة الداخلية و الإقليمية سببا في تأزم العلاقات بين البلدين ، و عرقلة إمكانية التفاهم و الاتفاق بشأن كثير من الأزمات التي وقعت بينهما ، خصوصا أن تركيا أفادت كثيرا من الظروف الدولية الجديدة و من الانقسامية الجديدة بين الأقطار العربية في الضغط على سوريا و محاولة استثمار اللحظة السياسية ، و شعور سوريا بالاستهداف الإقليمي و الدولي بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة ، و هو أمر أحسن الأتراك توظيفه على مدى عقود طويلة حيث شهدت العلاقات التركية السورية تطورا كبيرا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا ويدخل تحسن العلاقات الثنائية بين البلدان في سياق تفاهم الحكومتين التركية والسورية حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي في المنطقة، وفي تركيا هناك إجماع على أنه في مرحلة ما بعد الاحتلال

[1] خليل علي مراد، " الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984_1998" ، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد3، السنة 2، 2005، ص.43

[2] عقيل سعيدحفوض، **سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ، ص. 16.

الأمريكي للعراق عام 2003 تقف البلاد وسط متغيرات جيوسياسية واستراتيجية جديدة، ومن جهتها تدرك سوريا أنها لا تملك أسباب القوة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي تملكها، وبالتالي فإن المطلوب منها هو تغيير النهج والتوجهات بما يتوافق والمستجدات الجديدة في المنطقة وبما يعود إلى تعزيز البيت السوري وتحصينه من التدخلات والضغوط الخارجية.

ان العامل الجوهري في تبدلات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا يكمن في محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الإقليمي الذي وصلت إليه في ظل ارتباط سياستها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا ولا في جعلها تتغلب على مشاكلها الاقتصادية الأمر الذي رسخ القناعة لدى الأتراك بضرورة تخفيف من حدة الكيد الأمريكي والإسرائيلي وتفعيل علاقات تركيا بدول الجوار ومنها سوريا، حيث في عام 2002م، تم توقيع على اتفاق للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين[1].

وفي خطوة سورية أخرى ساهمت في إحداث نقلة نوعية للعلاقات التركية السورية الزيارة رسمية التي قام بها بشار الأسد إلى تركيا، وهي أول زيارة الرئيس سوري منذ 57 عاما، فقد وصف دبلوماسي تركي هذه الزيارة بداية جديدة ستعيد العلاقات بين البلدين إلى مسارها وفي 22 أكتوبر 2004م، قام رئيس الوزراء التركي أوردوغان بزيارة رسمية إلى سوريا ووقع مع الحكومة السورية اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين واستمرار في تبادل الزيارات الرسمية بين

[1] حامد محمد طه السويداني، "**العلاقات التركية السورية 1998_2011**" ، الدوحة: مركز الدراسات الإقليمية، العدد09، ص.12.

البلدين أعطت دفعة قوية للعلاقات التركية السورية إذ ساهمت في تأكيد الدور الإقليمي للبلدين اللذان تنمو علاقتهما بشكل مطري قد يصل إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية[1].

المطلب الثالث: السياسة التركية وموقفها من الأزمة السورية

شهدت 2011 أحداثا لكثيرة تمثلت في اندلاع حركات التغيير التي قامت بها بعض الشعوب العربي لتغيير أنظمة الحكم وكان من بين هذه الحركات والاحتجاجات في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وفيما يتعلق بسوريا فقد بدأت الاحتجاجات بمظاهرة صغيرة في العاصمة دمشق يوم الثلاثاء 15 أذلل2011، لكن قوات الأمن السوري قامت باعتقال المتظاهرين وفي اليوم التالي خرجت المظاهرة شارك فيها (100) شخص طالبوا بالإفراج عن المعتقلين وفي 18 مارس خرجت المظاهرات في خمسة مدن بأنحاء سوريا تحت شعار (جمعة الكرامة).

أما فيما يخص العلاقات التركية السورية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المنظمة العربية والتي تشهد تحديا خطيرا لثقافتها وخيراتها وتمر العلاقات التركية السورية في مرحلة سيئة للغاية نظرا لموقف تركيا الذي يتناقض ومبدأ حسن الجوار والاتفاقيات الثنائية التي عقدت بين الجانبين في السنوات الماضية[2].

على الرغم من التفاعل التركي مع الثورات التي حدثت في بعض الدول العربية بشكل عام، الا أن الثورة التي اندلعت في سوريا 2011 مثلت حالة خاصة بالنسبة للحكومة التركية، حيث ارتبط

[1] **المرجع نفسه**، ص.13

[2] Nathalie Tocci& Other ,**Turkey and The Arab spring :Implication for turkish foreignpolicy from a transtlantic perspective** ,mediterranean paper series ,washington :The German marshall fund of the united states(G.M .F) October 2011 ,P. 3

الموقف التركي من الأزمة السورية بالعديد من الاعتبارات والمحددات (داخلية وخارجية)، أثرت في التعاطي التركي مع الحالة السورية، وتتمثل أهم تلك المحددات بالآتي:

1 . الجوار الجغرافي بين البلدين، وأهمية موقع سوريا بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد التقدم والتطور في العلاقات بين البلدين خلال العقد الأخير في مختلف المجالات .

2. متانة العلاقات الاقتصادية التي تطورت بين البلدين خلال عهد العدالة والتنمية، حيث يعد التحدي الأكبر الذي تواجهه تركيا من جراء الأحداث في سوريا، هو مستقبل مشروع" التكامل الاقتصادي" بين تركيا و العالم العربي، الذي طرحته أنقرة من قبل ،اذ تعتبر سوريا بمثابة " العمود الفقري" لمنطقة التجارة الحرة، والتي تضم البلدين إلى جانب الأردن ولبنان ونهاية المطاف مصر [1]

3- التشابه بين البيئة الاجتماعية و الدينية بين البلدين، و خوف تركيا من حدوث نزاع طائفي في سوريا الأمر الذي يمثل تهديدا للاستقرار داخل تركيا .

4- حرص الحكومة التركية على ما اكتسبته من مصداقية لدى الشعوب العربية خاصة في ضل ما تبنته الحكومة التركية من سياسة خارجية تسعى إلى دعم علاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية.

5- ارتباط السياسة الخارجية التركية بالاستراتيجية الغربية تجاه منطقة الشرق الأوسط، و ذلك في إطار فرض مشهد سياسي إقليمي محدد في المنطقة.

[1]kamalkirisci , **The EU .Tutkey , and the arab spring ; challenges and** opportunuties for regional integration , Global turkey in Europe , Stiftungmercator& (iai) & Istanbul policy center(ipc) working paper 01 ,P.60

6 – التنافس الإقليمي بين كل من تركيا و إيران على صياغة و تشكيل مستقبل المنطقة، فقد لوحظ أن تناقض الموقف الإيراني من الثورات العربية بين تأييد الثورتين التونسية و المصرية مقابل إدانة الثورة السورية، قد بات وسيلة تركية لفك الارتباط الاستراتيجي بين دمشق و طهران لإضعاف الأخيرة إقليميا الأمر الذي من شأنه تغيير منظومة التوازنات في المنطقة لصالح النموذج المعتدل الذي تمثله تركيا، مما يساهم في تزايد دورها و نفوذها الإقليمي.[1]

إن موجه الأحداث التي حدثت في المنطقة العربية منذ اندلاع أحداث الربيع الربيع، قد جاءت في ظل ظروف غير متوقعة بالنسبة لصناع القرار الأتراك و تبعا لذلك فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية و تحديدا سياسة "تصفير المشاكل مع دول الجوار" ، تواجه اختبارات جديدة في المنطقة و سعيها إلى تدعيم دورها و مكانتها الإقليمية.

ومن هنا جاءت الخصوصية و الحذر في التعامل مع الحالة السورية الذي تميز بالازدواجية في بداية الأمر، و من ثم التحيز الكامل للمظاهرين ضد النظام السياسي السوري .

فقد واجهت السياسة الخارجية التركية تحديات كبيرة فيها ،حيث كانت سوريا بمثابة التطبيق العملي لنجاح الاستراتيجية التركية لحزب العدالة و التنمية حول سياسة تصفير المشاكل التي أدت الى انتقال العلاقات بين البلدين من حافة المواجهة المسلحة إلى التحالف الاستراتيجي [2].

وعليه فقد حاولت الحكومة التركية منذ بداية الأحداث العمل على انتهاج سياسة حذرة تجاه الأزمة السورية، تهدف بشتى الطرق إلى إن لا تؤثر الأزمة الداخلية في سوريا على طبيعة العلاقات بين

---

[1] سامية بيبرس، "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء" ، **مرجع سابق**، ص. 176.

[2] احمد شكارة ،**ايران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، 2003، ص21.

البلدين بشكل سلبي و في المقابل فقد كان هناك تخوف تركي من إن عدم التدخل في سوريا من شانه إن يظهر بأن الحكومة التركية داعمة لسياسات النظام السياسي السوري الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على العلاقات التركية مع أي نظام سياسي جديد في سوريا و تبعا لذلك فقد قامت الحكومة التركية بانتهاج سياسة قد تبدو محايدة أول الأمر من خلال تأييد المظاهرات و الحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح و دعم المعارضة السورية من جانب و بالمقابل واصلتسياستها الرسمية في دعم التغيير السياسي من خلال الضغط على النظام السياسي السوري إلى ضرورة الاستجابة لمطالب المتظاهرين[1].

وحافظت على قنوات الاتصال مع النظام السوري ، و في هذا السياق أرسلت تركيا وفودا متتالية للتباحث مع الرئيس السوري بشار الأسد حول كيفية التوصل إلى حل للأزمة السورية ، و منها قيام وزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" بزيارة إلى دمشق (في أواخر اوت2011) في ذروة أحداث الثورة السورية في محاولة من الحكومة التركية لإقناع القيادة السورية بضرورة إجراء إصلاحات عاجلة خوفا من تفاقم تداعيات الأزمة إلى درجات لا يمكن السيطرة عليها.

مع أواخر عام 2011 تحولت السياسة التركية تجاه النظام السوري بشكل أكثر تشددا نتيجة تعنت النظام في الاستجابة لدعوات الإصلاح، و الاستمرار بعمليات القمع و العنف ضد المتظاهرين [2].

[1]SunaGulferIhlamur-oner ,**Turkey's refugee regime streched to the limit ? The case of iraqi and syrian refugee flows** , Journal of international affairs ,Number 3, Autumn 2013,SAM(Centre for strategic research .Rupublic of Turkey ministry of foreign affais,Pp.200_206.

[2]sana ,**op.ct**.p208.

وعليه رأت الحكومة التركية بأن إجراء التغيير من خلال النظام السياسي القائم في سوريا أمر لا يمكن أن يتحقق و إن الموقف التركي المؤيد للنظام يمكن أن يؤدي إلى تقييد المكانة الدولية و الإقليمية لتركيا بشكل متزايد نظرا للمواقف الغربية و الضغوط السياسية و الاقتصادية على النظام السوري فضلا عن التخوف التركي من أن دعم نظام الأسد يمكن أن يكلف تركيا عدم الاضطلاع بدور فعال في حقبة ما بعد الأسد في سوريا.

بالتالي فقد أصبح هناك تحول في التعامل مع النظام السياسي السوري من قبل الحكومة التركية، وعليه فقد استضافت تركيا عدة اجتماعات لقوى المعارضة السورية و شجعتهم على تنظيم أنفسهم بشكل"كيان متماسك" و قد بدأ الحديث بين وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو و جماعات المعارضة السورية بعد تشكيل(المجلس الوطني السوري) برعاية تركيا في منتصف أكتوبر 2011 في مدينة اسطنبول ، وسمحت تركيا لجماعة "الإخوان المسلمين" السورية بالتحرك في اسطنبول و لمراقبة العام بالإدلاء بتصريحات، فضلا عن استضافة آلاف اللاجئين السوريين و بعض قيادات الجيش السوري الحر الذي انشقوا عن القوات السورية النظامية، و قامت تركيا بطرد الدبلوماسيين السوريين و سحب دبلوماسيها من دمشق، و بالتالي عدم وجود أي إمكانية لفتح قنوات اتصال أو حوار مع النظام السياسي السوري مقابل دعم قوى المعارضة السورية.[1] بالتالي تحول الموقف التركي من الأزمة السورية من محاولة الإصلاح و التغيير و التحول الديمقراطي من خلال النظام القائم الى المواجهة مع النظام السياسي السوري، و قد أقدمت تركيا على فرض عقوبات أحادية الجانب على سوريا و أعلنت أيضا وقف بيع الأسلحة للنظام السوري، و حضر استخدام الأراضي

[1]علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، يناير2012، ص.18

و المجال الجوي التركي لأي شحنات أسلحة قادمة الى سوريا، ووقف جميع المعاملات مع البنك المركزي السوري، فضلا عن تجميد التعاون مع سوريا في مجال الطاقة و غيرها من المجلات[1].

وفي إطار العمل الإقليمي و الدولي، دعمت تركيا كافة المقترحات المقدمة من قبل جامعة الدول العربية والمبعوث الدولي "كوفي انان" من أجل إيجاد حل للأزمة السورية ، ومن جانب آخر تقدمت كل من تركيا و الدول العربية بمشروع قرار مشترك إلى مجلس الأمن الدولي يمنح دعما قويا للخطط العربية في محاولة عزل النظام السياسي في سوريا و إيجاد حل للأزمة إلا أن المجلس الأمن اخفق في استصدار قرار في ضوء استخدام حق النقص" الفيتو"" من جانب روسيا و الصين.

وعليه فقد أصبح النظام السياسي السوري حسب وجهة النظر التركية يمثل تهديد واضح لأمن القومي التركي، خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة المقاتلة التركية في 22 حزيران 12 هـ من قبل

الدفاعات الجوية السورية الأمر الذي أدى بالحكومة التركية إلى التشاور مع قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" من أجل مواجهة التحديات و المخاطر السورية على تركيا.

وهكذا إذا فقد تميز الموقف التركي من الثورة السورية من خلال إجراء إصلاحات سياسية عن طريق الضغط على النظام السياسي القائم من أجل تحقيق مطالب المتظاهرين و الإصلاحات الضرورية .

[1] سامية بيبرس، "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، **مرجع سابق**، ص.177.

المبحـــث الثاني: العلاقات التركية العراقية

شهدت العلاقات التركية العراقية حالات شد و جذب منذ تأسيس الدولتين، و تطورت تبعا للأحداث في كلا البلدين فمنذ انطلاق الحرب الباردة انطوى العراق و تركيا في تحالفات إما مشتركة كحلف بغداد و إما منفصلة و متضادة في المعسكر الاشتراكي، و تركيا في المعسكر الرأسمالي وبالتحديد في حلف شمال الأطلسي و تبعا للأحداث التي جرت في كلا البلدين و الدور الذي لعبه البلدان في المراحل السابقة وصولا إلى تكون العراق الجديد بعد الاحتلال الأمريكي له، و ما تخلله من تحركات سياسية و دبلوماسية عراقية و تركية، خاصة ما طرأ عليها من تطورات كوصول حزب العدالة و التنمية في تركيا للحكم.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى جملة من النقاط التي تبرز العناصر المستجدة و المؤثرة في العلاقات التركية العراقية و التي تتشكل منها مطالب المبحث الثلاثة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات التركية العراقية حتى سنة 2002.

شهدت العلاقات التركية العراقية سلبيات و توترات، منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921، حيث رفض الأتراك الاعتراف بها و طالبوا بولاية الموصل(و نقصد بها الموصل، أربيل، كركوك، السليمانية)، حيث رفع الأمر إلى عصبة الأمم التي أرسلت بعثة للتحقيق إلى المنطقة، و أصدرت بعد ذلإلى أن الأمور هدأت كثيرا بين البلدين بعد توقيع المعاهدة المشهورة التي سميت بالمعاهدة العراقية البريطانية التركية في 25 جوان 1926 و بموجبها ثم حل مشكلة الموصل و ثم تحديد الحدود البرية العراقية مع تركيا كما ظل قائما الى يومنا هذا حيث بعد عام 1926 حدث تقارب بين العراق كدولة و لو تحث الوصاية البريطانية و بين تركيا و توج هذا التقارب بزيارة الملك فيصل الأول إلى اسطنبول و أنقرة عام 1931 و ثم فيها الاتفاق على تبادل السفارات و الزيارات و لم

تبق أي علائق سلبية بين الطرفين و إنما عادت العلاقات إلى طبيعتها، و منذ استقلال العراق عام 1932 و حتى ثورة عام 1958 كان هناك تقارب سياسي و دبلوماسي بين البلدين. [1]

وتمثلت أهم الأحداث خلال هذه المدة بعقد ميثاق سعد آباد 8 جويلية 1937 و حلف بغداد في فبراير عام 1955، و يمكن القول بأن العلاقات خلال هذه المدة تميزت بالتقارب و التعاون بين العراق و تركيا.

وفي عام 1946 دخلت تركيا و العراق في معاهدة صداقة و حسن و جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة و فرات و روافدها بين البلدين، و كذلك التعاون المتبادل في أمور الأمن و التربية و التعليم و المواصلات البريدية و البرقية و التلفونية، و مع قيام الثورة 14 جويلية 1958 في العراق و إنهاء النظام الملكي و تأسيس النظام الجمهوري كان موقف تركيا من الثورة إن وجهت قواتها نحو الحدود العراقية إلا أن الاتحاد السوفيتي حذر تركيا من مغبة القيام بأي اعتداء على العراق و في هذه المرحلة أصاب العلاقات العراقية التركية نوع من الفتور و في 24 مارس1959 أعلنت الحكومة العراقية خروج العراق من حلف بغداد[2].

وعندما تولى السلطة في العراق عبد السلام عارف اتسمت العلاقات بالهدوء،حتى عام 1965 عندما وقف العراق إلى جانب تركيا ضد مشروع قدم إلى الأمم المتحدة دعا إلى ضم قبرص إلى اليونان و قد عبر الأتراك عن احترامهم العميق لموقف العراق.

[1] لقمان عمر محمود النعيمي، " **العلاقات العراقية التركية 2002_2012**" ، الدوحة : مركز الدراسات الاقليمية، العدد 32، 2010، ص. 142.

[2] عوني عبد الرحمات السبعاوي،" **العلاقات العراقية التركية1932_1958**"، جامعة الموصل، 1982، ص.68

وعندما اجتاحت القوات التركية جزيرة قبرص عام 1974 انطلق موقف العراقي من أواصر العلاقات الحسنة و الصداقة و حسن الجوار التي تربطه بتركيا و قدم العراق لتركيا خلال أزمة قبرص 1974 الدعم المالي و الاقتصادي، كما قامت الناقلات الحوضية بنقل النفط و مشتقاته من العراق إلى تركيا[1].

ولم يقتصر تأييد العراق لاستقرار قبرص و سياستها، اذ وقف العراق مع تركيا في هذه القضية في كافة المحافل الدولية و خاصة هيئة الأمم المتحدة و في مؤتمرات حركة عدم الانجاز و مؤتمرات السلم و البرلمانات العالمية. شهدت العلاقات العراقية التركية تقدما ملحوظا منذ منتصف السبعينات و حتى نهاية الثمانينياتعلى المستوين الاقتصادي و السياسي، و في عام 1977 استكمل أول خط لأنابيب البترول يصل بين كركوك في العراق و يومرتاليك في تركيا [2]

خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988 بقيت تركيا محايدة رسميا و حافظت على العلاقات السياسية و الاقتصادية مع كلا البلدين ، حيث سعت تركيا للقيام بدور الوساطة بينهم لإنهاء الحرب و منها مشاركة تركيا في لجنة المساعي الحميدة التي شكلتها منطقة المؤثر الإسلامي حول الحرب[3].

وما إن انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، راح رئيس النظام العراقي يصدر تصريحات استفزازية و يتعامل بغطرسة مع الدول الإقليمية و على الأخص من و قفوا إلى جانبه في الحرب ضد إيران، بدأت الدوائر العربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالتهيئة لحشد رأي عام دولي

[1] محمد طه السويداني، " **العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وأليات تفعيل التواصل**، الدوحة: مركز الدراسات الاقليمية، العدد 24، 2008، ص.6

[2] لقمان عمر محمود النعيمي، **مرجع سابق**، ص.143.

[3] السويداني، **مرجع سابق**، ص.07

ضد العراق و كان لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تلجأ الى دول إقليمية في المنطقة للتأثير عليه و لا سيما تركيا التي بدأت بالتحويل نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق[1].

اتسمت ملامحها في:

–إظهار القلق و المخاوف من تزايد قوة العراق الإقليمية إذ عدت تركيا ذلك بمثابة تهديد لأمنها القومي.

– إبداء المساعدة و الدعم للولايات المتحدة الأمريكية في التفتيش عن أوراق ضغط إقليمية على العراق.

استخدام ورقة المياه في الضغط على العراق حيث تمثل المياه واحدة من أبرز المشكلات التي تقف حجر عثرة في تأزم العلاقات العراقية التركية، إذ أن المشاريع التي تقيمها تركيا على منابع دجلة و الفرات جوهر المشكلة بين البلدين و لاسيما مشروع جنوب شرق لأن طول الذي هدف إلى تجميع مياه نهري دجلة و الفرات من خلال تعزيز تركيا سيطرتها على مجاري هذين النهرين على الرغم من أنها ثروة مائية مشتركة بين تركيا و العراق و سوريا [2].

كما شكلت القضية الكردية في شمال العراق احد المشاكل التي كانت تؤدي إلي خلافات بين تركيا و العراق. فقد سعي البلدان إلي محاولة إزالة الخلافات بينهما. و دلك من خلال إبرامهما اتفاق أكتوبر 1948. و الذي يسمح إلي الدولتين بعد إخطار البلد الأخر القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الأكراد علي عمق 10كم داخل حدود البلد الأخر و دلك من اجل الحفاظ علي

[1] السويداني ، **المرجع نفسه**، ص.08

[2] جلال عبد الله معوض، " **تركيا والأمن القومي العربي"(السياسة المائية والأقليات)**، بيروت: المستقبل العربي، العدد 160، 1992، ص ص 97–99.

الحدود بينهما. و قد استفادت تركيا من هدا الاتفاق ثلاث مرات قبل أن تقوم بإلغائه من جانب واحد في عام 1988[1].

وما إن حدثت أزمة 2 أوت 1990 حاولت الولايات المتحدة إدخال عامل الضعف في العلاقات العراقية –التركية. و خرجت تركيا من منطقاتها النظرية في السياسة الخارجية و انحازت تماما الى الولايات المتحدة و حلفائها ضد العراق.

إذ سمحت تركيا بعد انتهاء حرب عام 1991 للجيوش الأجنبية المرابطة في أراضيها إلي تشكيل قوة المطرقة المتأهبة و التي جاءت لمساعدة أكراد العراق ولسداد ما يسمي بالمعونة الإنسانية وقد كان من نتائج هدا السلوك أن دب الضعف في العلاقات بين البلدين .حيث استغلت تركيا و بمساعدة الولايات المتحدة فراغ السلطة في شمال العراق في تلك الفترة

قامت بغزو الأراضي العراقية بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني في عام 1991. وكررت هذه العمليات خلال عام 1994.

تحاول تركيا من خلال هذه العمليات استعراض قوتها و تأكيد اختلال توازن القوي لصالحها لاسيما بعد ما لحق بالعراق من تدمير لقوته العسكرية و بنيته التحتية بسبب حرب الخليج الثانية. والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.[2]

كما وقفت تركيا في علاقتها مع العراق موقفا سلبيا علي طول امتداد الفترة الممتدة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 و قد تضررت اقتصاديا من جراء الحصار الاقتصادي المفروض علي العراق .

[1] عزيز جبر شيال وزينب عبد الله منكاش ،" **العلاقات العراقية التركية**" ، جامعة المستنصرية، ص ص3_5.

[2] **المرجع نفسه**، ص7.

حيث شهدت العلاقات العراقية التركية بعد غزو القوات العراقية للكويت في 1990 بقرار سياسي غير محسوب تدهورا متسارعا عندما أدانت الحكومة التركية للغزو من خلال بيان صادر من الخارجية التركية في اليوم نفسه. و طالبت بغداد بانسحاب القوات العراقية فورا من الكويت و عودة الشرعية إليها .و كانت تركيا قد أعلنت في البدء عدم موافقة للسماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتها العسكرية في تركيا ، قاعدة انجرليك القريبة من الحدود التركية العراقية .

مؤكدة إن القاعدة لا تستخدم إلا في خدمة الأهداف حلف الشمال الأطلسي وهو ما لا تندرج مواجهة العراق في إطاره [1].

فالتعامل السياسي التركي ظل في إطار النظرة الواقعية بين عراق يعاني العزلة في علاقاته مع الآخرين جراء غزوة الكويت و ما تبعه من اندلاع حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في 1991، و كانت القواعد العسكرية في الأراضي التركية منطلقا للطائرات الأمريكية و الغربية لقصف البنية التحتية العراقية طوال ثلاثة و أربعين يوما في حرب تحرير الكويت على وفق القرار 660 الصادر في 2 آب 1990 الذي يدعو بسحب العراق جميع قواته من الكويت و كذلك القرار 678 في 29 تشرين الثاني 1990 الذي حول الدول المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991 أو قبله القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تنفيذا كاملا بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم و تنفيذ القرار 1990.2/660. [2]

ومن خلال دراستنا للعلاقات التركية العراقية في هذه النبذة التاريخية ثم التوصل إلى استنتاجات التالية لأهم محطات تطور مسار العلاقات بين البلدين:

---

1 [1]غازي فيصل غدير ، "**سياسة تركيا اتجاه العراق 1991_2003**"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 14، 2009، ص ص. 32_34

[2] **المرجع نفسه**، ص36.

–أن العلاقات التركية العراقية تميزت بشكل كبير في العهد المالكي و توج ذلك بعقد الحلف العراقي التركي عام 1955 فضلا على أن تركيا رفضت تغيير النظام الملكي في العراق و أرادت التدخل بعد قيام ثورة 1958 لولا تدخل الاتحاد السوفيتي آنذاك.

–تطورت العلاقات التركية العراقية على جميع الأصعدة و لاسيما في السبعينيات و الثمانينات من القرن المنصرم إذ عدت تركيا و العراق أهم شريك اقتصادي، لاسيما و إن معظم النفط العراقي كاد يمر عبر تركيا .

–تم التوقيع اتفاقية في عام 1984 لمطاردة المتمردين الأكراد بين البلدين و ذلك ما يعزز الأمن على حدودهما المشتركة .

–حدث توتر في العلاقات العراقية_ التركية بعد عام 1990 عندما قامت تركيا بوقف ضخ النفط العراقي عبر الأنابيب المارة في أراضيها و طبقت جميع القرارات الدولية الصادرة ضد العراق و ذلك ما الحق ضررا اقتصاديا بالعراق و تركيا.

–المشاركة الفاعلة مع قوات التحالف من خلال السماح للقوات الأمريكية و المتحالفة معها من الانطلاق من أراضيها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق في عام 1991 و ذلك من عد خروجا عن المنطلقات النظرية للسياسة الخارجية التركية.

–التدخل في الشؤون العراقية و ذلك من خلال خرق المنطقة الشمالية العراقية خلال المدة الممتدة من عام 1991 إلى سقوط النظام بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني (PKK) و محاولة إقامة مناطق آمنة في داخل الحدود العراقية و ذلك ما عده العراق تدخلا في الشؤون الداخلية .

–السماح لقوات التحالف بإقامة مناطق آمنة للأكراد في شمال العراق و من ثم سمحت لهذه القوات للإقامة في أراضيها لمراقبة التحركات العراقية و منعها من الدخول إلى المنطقة الشمالية.

عملت تركيا على تنفيذ مشروع جنوب شرق أناضول و إقامة المشاريع المائية عليه مستغلة الوضع الذي يمر به العراق بعد عام 1991 مما أدى إلى خفض المياه المتدفقة إليه و ذلك ما يؤثر على اقتصاده لاسيما و انه كان يمر بظروف اقتصادية صعبة في ظل الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض عليه.

لعبت تركيا دورا ايجابيا و ذلك يحسب لها عندما رفضت للقوات الأمريكية عليها و ذلك إدراكا منها بأن ميزاتها الاقتصادي يتدهور كثيرا بتدهور علاقاتها مع العراق أو بتدهور أوضاع العراق الداخلية

المطلب الثاني: تركيا و العراق بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003

حدثان بارزان شكلا بعد ذلك ركائز الاهتمام التركي واسع وعملي بمنطقة الشرق الأوسط:

الأول أحداث 11 سبتمبر 2001، والثاني احتلال العراق مارس 2003، فالحدث الثاني قد كان بالنسبة إلى تركيا الأخطر بما لا يقاس، فاحتلال العراق خلق واقعا جديدا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط[1].

انتقلت العلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 من مرحلة البرود و العلاقات المحدودة الى الانخراط و التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، و تتسم العلاقات السياسية خلال السنوات العشر الماضية بالخلافات والتوتر تارة بسبب عدم الاستقرار السياسي و الأمني في

[1]محمد نور الدين ،" **تركيا .. الى أين ؟ دور وتحديات** "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، 2009، ص41.

العراق، و التحسن تارة أخرى بسبب تفاهم حكومتي البلدين حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية و الأمن الإقليمي و النفط.[1]

فهذا الحدث كان له نتيجتان في المنطقة ، الأولى تدمير للمرة الأولى لدولة مركزية في الشرق الأوسط منذ نشوء الدولة الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمي الأولى، وتركيا أحد نماذج الدولة المركزية في المنطقة، التي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها والى غيرها من دول المنطقة المركزية.

والنتيجة الثانية من هذا الواقع الجديد هي نشوء كيان فدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية ، وهو ما يمثل بحسب استراتيجيات أنقرة خطرا حياتيا بالغا على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني[2].

تزامنت انتخابات عام 2002 في تركيا مع ازمة الحرب على العراق من قبل دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة، و ساعد قرار البرلمان التركي برفض طلب الإدارة الأمريكية من استخدام قاعدة انجرليك لضرب العراق، مما رفع شعبية رئيس الحكومة "رجب طيب" و "أودوغان"، و عارضت تركيا غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003، و رفض المجلس الوطني التركي الكبير المصادقة على مرور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية لضرب العراق[3].

كانت مواقف تركيا المعارضة للتحضير للحرب الأمريكية على العراق تنطلق بالأساس من التحسب في قيام الأكراد جراء الفوضى و الاضطراب الأمني و السياسي المتوقع حدوثه أثناء

---

[1] النعيمي، **مرجع سابق**، ص.145

[2] محمد نور الدين ، **مرجع سابق**، ص. 142.

[3] باربارا سلامتي، **أردوغان يتحدث عن وضع في العراق**، ترجمة أنور نجم محمود، نشرة ترجمات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد 1، العدد2، 2009، ص.2

الحرب إلى ضم كركوك الغنية بالنفط إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية و إعلان الانفصال على الرغم من النفي المتكرر لفكرة إقامة الدولة الكردية من قبل الحزبين الكرديين و التأكد على أن العلاقة مع بغداد ستظل قائمة في إطار فدرالي، و من هذا المنطلق رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة الأمريكية من استخدام الأراضي التركية و فتح جبهة منها لغزو العراق، غير أن القيادة التركية سمحت في فتح الأجواء التركية أمام الطائرات الأمريكية و البريطانية للقيام بقصف المواقع العراقية، و تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية و استثمار فرصة الحرب الأغراض الحصول على مكاسب اقتصادية و النأي بمصالح تركيا من الغضب الأمريكي[1].

ومنذ وصول حزب العدالة و التنمية كقوة السياسية الأولى في البلاد، عمل على اعادت تشكيل توجيهات و صياغة مبادئ السياسية التركية الجديدة،حيث جاءت هذه التوجيهات في إطار "التطور العثماني الجديد"، الذي اعتمدته الحكومة التركية استنادا الى نظرية "العمق الاستراتيجي" التي صاغها الدكتور" أحمد داود أوغلو" و كانت الرؤية التركية حيال العرق، كأول توجه جديد لهذه السياسة التي لم تبق حبيسة أطرها النظرية بل وجدت فرصتها للتطبيق و التفعيل و أحرزت نجاحات باهرة و ملموسة و لعل أهم هذه التحولات الذي طرأ على علاقتها مع العراق التي باتت ترتكز على أساس مبدأ حل المشكلات العالقة و تكتشف التعاون في المجالات كافة و ترغب ركيا في تحويل هذا التضامن و التعاون في الشرق الأوسط عموما و العراق خصوصا الى واقع راسخ و مؤثر على المدى البعيد فإنها تعمل بكل ما أوتيت من جهد و تأثير على حل مشكلات المنطقة باعتبارها مشكلاتها الخاصة[2].

[1] غازي، **مرجع سابق**، ص.40

[2] أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص.20

فقد أفررت قضية الحرب على العراق عام 2003 من بين نتائجها الكثير بالنسبة الى تركيا اذ جعلتها عنصرا أساسيا و جزء لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، و ذلك من خلال عوامل المياه و النفط و الأمن و الأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق و نشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيو أمني لتركيا كذلك أفرزت الحرب على العراق وضعا جديدا باستخدام تركيا لقضية كركور كورقة ضغط إقليمية و دولية في حوار الصراع مع دول الجوار و اللاعبين الكبار في الشرق الأوسط[1] ، تعد كركوك بالنسبة إلى الأتراك مدينة إستراتيجية تسكنها ثلاث قوميات (عربية، الكردية، التركمانية) ، يحتدم فيها الآن جدل الهويات و بدأت الصراعات المسلحة تعلو لغة العقل فالأكراد يعتبرونها قدسهم، و العرب يعتبرونها مورد حياتهم، و التركمان يعتبرونها تاريخهم ، من هنا فان تركيا قلة جدا على الوضع في العراق و خصوصا في الشمال فهي تراقب الأوضاع عن كثب و أي تغيير في الإيديولوجيات سيؤثر بشكل مباشر في الأمن الوطني التركي بسبب تواجد أكثر من 15 مليون كردي على الأراضي التركية، فهم يشكلون 25% من سكان تركيا.

فالمشكلة الكردية تعد من بين المشكلات المتشبعة و المعقدة في الشرق الأوسط حيث تحولت من المشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق و سوريا. حيث تعمل تركيا على تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا، بل و تجيرهم ضد حزب العمال الكردستاني خاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب و الحزب الديمقراطي الكردستاني [2].

[1] هيثم الكيلاني، "**تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996، ص.9

[2] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص ص.151،150.

بالإضافة إلى استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي و لكن الثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق و تلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران و العراق و سوريا في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، و من هنا تتكرر مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق و سيادتها و معارضتها أي محاولة اقامة دولة كردية في شمال العراق.

كما أن طريقة تفعيل العلاقات التركية العراقية اتضحت أكثر من خلال حرص تركيا على لعب دور فاعل للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي و الذي أسس بعد زيارة أودوغان لبغداد عام 2008، حيث يسجل لتركيا انفتاحها على المنطقة العربية و خاصة في الملف العراقي حيث تحرص على مد يد العون للشعب العراقي و بطريقة لا تثير مخاوف العراقيين على أطماع قديمة عند الأحزاب القومية التركية في الموصل أو كركوك أو غيرها[1]

تعمل تركيا على ضمان قيام علاقات مع العراق على أسس واضحة و مستمرة في جوانب مهمة منها على الصعيد الأمني، حيث من المعروف أن تركيا تواجه تحركات عسكرية مستمرة من جانب حزب العمال الكردستاني التركي تستهدف قواتها و أمنها على الحدود مما يؤدي الى قيام القوات التركية بقصف مناطق داخل كردستان العراق و كذلك التوغل داخل تلك المناطق و ذلك ما يجعل

[1]صالح لافي المعايطة، " **تركيا الماضي والحاضر والدور القادم** "، عمان: مركز الرأي للدراسات،2008، ص ص. 18_20.

العلاقات بين البلدين تشهد توترات سرعان ما يجري حلها عن طريق الحوار و العلاقات السياسية و الدبلوماسية بما يضمن أمن تركيا من جهة و سيادة الأراضي العراقية من جهة أخرى[1]

أما على الصعيد الاقتصادي إذ يرتبط البلدان بعلاقات تجارية واسعة النطاق، تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي شهد حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بالمقابل فان العراق يصدر نقطة المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم[2].

وبالتالي إن الروابط التي تجمع دول الجوار خصوصا و أن العراق بظروفه الحالية يحتاج إلى التعايش بشكل سليم و فعال مع جيرانه و إقامة أفضل الروابط السياسية و الاقتصادية و الثقافية وفق مبادئ المصالح المتبادلة و هذا ما تسعى تركيا بقيادة أردوغان إلى التوصل إليه إذ ما جرى الالتزام بالاتفاقيات و بالتالي بناء علاقات ايجابية و حسن الجوار مع بلدان الشرق الأوسط و بالأخص مع العراق و سوريا.

المطلب الثالث: انعكاس صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على العلاقة بين البلدين

إن الثوابت في السياسة التركية تجاه العراق دأبت الحكومة التركية على تأكيدها منذ عام 2003، لاسيما ما يتعلق منها بالأمن الجيو سياسي القومي للبلاد و ذلك على اعتبار أن تقسيمه من الممكن أن يفتح الباب واسعا أمام تقسيمات أخرى في المنطقة قد لا تستثني تركيا نفسها خاصة إذا

[1] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص. 161.

[2] هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص.10.

ما ثم رسم هذا الانقسام على طول الخط الكردي في المنطقة بالإضافة الى مصير كركوك و العنصر التركماني. [1].

كما أن استقرار العراق بالنسبة لأنقرة مكسب استراتيجي على الصعيد الأمن الاقتصادي، و على صعيد الاستثمار و أمن المنطقة و ذلك نظرا لما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين. كما أن عراقا مستقرا و مزدهرا يعني الإسهام في تحقيق أمن الطاقة التركي، و ارتفاعا في دخل الفرد العراقي مما يعني بدوره المزيد من الاستهلاك للبلد الذي يشكل في وضعه الحالي غير المستقر ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا، مما يؤهل العراق لأن يصبح أكبر شريك تجاري لأنقرة مستقبلا و أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين[2]

إلا أن سياسة حكومة المالكي الطائفية و مواقفها من الثورة السورية و العلاقة مع إقليم شمال العراق أدت إلى قطيعة سياسية شبه كاملة بين البلدين حيث أمام هذه التطورات أثار الموقف التركي الداعي إلى ضرورة ابتعاد المالكي عن الطائفية لتجنيب العراق الأسوأ، بالإضافة إلى استضافة أنقرة للهاشمي الذي صدر بحقه قرار بالإعدام، فهذا انعكس بشكل سلبي على العلاقات الثنائية بين البلدين وسط اتهامات متبادلة .

وأدت السياسة الطائفية لرئيس الحكومة المالكي إلى انعكاسات سلبية خطيرة داخل العراق و في المحيط الإقليمي، إذ دفعت سياسة المالكي حكومة إقليم شمال العراق إلى سياسات أكثر استقلالية

[1] علي حسين باكير، " **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2011، ص. 03

[2] **Turkish contracting in the international market ,2014http://www.tmp.org.tr/doc/file/2014 Turkyurtdisimuteahhitlikhizmetlerienpdf.**

و قد أجبرها وضعها الجغرافي على الانفتاح على تركيا بشكل كبير لكونها الشريان الحيوي بالإقليم و المنفذ الوحيد له الى العالم الخارجي على الجانب التركي كانت هذه الخطوة بمثابة فرصة لتطبيع العلاقات مع الأكراد سياسيا و اقتصاديا و أمنيا و أصبحت العلاقات الاقتصادية ما أفسدته السياسة[1].

حيث أن في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية بين البلدين تتدهور فان العلاقات الاقتصادية و التجارية و الاستثمارية بين البلدين أبلغت أوجها علما بأن الجانب الأكبر منها كان يتم بين تركيا و إقليم شمال العراق حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا و العراق من عام 2003 و حتى عام 2012 بشكل هائل، و بقفزات متتالية من مجرد 900 مليون دولار إلى حوالي 11 مليار دولار، و قد عوضت هذه الفترة معظم التراجعات التي قد تكون تركيا شاهدتها في علاقاتها التجارية مع البلدان العربية الأخرى نتيجة اندلاع الثورات العربية أو التوتر السياسي أو حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة[2].

من هذا المنطق تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركية و ذلك على اعتبار أنه يمتلك أكبر أخماس احتياطي مؤكد من النفط في العالم و يحتمل منذ عام 2012 موقع ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك.

ناهيك عن أهميته في تفعيل دور أنقرة مستقبلا كمحطة لنقل الطاقة إلى أوروبا على اعتبار إن تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العرقي إلى الأسواق العالمية و مع صعود"داعش" تأثرت المصالح التركية في العراق و انعكس ذلك سلبا على العلاقات بين البلدين حيث مع انهيار

[1] **المرجع نفسه**، ص08.

[2] هيثم أحمد مزاحم وآخرون، "**الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2010، الطبعة الأولى، ص26_29

سيطرة الحكومة العراقية على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغدادوعلى مناطق واسعة توقعت تجارة نقل البضائع التركية الى ما وبعد المنطقة الشمالية[1] .

بسبب سيطرة الدولة الإسلامية (داعش) على مناطق واسعة ، فان شاحنات التي تتعدى الشمال العراق لم يعد باستطاعتها الذهاب إلى الجنوب ، مما أدى إلى انخفاض عدد الشاحنات التركية نتيجة لذلك ، كما أدت سيطرة "داعش" السريعة و الواسعة على مساحة كبيرة من الأراضي في العراق بالإضافة إلى ارتفاع منسوب التهديد الأمني إلى خسائر مباشرة في الاستثمارات التركية في العراق .

و بسبب الأوضاع السائدة و حالة عدم الاستقرار ، فقد تم إيقاف أو تأجيل العديد من مشاريع البنى التحتية التي كان قد تم البدء فيها ، هذا ما ترتب عليه خسائر مالية ، كما تأثر العديد من الشركات التركية العاملة في العراق بتدهور الأوضاع الأمنية هناك خاصة الشركات التي تعمل في قطاعات الطاقة و الأغذية و المشروبات و الالكترونيات[2].

[1] هيثم مزاحم وآخرون، **المرجع نفسه**، ص.30

[2] " **داعش تسيطر على الموصل**" ، العربي الجديد، اطلع عليه يوم 2015/05/07 على الساعة 11:30، في الموقع :

http://www.alaraby.co.uk/politics/3 dab7-5d06-4275-847F-7dae55338d53

خلاصة الفصل الثاني

في ختام نخلص القول إلى أن التحولات الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة ساهمت في إخراج تركيا من دائرة المتعلقة على نفسها إلى الانفتاح على العالم الخارجي و خاصة التوجه نحو دول الجوار الإقليمي إذ أن موقع تركيا الجيو استراتيجي على تقاطع طرق القوى و المناطق الحيوية في العالم و ارثها التاريخي و الثقافي و قدرتها العسكرية الهائلة بالإضافة إلى اقتصادها القوي دفع بها إلى إتباع سياسة جديدة قائمة على حسن الجوار و العمل على حل المشكلات الإقليمية بوسائل دبلوماسية و أبرزها كلاعب أساسي في ساحة الإقليمية و هذا ما لحظناه في ثنايا هذا الفصل الذي يلخص طبيعة العلاقات التركية بدول الجوال السوري و العراقي و الشد و الجدب الذي حدث في مسار هذه العلاقات خاصة مع تطورات الحاصلة و الثورات العربية بالإضافة إلى الأزمة السورية و تأثير انعكاس صعود "داعش" على العلاقة بين البلدين، و بالتالي أن كل من سوريا و العراق و تركيا تجمعهما روابط تاريخي وثقافية و جغرافية ساهمت و ستظل نقطة التأثير في مسار تطور العلاقات سلبا كانت أم إيجابا.

الفصل الثالث

الأفاق المستقبلية للعلاقات

التركية السورية العراقية

عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، حيث هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلى الحالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن، ومن ثم فان الحديث عن مستقبل الدور التركي تبقى مرهونة بطبيعة التحولات التي ستشهدها المنطقة وما تترتب عليها من أثار تنعكس على طبيعة الدور التركي خلال سنوات اللاحقة، ومن هنا يمكن طرح عدة تصورات ومشاهد لما يمكن أن يكون عليه الدور التركي في المنطقة، فقد جاءت الثورات العربية والأزمة السورية، وانعكاس صعود الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" خاصة، لتضع تحت الاختبار الجدي واحدة من اكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث، والتي مثلتها إستراتيجية العمق الاستراتيجي لحزب العدالة والتنمية ،حيث كانت هذه الثورات بمثابة اختبار عملي وتطبيقي لمدى نجاعة السياسة التركية الجديدة في المنطقة ، التي اتسمت بأداء دبلوماسي متناغم، والسعي إلى حل المشاكل الإقليمية وتصفير النزاعات .

وبناءا على ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض المشاهد والتصورات لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية، وبالأخص في طبيعة العلاقات التركية السورية والعراقية، مع تسارع وتيرة الأحداث و المستجدات في المنطقة .

المبحث الأول :تصور مشاهد العلاقات التركية السورية .

إن البحث في مستقبل العلاقات التركية السورية، هو محاولة تصور الإستراتيجيات المحتملة التي ممكن أن تندرج ضمنها مسار تطور هذه العلاقات، خاصة مع تسارع وتيرة الأحداث في سوريا بعد الأزمة السورية الأخيرة التي عصفت بها ، وأثرت تأثيرا كبيرا على مستقبل العلاقات بين البلدين، حيث تسعى تركيا للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية، من خلال العديد من المواقف والقرارات، بغية تأكيد دورها ومكانتها في رسم معالم المنطقة في الفترة القادمة.

وبالتالي إن العلاقات بين البلدين تتأثر بعوامل جذب وتنافر، ومن هنا فانه من المتوقع حدوث السيناريوهات من خلالها يمكن أن تتحول العلاقات بين البلدين إلى المشاهد التالية :

إمكانية التدخل العسكري التركي في سوريا، أيضا مشهد التدخل الدولي المباشر في سوريا، بالإضافة إلى استمرارية الدعم التركي للمعارضة السورية، لكن هذا لا يعني اقتصار الاحتمالات عليها إذ يمكن أن تحدث تغيرات مفاجئة غير متوقعة، ما يؤدي إلى احتمال مشاهد الأخرى في تطور العلاقات بين البلدين .

المطلب الأول: مشهد إمكانية التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا.

إن أثر تداعيات الثورات، وخاصة الأزمة السورية الأخيرة أعادت العلاقات التركية السورية إلى درجة من السوء لم تبلغها من قبل، حيث مازالت سوريا تشهد واقعا عسيراً، اشتد فيه الصراع

الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين سلطة الحكم المرتكزة على قوة النظام العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيد لنظام الأسد.[1]

حيث أن الموقف التركي من الأزمة السورية كان ثابتاً في تبني الحقوق التي يطالب المنتفضون بها، وحاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفع القيادة السورية إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية.

لكن سلوك نظام بشا الأسد تجاه الشعب السوري دفع الحكومة التركية إلى تخليها عن سياستها السابقة التي كانت تتمتع بموجبها عن الانضمام إلى العقوبات التي تقررها الأسرة الدولية، بالتضامن مع موقف دول الخليج العربي الست التي أدانت سفك الدماء في سوريا.[2]

وعبرت تركيا عن قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، فكان تحركها ليس من أجل التهديد بالتدخل العسكري والتهديد بتسلح رجال المعارضة السورية و أفراد الشعب للدفاع عن أنفسهم في مواجهة القوات والأجهزة الأمنية السورية، بل من أجل منع تدخل القوى الدولية في الغرب أو حلفائها، لأن تركيا تدرك جيدا مدى خطورة مثل هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا وعلى جميع دول المنطقة[3].

---

[1] منصور جوني، **أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط**، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد فصل الربيع 59، مركز دراسات الشرق الأوسطية، 2012، ص 45.

[2] Didier billion& Salomé LAMOLINERIE ,"**LA politique extérieure de la Turquie à l'épreuve de la crise syrienne**" ,Policy Paper ,IRIS institut de la relations internationales et stratégiques ,Janvier 2014

[3] تركي فيصل الرشيد، **ما بعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2013، ص 186.

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف أنحاء سوريا وارتفاع عدد القتلى المتظاهرين المدنيين بشكل كبير، وصدور إدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، وأمام كل هذه المستجدات لجأت تركيا إلى إعادة تقييم الوضع بعد فشل محاولاته في دفع النظام السوري نحو إجراء إصلاحات حقيقية .

مع مضي الأشهر وتفاقم الأزمة السورية، وتحول المسار من أزمة داخلية تتعلق بالإصلاح والحرية إلى أزمة في العلاقات الدولية، سرعان ما تحول الإلحاح التركي على الإصلاح إلى ضغط سياسي ودبلوماسي على النظام السوري، ومن ثم توالت التهديدات يطلقها " رجب طيب اردوغان" عن الفرصة الأخيرة، وعدم السماح بتكرار ما جرى في حماة وصولا الى دعوته الرئيس السوري" بشار الأسد" إلى التنحي عن السلطة، كون هذه الأزمة لها تداعيات على بلاده[1].

إن التصعيد في اللهجة التركية تجاه النظام السوري، والذي ينذر بإمكانية توجه أنقرة لأصعب خياراتها المتمثلة في شن حرب على سوريا منفردة، حسب تصريحات القادة الأتراك يأتي بعد عدة تجاوزات قامت بها دمشق سواء داخل سوريا أو على الحدود مع جارتها تركيا والمتمثلة في :

حادثة إسقاط الطائرة التركية من قبل سلاح الجو السوري، والذي اتجاها خطيرا في الأواسط التركية، وتهديد خطيرا لأنقرة التي أصبحت تلك الحادثة بعدها مبررا كبيرا لإمكانية التدخل العسكري التركي حفاظا على أمنها القومي ، وقد ابلغ مسئولون أتراك نظراءهم الأمريكيين "أن الخطأ الذي ارتكبه النظام السوري يستحق التدخل العسكري"، لكن تداركت دمشق نفسها وأعلنت أسفها عن إسقاط الطائرة التي قالت أنها جاءت دون قصد مباشر[2].

---

[1] علي حسين باكير،"استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة "تركيا، ايران، السعودية"،عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد الصيف 60،ص ص 89-92.

[2] جورج سولاج، **سر إسقاط الطائرة التركية**، موقع نور سوريا، أطلع عليه يوم 2014/04/06 على الساعة 11:00 في الموقع **http://Syrianoon.net/revto/ 3347** :

كما أن أنقرة لم تعد تتحمل الخروق السورية داخل حدودها ، حيث وصل الأمر إلى حد التلويح بالخيار العسكري وإقامة منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية، خاصة في ظل تطور العامل الكردي داخل تركيا وعلى حدودها الجنوبية داخل سوريا، وكذلك لاستفادة المعارضة التركية من تداعيات الأزمة السورية وعليه فالقصف التركي لا يتعلق بالرد على سقوط قذيفة سوريا داخل الأراضي التركية بقدر ما يتعلق بسياسة أنقرة تجاه النظام السوري[1].

إن تركيا تجد صعوبة بالغة في تطبيق هذه الإستراتيجية من منطلقات داخلية ومشاهد خارجية، حيث إن من ناحية الداخلية صعوبة التوجه التركي نحو الانزلاق في حرب لا يمكن التكهن بنتائجها على الإطلاق، كم أن تركيا لا تريد أن تورط نفسها في حرب قد تفقد من خلالها محبة الشعوب العربية وتعاطفها معها، وهذا ما سينعكس سلبا على مبادئ وأسس السياسة الخارجية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية في الحكم، كما ثمة قناعة لدى الحكومة التركية بأن النظام السوري يسعى من خلال تصعيده على الحدود مع تركيا تحويل مسار الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة خارجية بامتياز بهدف تصدير أزمته الداخلية.[2]

إن خيار الحرب من قبل تركيا لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار عامل حلفاء سوريا، أي إيران وروسيا والعراق وحزب الله، فتركيا تدرك أن هذه الأطراف لن تقف مكتوفة الأيدي ولاسيما إيران التي تقول أن أمن النظام السوري من أمنها، وروسيا التي ترفض أي إجراء عسكري أو قرار دولي بهذا

---

[1] موقع الجزيرة، أطلع عليه يوم 2015/03/05 على الساعة 10:00
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/22299F58-C 3df-41F8-9cc5-14d956e529dd.

[2] محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، **المرجع السابق** ، ص ص 20-22.

الخصوص، كما أن القرار معني بهذا الأمر مباشرة[1] ، ومن ناحية أخرى إن الموقف الشعبي التركي يرفض خوض مثل هذه المجازفة غير المحسوبة، ومن شن حرب منفردة على سوريا وبالتالي لا يمكن لحكومة أردوغان إغفال الرأي العام التركي أو القفز عن إرادته، أيضا لا يمكن أن يكون النظام التركي بعدم الحنكة التي تجعله يغفل عن أن الرئيس السوري يريد أن يجر المنطقة بما فيها تركيا إلى حرب إقليمية حتى يبعد الضغط الداخلي عنه.[2]

إجمالا يمكن القول أن الخيار العسكري المنفرد والمباشر لتركيا، لا يمكن أن يكون الخيار الأول في علاقاتها مع جارتها سوريا، كون روسيا والصين من ناحية لن يكون موقفهما أقل من التهديد برد قاسي إذا ما قامت تركيا بضربة عسكرية لدمشق، أيضا فإن وجود إيران وحزب الله في المنطقة مقترنا بوجود النظام السوري، فإذا ما سقطت سوريا الأسد ، فسيسقط هؤلاء الحلفاء تباعا، من جهة ثالثة فإن المعارضة التي تقوم أنقرة بدعمها يوميا بكافة الأشكال ستنقلب على تركيا بمجرد دخولها دمشق لأنهم بنهاية سوريين، أيضا مع التلويح السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد أي دولة يمكن أن تعتدي على دمشق بما في ذلك إسرائيل وحتى تركيا.

وبالتالي السؤال الذي يطرح : هل بإمكان تركيا المجازفة بحرب ضد النظام السوري مع الأخذ بالاعتبار كل المعطيات السابقة؟

وفي الأخير يمكن القول أن العلاقات الإستراتيجية والسياسية التي جمعت بين البلدين في كافة النواحي وفي مختلف المجالات كفيلة بان تشفع عند تركيا من توجيه ضربة عسكرية إلى دمشق.

---

[1] دللي، "تركيا وخيار الحرب ضد سوريا"، موقع الوحدة الإسلامية، **المرجع السابق**، ص 03,

[2] **العلويين في تركيا**، موقع الرصد، 2005، أطلع عليه يوم 2015/04/02 على الساعة 17:00، في الموقع:
http://Alrased.net/main/articles.aspx?selected-article-no=5191

المطلب الثاني: مشهد التدخل الدولي المباشر في سوريا.

يعتبر هذا الخيار وهذا المشهد من أكثر التصورات المطروحة على الساحة الدولية خطورة، حيث يهدف إلى احتواء المواجهات العسكرية الإقليمية التي تسعى دمشق إلى جر المنطقة لأكملها إليها، الأمر الذي يستلزم تدخلا دوليا مباشرا للحيلولة دون الوقوع في مواجهة عسكرية إقليمية[1].

فالمشهد التدخل الدولي المباشر في سوريا، والتي ستكون تركيا إحدى أعمدة هذا التدخل، لكن تدخلها مع الدول الغربية يمكن أن يكون أقل ضرراً عليها من تدخلها العسكري المنفرد ، لأن الثأر السوري لهذا التدخل، لن يكون ضد تركيا وحدها ولكنه سيفترق بين تلك الدول.

إن الموقف التركي يشوبه كثير من الغموض حيال الأزمة السورية، على غرار الأحداث التي حدثت في الدول العربية الأخرى "انتفاضات العربية "، حيث إن الموقف التركي الدولي كان حازماً تجاه تلك الأنظمة خاصة الأحداث الليبية، التي انتهت بإسقاط النظام عن طريق الضربات الجوية لحلف الناتو، لكن بالنسبة للموقف الدولي تجاه تطورات الأحداث في سوريا كان مختلفا تماما، بحيث بني على الضغط والتصريحات بخيبة الأمل تجاه النظام السوري ورفضه الإصلاحات الداخلية، كما ظهر في تصريحات البيت الأبيض بالشعور بخيبة الأمل تجاه عدم استجابة دمشق للنداءات الدولية، ووجوب الاستمرار في الضغط الدولي عليها بهدف الخروج من النفق المظلم الذي يقبع فيه[2].

---

[1] بيبرس، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مرجع سابق، ص.182.

[2] الجزيرة نت، "**الناتو يستبعد مجددا التدخل في سوريا**"،موقع نور سوريا، اطلع عليه يوم 2015/02/01 على الساعة 14:00 في الموقع :

http://Syriannoor.net/revnews/2690

إن استبعاد تركيا إمكانية تدخل إنفرادي مباشر ضد دمشق نظرا لعدة اعتبارات كخوفها من خسارة التأييد الشعبي، بالإضافة إلا أنها لا تريد أن تدخل في مواجهة مباشرة مع سوريا بسبب الابتعاد عن احتمال استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية ، كما أيضا الضغط الشعب التركي بعدم المجازفة في الدخول في حرب عسكرية منفردة ضد دمشق، وبالتالي هذا ما جعل تركيا تستنجد بالغرب وبالحلف الشمال الأطلسي للحد من المجازر التي يرتكبها النظام ضد المدنيين .

إلا أن مشهد التدخل الدولي لن يكون مرجع الحدوث بصورة كبيرة نظرا لعدة اعتبارات تمنع حدوثه، على الأقل في الوقت الراهن أو في المستقبل القريب بسبب موانع منها:

أن الموقف الروسي متشدد ورافض لإسقاط النظام السوري وداعم له من البداية، نظرا لرغبة روسيا في إعادة أمجاد الإمبراطورية السوفيتية، ضد الغرب الأوروبي والأمريكي[1].

وإجمالا تعددت التصريحات الروسية اتجاه الأزمة السورية، إلى أنها كلها اجتمعت على الحل السلمي مع عدم المساس بالرئيس بشار الأسد ، ومن ناحية أخرى حزب الله ، إيران الذي يقف بجانب النظام السوري حيث أن العامل المذهبي للطرفين إلى جانب التحالف بين الأطراف الثلاثة جعل النظام الإيراني وحزب الله اللبناني يقفان بجانب النظام السوري منذ بداية الأحداث .

وبالتالي كل هذه الاعتبارات ساهمت في تقوية النظام السوري واستمرار قمعه للمتظاهرين، دون أخذ بعين الحسبان باقي المواقف الدولية المنددة لأعمال القمعية والوحشية للنظام .

[1]حسان الحموي،"**روسيا والأسد والخيارات البديلة** "، موقع نور سوريا، أطلع عليه يوم 2015/02/09 على الساعة 10:00 في الموقع:

http://Syriannoor.net/revnews/2690

كما أن القوى الغربية ستواجه تحديات أكبر بكثير عند التدخل ضد بشار الأسد من الناحيتين السياسية والعسكرية، مما واجهته في ليبيا وعلى العكس من لقذافي، فقد قام الأسد بتحديث قدراته الجوية والبحرية منذ اندلاع الثورة ضده قبل سنة، حيث أنفق مليارات من الدولارات على شراء أنظمة متطورة من الأسلحة الروسية تسلم الكثير منها خلال العام الماضي[1].

وهكذا نرى أن صعوبة التدخل الغربي في سوريا حاليا بالرغم من التطورات التي تحتم على الغرب التدخل ضد النظام السوري، لكن ما يجب قوله أن الغرب يريد استنزاف القوة القتالية لكل من النظام السوري والمعارضة ، إضافة إلى إيران وحزب الله اللذان يقاتلان إلى جانب النظام السوري، وبالتالي فإن احتمالية التدخل الغربي مع تركيا أو بدونها هو احتمال لا يرتقي إلى الجدية أو الرهان عليه ، ولكن مع تطورات الأحداث الحالية وتزايد وتيرة الصراع والاشتباكات ، وظهور ما يسمى "داعش" في المنطقة قد نعيش مشهد تدخل أمريكي أطلسي ربما في المنطقة .

المطلب الثالث: مشهد استمرارية الدعم التركي للمعارضة السورية.

يأتي هذا المشهد وهذا الاحتمال من ضمن جملة المشاهدات و التصورات التي يمكن ان تأدي الأحداث الجارية في المنطقة إليها حسب وتيرة الصراع والأزمة القائمة .

حيث من الواضح أن النظريات التي تحدث عنها "أوغلو" ولاسيما نظرية تصفير المشكلات لم تعد لها مكانة في العلاقة بين دمشق وأنقرة، فتركيا تقول أن علاقتها مع النظام السوري وصلت الى طريق مغلق، وأن المطلوب هو تغيير هذا النظام وكيفية إدارة مرحلة ما بعده، وهي في سبيل ذلك اتخذت مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تمثلت بفرض عقوبات على النظام السوري، ورعاية المعارضة السورية، ولاسيما حركة الإخوان المسلمين، وهيأت الظروف لتأسيس المجلس الوطني

[1] حسان الحموي، "موقع نور سوريا"، **مرجع سابق**.

السوري واحتضنت الجيش السوري الحر ودعمته عسكريا وإستخباريا، وأقامت مخيمات للاجئين السوريين في المنطقة الحدودية، وعلى المستوى السياسي عملت في عدة اتجاهات فمن جهة نسقت مع دول الخليج، ولا سيما قطر والسعودية وكذلك الجامعة العربية لزيادة الضغوط على النظام السوري وتأثير فيه للتنحي على السلطة ، ومن جهة ثانية برز ما يشبه تنسيق وتشاور تركي–أمريكي دائم بشأن كيفية إدارة الأزمة السورية الحالية التي تشهدها المنطقة، ومن جهة ثالثة اتجهت نحو طهران وموسكو وبكين للتأثير على مواقف هذه العواصم واقتناعها بتغيير موقفها من الأحداث الواقعة في سوريا والعمل لإسقاط نظام بشار الأسد، وفي كل هذا حرصت أنقرة على عدم الاصطدام مع النظام السوري بشكل مباشر، نظرا لمعرفتها بالتداعيات المحتملة على أمنها الداخلي، فهي الدولة المجاورة لإيران والعراق حلفاء النظام السوري[1].

إذ أن الورقة الكردية تشكل مشكلة تاريخية بالنسبة لتركيا، والصراع الطائفي المخفي والقابل للتفجر بأي وقت، والبنية التركية بحكم ارثها الكمالي بمبادئ سياسته وأسسه، وحتى سياسة حزب العدالة والتنمية ليست بعيدة عن مكامن الانفجار الاجتماعي والسياسي ، لذا فإن الأزمة السورية أدت إلى حدوث توتر كبير في علاقات تركيا مع العراق وإيران، وروسيا، وباتت الدبلوماسية التركية في أزمة مصداقية كبيرة تجاه هذه الدول في الوقت الذي كانت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول تشكل أملا كبيرا لتعزيز دورها الإقليمي وتطوير قدراتها الاقتصادية.[2]

وفي ظل المستجدات والمتغيرات التي طرأت على الأزمة السورية، وجدت سياسة تركيا غايتها من معاداة النظام لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في إيجاد عمق إسلامي أكبر لتركيا من خلال

[1] خورشيد دلي،" انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوسط"، بيروت: **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 130، أكتوبر 2012، تجمع علماء المسلمين في لبنان ،ص2–5.

[2] محمد نور الدين، " **الدور التركي تجاه المحيط العربي**"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2012، ص.25

بوابتها سوريا، أيضا إيجاد أرضية صلبة في سوريا ما بعد الأسد، وأخيرا الضغط على الغرب لإيجاد مقعد لها في الاتحاد الأوروبي، وبدأت تركيا في تقديم الدعم للمعارضة على مستوى الاقتصادي وعلى مستوى السياسي أيضا، حيث احتضنت تركيا الإخوان المسلمين السورية، وفي اسطنبول تأسس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقرا له، وبات يطالب بإسقاط النظام وكل ما سبق من موافق وقرارات ، كان كفيلا بانتهاج سوريا سياسة مضادة للسياسة التركية ، بل وحد اعتبارها دولة عدوة بالنسبة لسوريا[1].

وتشير تطورات إلى صعوبة حل الأزمة في المستقبل القريب لعدة اعتبارات، بداية المبعوث الأمم المتحدة عجز حتى الآن عن طريق تطبيق أي مشروع النقاط الست الذي اقترحه للتعامل مع الأزمة.

كما أن معدلات العنف وصلت إلى مستويات قياسية منذ انطلاق الثورة، فمن ناحية تبدو قوات النظام وكأنها تسبق الزمن لفرض سيطرتها على أنحاء العالم، موقعة خسائر فادحة بالأهالي في كافة المناطق الثائرة، ومن ناحية أخرى تحسن أداء قوات الجيش الحر سواء من ناحية التسليح، أو من حيث انضمام المزيد من الضباط والجنود المنشقين الى صفوفها، بالإضافة الى المدنيين المتطوعين.

أيضا اتساع الهوى بين النظام والقوى التي تدعمه، مثل روسيا التي تحاول الحفاظ على قلب النظام بكل الوسائل، أما قوى المعارضة، والدول العربية والإقليمية والغربية التي تساند الثوار السوريين تستهدف إسقاط النظام، وبالتالي مساحة التفاوض والوساطة تبخرت مع ازدياد العنف في المنطقة.

[1] عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، م**رجع سابق**، ص.54.

فسوريا الآن ماضية نحو حرب استنزاف طويلة، ستحسمها المقدرات العسكرية للطرفين وصمودهم ، وأن أي حل سياسي لن يجد مجال للتحقيق أمام صمود قيادة نظام الأسد و وحلفاءه.

كما أن الولايات المتحدة تدرك أن الحرب على سوريا هي مجازفة لن تجلب لها إلا عداء أكبر من سابقه، خاصة وأن السياسة الأمريكية تحاول تحسين من صورتها لدى الرأي العام العربي والغربي، فالدعم الذي وجدته في التدخل في شمال إفريقيا" بترول" ، لن تجده مثيله في بلاد الشام .

وبالتالي الإستراتيجية الأمريكية ومعها الروسية، تعتمد على الدبلوماسية المخملية، التي تدير الأزمات سياسيا فقط من وراء الكواليس فيما الحراك العسكري متروك للدول الصغيرة.[1]

مما سبق نستنتج أن سوريا تسير الآن في مشهد مظلم، الذي ابتكرته ولعبت على أوتاره الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح " الفوضى الخلاقة"، والتي تقوم على العامل الطائفي داخل سوريا من خلال تجزئة ورفع شعارات مذهبية(سنة، شيعة، أكراد، علويين)، وبالتالي تفكيك وتفتيت الدولة ليسهل في الأخير السيطرة عليها.

فالدعم التركي والغربي للمعارضة بشتى أنواع الدعم العسكري ، الاقتصادي ، المعنوي ،يختلف من مستوى كل دولة على حدا ، ولكن وفق ما ترتئيه مصالحها ومنافعها الخاصة ولا يضر بأمنها.

فالخوف التركي من إمكانية حدوث حرب مذهبية وطائفية داخل سوريا ، الذي سينعكس بالضرورة على الأمن القومي التركي.

[1]"**حول حرب استنزاف طويلة في سوريا**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، اطلع عليه يوم 2015/04/01 على الساعة 10:00،في الموقع:

http://Studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/08/ 20128101015509064 85-

وبالتالي إن مشهد استمرارية الدعم التركي والغربي والأمريكي للمعارضة، هو المشهد الذي يمكن أن يستمر لفترة أطول، فالمستقبل الفعلي لسوريا مجهول حتى الآن، لكن لعدة اعتبارات ومواقف كان هناك ترجيح لهذا الاحتمال كالوقوف الروسي والصيني والإيراني وحزب الله اللبناني بجانب النظام السوري، واستخدام روسيا لحق النقض "الفيتو"، ضد أي قرار يمكن أن يطالب بإسقاط الأسد، إلى جانب تعدهم بحمايته ، إلى جانب إدراك تركيا لقوة النظام السوري، وعملها على تسليح المعارضة ودعمها بكافة الطرق لضمان وفاء المعارضة لها وتمتين علاقتها ما بعد نظلم الأسد.

ومن خلال استعراض لمختلف هذه المشاهد والتصورات، فان احتمال حدوث أي منها على أرض الواقع في أي لحظة، نظرا لتزايد وتيرة الأحداث في المنطقة يوم بعد يوم، وبالتالي إن تركيز على مشهد دون الأخر لا يعني بالضرورة تهميشه أو استحالة حدوثه، وإنما كل ذلك وفق اعتبارات أو ربما أحداث مفاجئة تغير في الحسابات، وقد تطرأ أحداث أخرى يظهر فيها مشاهد غير متوقعة في المرحلة الحالية.

فسوريا الآن تشهد بداية مشهد حرب أهلية طويلة الأمد، يقابلها استمرارية الدعم التركي والغربي للمعارضة بشتى أنواع الطرق، دون المجازفة أي قوى أخرى في شن حرب على سوريا ستؤدي في النهاية إلى جر المنطقة إلى حرب إقليمية.

المبحث الثاني: أفاق العلاقات التركية العراقية.

يعد الصعود المتزايد والدور التركي الفعال الذي حققته الحكومة التركية في المنطقة خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية ورؤيته الجديدة للسياسة التركية القائمة على مبدأ تصفير النزاعات مع الجوار الإقليمي، كان لتطور أحداث الربيع العربي بشكل عام، وتطور الأحداث في العراق خاصة مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية بصفة خاصة، أثارا وانعكاسات سلبية خطيرة على تركيا وسياستها الإقليمية في العديد من المجالات.

المطلب الأول: أثر الأزمة العراقية على تفعيل الدور التركي في المنطقة.

في ظل ما يحدث حاليا في منطقة الشرق الأوسط، وفي العراق خاصة مع تزايد حدة الصراع في المنطقة وظهور تطورات جديدة فاعلة، وجدت تركيا نفسها أمام تحدي الحفاظ على مكانتها وتعزيز دورها، لكن هذا الدور اصطدم بجمله من العراقيل والعثرات تحول دون قيام تركيا بدورها المنشود.

ومن بين أهم انعكاسات تطورات الأوضاع في المنطقة عقب موجة الأحداث الحالية، والتي شملت العديد من المجالات أهمها:

أ- سياسيا:

حيث أدت حالة عدم الاستقرار التي ولدتها الثورات العربية إلى تقويض اندفاع السياسة التركية في المنطقة، كما أربكت الإستراتيجية التركية داخليا وخارجيا، والتي استندت على سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، هذه السياسة التي طلعت في أحد أهدافها الرئيسية إلى محاولة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في المنطقة الشرق الأوسط، ومحاولة إنهاء حالة

الصراع الدائرة في البيئة الإقليمية، فكلما كان الوضع الإقليمي أكثر استقرارا ، أصبح من السهل على الحكومة التركية تنفيذ إستراتيجيتها ورؤيتها السياسية في المنطقة[1].

وتبعا لذلك فإن حالة التوتر وعدم الاستقرار التي حدثت في المنطقة عقب ظهور ما يسمى بتنظيم "داعش"، وخاصة أيضا بعد تطورات الأوضاع في سوريا، أصبحت تمثل التحدي الأكبر للسياسة الخارجية التركية في المنطقة، وبالتالي أصبح السؤال المطروح هنا هو:

كيف ستتمكن الحكومة التركية من التكيف مع حالة التناقض الكبير بين النظرة المثالية لسياستها الخارجية ، والواقعية التي باتت تشهدها المنطقة في ظل المستجدات الدولية؟

ب-اقتصاديا:

تعرضت تركيا من جراء تطورات الأحداث في المنطقة ، أثار سلبية على العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين البلدين ، وعرقلة من تطور تفعيل الدور الاقتصادي التركي في المنطقة.

فمن ناحية العلاقات التجارية التركية العراقية ، حيث مع انهيار سيطرة الحكومة العراقية على الموصل توقفت تجارة نقل البضائع التركية إلى ما بعد المنطقة الشمالية، وبسبب سيطرة الدولة الإسلامية "داعش" على مناطق واسعة، فان الشاحنات التي تتعدى شمال العراق لم يعد باستطاعتها الذهاب إلى الجنوب، وقد انخفض عدد الشاحنات التركية نتيجة ذلك إلى حوالي 1550 شاحنة، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر مع ارتفاع التكاليف على الشركات والمخاطر الأمنية على السائقين،

[1] Nicole v. Johnson ,**" Turkish Reactions to the Arab Spring implications for unitedstates foreign policy"** ,Global Sucurity,Vol.3,Issue 4,Fall 2012,P3.

ووفقا لجمعية المصدرين الأتراك فإن حجم الصادرات التركية الى العراق انخفض بنسبة21%في شهر جوان 2014 مقارنة بالعام الذي سبقه.[1]

أما على مستوى الاستثمارات التركية في العراق، فقد أتت سيطرة " داعش " السريعة والواسعة على مساحة كبيرة من الأراضي في العراق، إضافة إلى ارتفاع منسوب التهديد الأمني، إلى خسائر مباشرة في الاستثمارات التركية في العراق، ويشكل ما نسبته 65 %من حجم الأعمال العادية للشركات الأجنبية في إقليم شمال العراق، وبسبب الأوضاع السائدة وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، تأثر العديد من الشركات التركية العاملة في العراق، والتي تصدر إلى السوق العراقية بتدهور الأوضاع الأمنية هناك[2].

وعلى مستوى فاتورة الطاقة التركية، ففي خلال أسبوعين من سيطرة الدولة الإسلامية على مناطق واسعة في العراق في جوان 2014، واستيلاء التنظيم على مصفاة "بيجى" النفطية، وهي أكبر مصفاة في العراق وتتعامل مع حوالي 35% من طاقة المصافي الإجمالية في البلاد، كما قامت شركة النفط الحكومية التركية "تباو" بإيقاف أعمالها وسحب موظفيها، ارتفعت أسعار النفط

[1] Ali Hussein Bakir, **Turkish–Iranian relations in the shadow of the Arab revolutions : A vision of the present and the future**, Qatar: Al Jazeera center for studies,04/01/2015,P3,www.Al Jazeera.net/studies.

[2] "**داعش تسيطر على الموصل**"، العربي الجديد، اطلع عليه يوم 2015/04/01 على الساعة 20:30 ، **مرجع سابق.**

حوالي5 % ، وهو ما انعكس سلبا على تركيا وذلك نظرا إلى المخاطر أمنية في المناطق غير المستقرة التي تعمل بها. [1]

الهجوم الذي قام به تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل شكل انعطافه جديدة في المعدلات الأمنية والسياسية ليس في العراق وحده بل على المستوى المنطقة بكاملها، فقد سمح هذا الهجوم بإقامة ما يشبه دولة "داعش" الممتدة من منبج بالقرب من حلب على الحدود السورية التركية الى قرب بغداد التي تشكل موقعا حيويا لأمن دول الخليج وإيران معا. كما أن هذا الهجوم أدى عمليا الى سيطرة قوات البشمرجة الكردية على مدينة كركوك الغنية بالنفط بعد انسحاب القوات العراقية منها، بما يعني أن دولة "داعش" أصبحت على حدود إقليم كردستان، وهو ما يفتح باب المواجهة بين الجانبين في ظل التطلعات الجامعة لتنظيم دولة الإسلامية، وعدم اعتراف أيديولوجيته بالخصوصية القومية للشعوب والقوميات، وما يزيد من خطر هذه الجماعات هو قدرتها على استقطاب المواطنين الأتراك وانتشارها في البيئة الاجتماعية التركية ، التي لا تختلف عمليا عن بيئة دول المنطقة.[2]

فتركيا وجدت نفسها أمام استحقاقات جديدة تشكل تحديا لسياستها الخارجية، فوجود تنظيم الدولة الإسلامية لتي لها بعد إيديولوجي يعبر عن مكون اجتماعي تشترك فيه تركيا، لكنه بعد إيديولوجي مختلف وبات يهدد النموذج التركي السياسي في الحكم.

---

[1] علي باكير، "**اخبار جيدة للاقتصاد التركي**"، صحيفة العرب القطرية، اطلع عليه يوم 2015/05/01 على الساعة 20:00، في الموقع :

http://www.al monitor.com/pulse/business/2014/06/Turkey Iraq-isis-attacks-impact-economy.oil.html.

[2] Ali Hussein Bakir ,**opi .cit**, P4

كما أن توسع خطر "داعش" بات يهدد حلقات تركيا في العراق ولا سيما إقليم كردستان، التي تشهد علاقته مع تركيا تطورات غير مسبوقة، وكذلك تركمان العراق التي رفعت تركيا لواء الدفاع عنهم طوال العقود الماضية، وهو ما يجعل مصالحها النفطية والتجارية مع إقليم كردستان مهددة إن تعاظم نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية يجعل منه قوة مهددة لتركيا وليس مجرد أداة بيدها ، كما سعى أردوغان خصوصا وأن المناطق التي تسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية هي غنية بالنفط والغاز، وهو ما يعني إمكانية شراء المزيد من الأسلحة بما في ذلك المتطورة بما يشكل ند قويا ومهددا حقيقيا لحومة حزب العدالة والتنمية في المستقبل[1].

الأمر الذي أدى بدوره إلى إحداث حالة من الانكماش الواضح في عملية الاندفاع والصعود المتنامي للسياسة الخارجية التركية في المنطقة، والمكانة والدور الإقليمي التي حققتها الحكومة التركية في الأعوام الأخيرة، على أثر تطورات الأوضاع في المنطقة في كل من العراق وسوريا.

وبالتالي إن من أخطر تحديات الأزمة السورية، وما يحدث في العراق اليوم بصفة خاصة، هو أن الحكومة التركية باتت تواجه مشاكل خطيرة في سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار، حيث أثرت تطورات الأوضاع في المنطقة بشكل كبير على محاولات تركيا في بناء وتعزيز نفوذها الإقليمي في المنطقة، على عكس ما كانت قد حققته السياسة التركية الإقليمية من حالة الصعود المتزايد منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، بشكل جعل من النموذج التركي نموذجا يعتد فيه.[2]

[1] "**داعش والنفط في إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة**"، اطلع عليه يوم 2015/05/08 على الساعة 20:55، في الموقع: **www.wahdaislamyia.org/issues/151/kdali.htm**

[2] Sabankardas ,**Turkey on Nato's Role in the MENA :perspectives froma(central country)**.carnegie endowment for international peace,Washington,2012,p8.

وعليه فقد تخلت تركيا عمليا عن فكرة التمسك بقيادة النظام الإقليمي، وذلك من خلال ربط السياسة التركية في المنطقة بالمواقف الغربية لحلف الشمال الأطلسي" الناتو"، والعمل التركي في فترة من الفترات على تنسيق مع قوات الناتو، من أجل التعاون في مواجهة تحديات الأوضاع الناجمة عن تطورات الأحداث في المنطقة.

فسيطرة" داعش " على الموصل ،أحيا توتر وكان له تداعيات على السياسة التركية الخارجية ، بل وحتى على الداخل التركي.

المطلب الثاني: إستراتيجية تركيا للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

مع تسارع وتيرة الأحداث وتطورها في المنطقة تركيا نفسها أمام تطبيق عملي سياستها الجديدة القائمة على أسس ومبادئ أهمها تصفير المشكلات مع دول الجوار، والسعي إلى الحل المشكلات الإقليمية ، ويأتي ما تعانيه المنطقة من تهديد امني وعدم استقرار من قبل تنظيم دولة الإسلامية الاختبار والفرصة لتركيا لإثبات نجاعة سياستها التي تنادي بها في المنطقة ، ومن هو اعتمدت تركيا لمواجه وكبح من حد هذا التنظيم جمله من الاستراتيجيات والخطط والتي سنتناولها في هذا المطلب، تحت سؤال أساسي:

ما هي الإستراتيجية الشاملة التي تقترحها تركيا لمواجهة مد هذا التنظيم ؟

تواجه تركيا خيارات إزاء التدخل العسكري العاجل في الجوار، فإما إن تستجيب لنداءات والمطالبات المتصاعدة بالتدخل المباشر، وإما أن تعطي أولوية لقراءتها الكلية للمشهدين الداخلي والإقليمي، فتقدم مصالحها على ردود الفعل الآنية ، وإما أن تحتفظ بنوع من الغموض الذي ينطوي على التضامن والدعم للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". لكن

لكل هذه الخيارات منافع وتكاليف على المستويين المحلي والإقليمي، ففي وقت يقف فيه داعش على مشارف الحدود التركية ، تواجه تركيا اليوم أخطر تحدي منذ عقود، فالمخاطر الذي يشكلها تمدد التنظيم وانتشاره لم تعد تقتصر على شن هجمات داخل أراضيها أو على مصالحها الإقليمية فحسب، وإنما قد تدخل مشاكل واضطرابات تهدد استقرارها الداخلي أيضا.

وعلى الرغم من أن الموقف تركيا المتحفظ تجاه انتشار تنظيم الدولة الإسلامية وسيطرتها على أراضي عراقية وسورية واسعة، قد تغير بعد تحرير الرهائن الأتراك الذين اختطفوا في الموصل، إذ أعلنت وقوفها مع التحالف مع التأكيد على أهمية عناصر الأرض بدلا من اقتصار على الضربات الجوية.[1]

تؤكد المواقف التركية على الرؤية الشاملة للحل، إذ يقول الرئيس التركي" طيب رجب أردوغان: " **نحتاج إلى إستراتيجية دولية، ليس لتدمير داعش فحسب، وإنما أيضا لإجبار الأسد على التنحي على السلطة**"، فهذه الإستراتيجية يجب أن تتضمن تأسيس منطقة أمنة في سوريا والعراق.

ويؤكد أردوغان أيضا على أهمية العملية البرية، ولكنه يشترط التعاون بشأنها فيقول:

"**أن الإرهاب لا ينتهي ... ما لم نتعاون من أجل عملية برية**"، **والعملية التي لا بد ان تكون عبر مشاركة دول التحالف الدولي ودعمها**" ، حيث أن تركيا تخشى تحويل الأزمة الى شأن تركي خاص، بدلا من أن تظل المشكلة شأنا دوليا.

---

[1] **حسين لقرع**، " نتائج إضافة تركيا في معادلة الحرب على داعش"، **أطلع عليه يوم 2015/03/4 على الساعة 16:00**، في الموقع: **http://www.oulama.dz/?p=6639**

وبالتالي إن تركيا والتحالف الدولي الذي يشكل مؤخرا ضد داعش، يلتقيان على وجود خطر داهم يهدد الجميع، وهو انتشار التنظيم وسيطرته على أجزاء واسعة بين العراق وسورية وإعلان دولة لا تعترف بالحدود القائمة، وتهدد دول التحالف بالانتقام وعدم الاستقرار لذلك أدرك الطرفان أن هناك حاجة ملحة لانتقال إلى خطوات عملية تساهم في وقف تمدد التنظيم وتزايد قوته، ويفرض الأمر الواقع الحالي دعم الجيش العراقي وقوات البشمرجة الكردية في العراق[1].

بالإضافة إلى أن تركيا تسعى لتجنب أن تفضي الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، إلى أي شكل من أشكال دمج حزب العمال الكردستاني في التحالف الدولي، لأن ذلك سيعزز قوته وشرعيته قبل أن تصل معه إلى اتفاق سلام نهائي، ويتنامى الحذر التركي في وقت يستعد فيه هذا الحزب لاستفادة من حاجة التحالف الملحة، وهو يبحث عن طرف لاحتواء خطر التنظيم وتقليص انتشاره.

بعد أن قررت تركيا المشاركة رسميا في التحالف الدولي لمواجهة" داعش" في سوريا والعراق، فإنها أدركت أنها أضحت هدفا لهجماته الانتقامية، ومن هنا فإن تعرضها لهجوم مباشر من قبل تنظيم الدولة الإسلامية أو أي مجموعة في تركيا قد يدعمها التنظيم علانية، سوف يعد تهديدا مباشرا للأمن القومي التركي، وقد يحظى التدخل العسكري المباشر حينها بتأييد شعبي، خاصة إذا ما استهدف ضريح سليمان شاه جد سلالة السلاطين العثمانيين.[2]

أما إقليميا فإن تركيا تحذر من الانعكاسات الأمنية والجيوبوليتيكية بسبب الطبيعة المتغيرة" لداعش" ودولته المعلنة .

[1] عماد قدورة، **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014، ص.5.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.6،7.

حيث تشهد العلاقات التركية العراقية توافق في ظل مصالح الطرفين في مواجهة التهديدات التي يفرضها تنامي الانفلات الأمني على الحدود، وتزايد الأخطار التي يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية وبخاصة بعد سيطرته على أجزاء واسعة من سورية والعراق، ومن أجل احتواء ظهور مشكلة كردية تستهدفها مجددا، تحرص تركيا على تعزيز علاقتها بإقليم كردستان العراق، في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن، لتعزيز مساهمة هذا الإقليم في أمن تركيا، كما تعول تركيا على إدراك تنظيم "داعش" لقوتها بوصفها دولة متماسكة وليست رخوة أو منهارة أو يسودها الانفلات الأمني كحال العراق وسوريا، وتصر تركيا على أن مصلحة المنطقة برمتها تقتضي معالجة أساس المشكلة وأعراضها في أن معا.[1]

إن الموقف التركي المعلن مع التعاطي مع الائتلاف الدولي المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية حيث تبدي تركيا تجاوبا مع المساعي الأمريكية والأطلسية للاصطفاف في مواجهة التنظيم، انطلاقا من مبدأ رفض الإرهاب والتعاون لمحاربته واستنادا إلى الالتزام بمبادئ وأسس العضوية في الحلف الأطلسي.

كما تتطلع واشنطن والدول الغربية الى مشاركة فعالة من قبل تركيا من معطيات حضارية وجيواستراتيجية مهمة، فإلى جانب كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضوة في " الناتو "، يشكل موقعها الجغرافي ميزة لوجستية حيوية لأي عمليات عسكرية جوية أو أرضية مرتقبة ضد معاقل " داعش ".[2]

---

[1] عماد قدورة، **مرجع سابق**، ص.9

[2] **الحسابات التركية في الحرب على داعش**"، موقع الجزيرة، اطلع عليه يوم 2015/03/09 على الساعة 09:00، في الموقع :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/09/14

كما أن تنظيم الدولة الإسلامية يعي جيدا مدى أهمية وضع تركيا الاستراتيجي له بالنسبة له وللمنطقة عموما ، انطلاقا من كونها الجوار الأكثر أهمية لوجوده ، سواء لجهة استمرار تسلل المسلحين والعتاد العسكري إلى " داعش "، أو لجهة كونها المنفذ المتاح لتصدير النفط الذي سيطر عليه التنظيم وشرع في تصديره ، ليغذوا أبرز مصادر التمويل ليس لعمليا وأنشطة " داعش "، فحسب وإنما أيضا لدولة الخلافة الإسلامية.

وبالتالي يمكن لتركيا أن تشارك على نحو غير مباشر في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية كحصر دورها في مهام غير قتالية كالأنشطة اللوجستية وأعمال البحث والإنقاذ وإنزال المدنيين، مع احتمال سماح لدبابات وطائرات استطلاع وطائرات من دون طيار بالعمل من أراضيها في عمليات غير قتالية، بينما أيضا قادة الدول ال28 الأعضاء في "الناتو" قد اتفقوا على إستراتيجية تستهدف تجفيف الموارد المالية، والتعاون الإستخباري ضمن خطة شاملة لمحاربة تنظيم " داعش "[1].

وأمام هذا الوضع غير المستقر والتهديد الأمني التي تعاني منه المنطقة بسيطرة تنظيم "داعش" على أغلب المراكز الحيوية في كل من سوريا والعراق، وجددت تركيا نفسها أمام عراقيل وصعوبات تحد من إمكانية تفعيل دورها الإقليمي التي سعت إليه في المنطقة .

وبالتالي أصبحت تركيا الآن أمام استحقاقات جديدة ، لتأكيد مبادئ سياستها الجديدة في المنطقة القائمة على أسس تصفير النزاعات مع الجوار، العمل على القضاء المشكلات وخلق الأمن في المنطقة إلى غيرها من المبادئ التي صاغها حزب العدالة والتنمية لسياستها بعد توليه الحكم في تركيا .

[1]"حسابات تركيا في الحرب على داعش"، **موقع الجزيرة**، مرجع سابق.

فتركيا الآن تعمل بالأساس على حماية مصالحها في المنطقة ، ومع وصول تهديد تنظيم الدولة الإسلامية إليها أعلن رئيس الوزراء التركي" أحمد داود أوغلو" : "أن بلاده على استعداد للقيام بكل ما يلزم للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية بما في ذلك التدخل العسكري.

وأخيرا تبقى الإرادة والإستراتيجية المحكمة، هي حجرا ارتكاز للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية وكبح نفوذه وتأثيره وتهديده الأمني في المنطقة.

المطلب الثالث: الدور المستقبلي التركي في العراق.

يتفق السياسيين الأتراك والعراقيين على أهمية العلاقات التركية العراقية، وضرورة تكاملها وتطورها خدمة للمصالح المشتركة بينهما، بحكم الموقع الجغرافي وارتباطها بالملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة.

إن أهم مركزيات الرؤية التركية هو مبدأ تصفير المشكلات ومبدأ تركيا المركز، القائم على أساس من مبادرات دبلوماسية منتظمة ومتتابعة ، ومثل هذه السياسة تتطلب التعامل مع الدول وليس مع الحركات الشعبية فلم تعد الرؤية التركية ذات جدوى مع بروز قوى سياسية تمثل الدول، ولم تعد ذات فعالية مع تنامي الانقسامات المجتمعية في الدول التي تشهد حركات ثورية.

وبالتالي إن متتبع للسياسة التركية يرى فقدانها للزيادة الإقليمية مع تنامي مدى التغير في الشرق الأوسط، ويلحظ انهيار العمق الاستراتيجي، وإنها لم تبلور بعد إستراتيجية لمرحلة الثورات ولمرحلة ما بعد التغيير الشرق أوسطي، ويلاحظ بوادر وقوع السياسة التركية في شرك العرقية والطائفية[1].

[1] حامد السويداني،"**مستقبل العلاقات التركية في ضوء الأزمة السورية والإيرانية**"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، ص.6

إذ يلعب العراق دورا حاسما في التأثير على تركيا ومصيره كدولة، يعني لتركيا الشيء الكثير سياسيا واقتصاديا ، وعلى تركيا أن تضع سياستها تجاه العراق ضمن سياق محددا بعيدا عن التذبذب أو المراوحة والتقلب.

تركيا مثلها مثل باقي دول الجوار تشعر بأن تطورات الأحداث في العراق وخاصة بعد الانسحاب الأمريكي وتلاشي تنظيم "داعش" فيها، سوف يكون تأثير على الداخل التركي، وهو ما تسعى تركيا إلى التحكم فيه في المرحلة الحالية وتوقع السيناريوهات للمرحلة المستقبلية.

حيث ترى أنقرة في قضية العراق كما في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، بوابة لفرض نفوذها إلى الداخل العراقي من خلال البوابة السنية، واستخدام أسلوب الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

كجزء من صورتها الإقليمية الجديدة، تريد تركيا أن تظهر أنها الدولة الوحيدة التي تستطيع إقامة علاقات مع كل الأطراف الفاعلة في العراق من الأطراف المحلية والدولية والإقليمية وغيرها.

وفي ما يخص مستقبل العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كردستان ، فتتلخص في:

يعد توسيع نطاق تعاطي أنقرة مع حكومة إقليم كردستان، مناورة مهمة من الناحية الإستراتيجية من شأنها أن تعزز قيام تحالف جديد في المنطقة، فقد بدأ قادة من كلا الطرفين قيام علاقات أوثق بين جانبين، حيث تدرك تركيا مدى اعتماد الاقتصاد المتنامي لحكومة إقليم كردستان عليها، وهو ما يعد دافعا قويا لأربيل للعمل ضمن المعايير التركية، وبالنسبة لحكومة إقليم كردستان يعد المنطلق الاقتصادي وحده كافيا لتبرير هذه السياسة[1]

[1] ليلى نقولا الرحباني،" **مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انهيار العمليات القتالية في العراق**"،قدمت هذه الدراسة في مؤتمر عقد حول العراق، بيروت، أوت 2010.

فمن نواحي عديدة تعتبر تركيا خيارا أفضل من بغداد كبوابة للاقتصاد العالمي في كردستان، والنجاح السياسي المترتب عنه يتوقفان إلى حد كبير على حسن نية السلطات التركية.

في ضوء هذه الحقيقة والتهديد المتصور التي تشعر به حكومة إقليم كردستان من بغداد، فإن تعاون الأكراد العراقيين مع تركيا سيحصلون على حوافز أكثر من أي وقت مضى ، كما أن هذا التحالف يمنح تركيا وسيلة من شأنها أن تمنع ظهور كيان كردي معادي أخر في دولة مجاورة

ومن بين ما يمكن تصوره من مشاهد للعلاقات التركية العراقية، بعد انسحاب الأمريكي منها، والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، حيث ستقوم السياسة الخارجية التركية في العراق بالارتكاز إلى عنصرين حاسمين وهما:

الأول: إقامة علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية وجميع مكونات الشعب العراقي، ودعم قيام حكومة مركزية قوية، بحيث تصبح قادرة على القضاء على اي أمل كردي بالانفصال، لذا تسعى تركيا كما دول الجوار الآخرين أن يكون لها رأي في تشكيلة الحكومة العراقية الجديدة.[1]

الثاني:التعاون الإقليمي مع دول الجوار العراقي والتنسيق معها لاتخاذ سياسات موحدة تجاه أي إمكانية تقسيم العراق وبقائه موحد وهو هدف ومصلحة تتشاطر فيها كل من إيران والسعودية وسوريا، بالإضافة إن للنفط أهمية كبرى في علاقات تركيا بالعراق، وذلك من خط نفط جيهان.

[1]سونرجاغيتري وتايلر ايفانز، " **علاقات تركيا المتغيرة مع العراق**"، المجهر السياسي122، اطلع عليه يوم 2015/05/05 على الساعة 14:00، في الموقع:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-Analysis/view/Turkey-changing-relation-with iraq-kurdistan-up-baghdad-down

أما فيما يخص مستقبل العلاقات بين البلدين ، فهناك احتمالين:

المشهد الأول:" تراجع العلاقات."

يرى هذا المشهد بأن السياسة التركية تجاه العراق معرضة للتراجع السلبي، وستتعرض للتقييد في تأدية دورها المطلوب في العراق، وستخفق في تحقيق أهدافها المنشودة بسبب العديد من الاحتمالات والمتمثلة بما يلي:

1- تولي حكومات عراقية للسلطة ذات توجهات بعيدة عن التوجهات التركية سببا فاعلا ومؤثرا في تراجع العلاقات.

2- تعد عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أهم المحددات التي تقيد خيارات السياسة الخارجية التركية في العراق، وتركيا تعلم أن الاتحاد الأوروبي سينظر نظرة سلبية إلى أي تدخل عسكري في العراق لوقف الأكراد عن تحقيق الانفصال.

3- ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة وسيطرته على الموصل، والعديد من مناطق مما أدى إلى خلق خسائر على الشركات التركية العاملة في المنطقة.

المشهد الثاني: استمرار الوضع الراهن.

يعد استمرار الوضع الراهن في سياسة تركيا المستقبلية تجاه العراق أحد المشاهد المحتملة، إذ يفترض عدم تأثير أي مصلحة من المصالح التركية في العراق[1]،وفي الأخير، وفي كل الأحوال سيقيم جيران العراق نتائج ما سيحدث في العراق مستقبلا في ضوء مصالحهم الخاصة، فتركيا ستحاول أن تشكل قوة ارتباط قادرة على التنسيق مع كافة الأطراف الفاعلة، كما أنها ستعمل على

[1] حامد السويداني، **مرجع سابق**، ص.7،8

حفاظ على الاستقرار والأمن وكبح الرغبة الانفصالية الكردية، لأن هذا سيؤدي إلى اختلال بالأمن والاستقرار في تركيا.

ومن هنا فرض تنامي تنظيم الدولة الإسلامية، وعودة التدخل الأمريكي في المنطقة واقعا إقليميا جديدا لم يتضح توازناته بعد، فالتطورات الأخيرة في العراق وسوريا تنطوي على مخاطر وتهديدات جمة للبيئة الإستراتيجية العربية، لكن دولا إقليمية ترى فيها فرصة لتعظيم مكاسبها وتعزيز نفوذها كما هو الحال بالنسبة لتركيا، فتنظيم الدولة الإسلامية فاعل جديد في المشرق العربي ، نسف بالقواعد الدبلوماسية المتعارف عليها، وتجاوز الحدود التي رسمتا اتفاقية سايكس بيكو، هذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعودة إلى التدخل عسكريا في المشرق العربي، لكن حدود التدخل العسكري الأمريكي ضد تنظيم الدولة واقتصاره على الغارات الجوية، وغياب إستراتيجية أمريكية لحل الأزمة في العراق، حيث إن الخيار المتاح أمام الولايات المتحدة الأمريكية، هو احتواء تنظيم الدولة الإسلامية واستنزافه لا القضاء عليه، لذلك تعول على تدخل الدول العربية للتأثير في البيئة السنية، أي القبائل والعشائر العربية في العراق وسوريا، ومحاولة استخدام الأكراد في الحرب على التنظيم، دون اهتمام جدي بالمشاكل والمظالم الواقعة على الشعبين السوري والعراقي، وعلى الرغم من أن غالبية حلفاء الولايات المتحدة ينظرون لداعش بصفته مصدر تهديد، فإن مواقفهم ومصالحهم تتفاوت بشكل يحدد درجة انخراطهم ، فتركيا لا تتحمس للانخراط بفاعلية في التحالف، كما أن أولويات تركيا تتمثل بإزاحة النظام السوري والأخطار الأمنية التي يمثلها حزب العمال الكردستاني.[1]

1مؤتمر: **من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي: المنطقة العربية بين صعود تنظيم الدولة والانخراط الأمريكي المتجدد**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18و19أكتوبر 2014.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل يمكننا استخلاص أن العلاقات التركية بدول الجوار الإقليمي عموما وبالأخص سوريا والعراق ، تتراوح بين فترات التعاون والتقارب من ناحية ومن ناحية أخرى التباعد والعداء، حيث تعد مسألة المياه والأكراد والحدود بالإضافة إلى الأمن ، من أهم نقاط الاختلاف والصراع في المنطقة .

مع هذه الأزمات والتوترات التي تعيشها المنطقة، وجدت السياسة الخارجية التركية الجديدة نفسها أمام عراقيل، خاصة الأزمة السورية، وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في المنطقة، كان بمثابة تحدي للسياسة التركية الجديدة التي تسعى لخفض المشكلات مع دول الجوار، وخلق علاقات جوارية حسنة، وتتطلع إلى دور ريادي ومحوري في المنطقة.

الخاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أن ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة يبين الأهمية التي نوهنا عنها في المقدمة، من أن مقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تملكها تركيا بالإضافة إلى موقعها الحيوي وقدراتها العسكرية واقتصادها المتطور، مكنها من تطوير علاقتها بدول الجوار الإقليمي ، خاصة في ضوء المتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية، باعتمادها على سياسة جديدة سطر مبادئها وأسسها تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في 2001، والتي تقوم بالأساس على مبدأ تصفير المشكلات مع جيرانها، والانفتاح على الدول العربية بعدما ظلت لسنوات تغلق على نفسها خانة العزلة والانحياز للغرب.

حيث تم التطرق في هذه الدراسة بعرض طبيعة تطور مسار العلاقات بين تركيا وجوارها الإقليمي، خاصة سوريا والعراق، حيث ساهم التقارب الجغرافي وتاريخي والسياسي والاقتصادي بينهم من التحكم في مسار هذه العلاقات سلبا كانت أم إيجابا في ضوء الأزمات والأوضاع الدولية الراهنة في كل بلد، خاصة ما يتعلق الأمر بالأزمة السورية، وانعكاس صعود " داعش " على الجانب التركي وفي علاقتها مع البلدين.

كما أن البحث عن طبيعة العلاقات بين كل من تركيا، سوريا والعراق، لا يقف دون التطلع لمستقبل العلاقات بينهم، خاصة مع ما تشهده المنطقة من حراك أضفى نوع من الغموض في عدم معرفة معالم المستقبلية لهذه العلاقات.

إلا أنه في النهاية قمنا بوضع بعض المشاهد على سبيل المثال لا الحصر لما يمكن أن تشهده المنطقة مستقبلا انطلاقا من تحليل الأوضاع والظروف الحالية.

استنتاجات الدراسة

في سياق ما تم استعراضه من فصول الدراسة ومباحثها، توصلنا إلى مجموعة من استنتاجات أثبتت صحة الفرضيات وهي على النحو التالي:

- ✓ مقومات الدولة والمجتمع في تركيا ، كانت بمثابة ورقة رابحة لها في علاقتها مع جيرانها في المنطقة.
- ✓ أن التغير في السياسة الخارجية التركية ما كان يحدث لولا التغير الذي حدث على المستوى الداخلي، البيئة السياسية الداخلية لتركيا.
- ✓ الأمن ، الاقتصاد، المياه، هي أساس تطلعات تركيا الخارجية في منطقة الجوار الإقليمي.
- ✓ تبلور سياسة خارجية تهتدي بمبادئ وأسس وتوجهات جديدة غير تلك التي سارت عليها من قبل، توجه نحو المحيط الإقليمي العربي، عكس السابق توجه وانحياز نحو الغرب.
- ✓ سياسة التركية الجديدة لم تبق حبيسة أطرها النظرية ، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة لاسيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان"، واعتماد تركيا على دبلوماسية متناغمة وقوة ناعمة ، ومصداقية التي تتمتع بها دفع دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق على حل المشاكل الإقليمية.
- ✓ أحداث التغيير التي شاهدتها المنطقة العربية" الربيع العربي"، والأزمة السورية، تنظيم " داعش "، فسح المجال أمام تركيا لأن تمارس دورا إقليميا فاعلا ، سيما بعد نجاحها بتسويق أنموذجها السياسي القائم على التوليف الإسلاموي التنموي.
- ✓ تعاظم الدور التركي في الشرق الأوسط، خاصة في ظل تصاعد الدور الإيراني المنافس له.
- ✓ إسقاط نظام الأسد في سوريا ، هو الحل الأكيد للقضاء على " تنظيم داعش"، وبالتالي إن تركيا تسعى للقضاء على طرفين بضربة واحدة.

- ✓ وفي الأخير إن التغيير الذي حدث في البيئتين الدولية والإقليمية، أتاح لتركيا إعادة تعريف عمقها الاستراتيجي، من خلال إعادة تأكيد روابطها مع الدول القريبة منها لا سيما الدول العربية(سوريا والعراق)، في لحظة تأريخيه تعاني فيها هذه الدول من فراغ كبير في المنطقة.

توصيات

ومن خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي قد تكون فائدة لصانعي القرار العرب بافتراض توفر الإرادة السياسية في مواجهة المخاطر والأزمات الحالية والمحتملة لمجرات هذه السياسة في تفعيل دورها على الساحة الإقليمية ، وهي كالتالي:

- ✓ **التضامن العربي:**

تشكل استعادة هذا التضامن وبناءه على أسس أرسخ وأقوى في إطار مصالحة عربية شاملة، تضمن إنهاء الانقسامات العربية القائمة في كل من سوريا والعراق وبلدان الربيع العربي...

وهذا العمل الجوهري يتطلب لبناء وبلورته موقف عربي مشترك يعطي للمنطقة العربية قدرة حقيقية على المقاومة، وعلى نقل رسالة واضحة إلى تركيا مفادها أن استمرار مصالحها الاقتصادية العديدة وتطويرها مع العرب في مجالات التجارة والمقاولات والنفط والغاز..، وهي مجالات لا يصعب العثور فيها على بديل لتركيا وتفوق بكثرة حجم المصالح الآنية والمحتملة مع إسرائيل، أمر مرهون بإعادة حساباتها في سياستها تجاه المنطقة.

- ✓ **التنسيق العربي الجزئي:**

إذا كانت الظروف السياسية العربية غير مهيأة حتى الآن لتحقيق التضامن بمعنى الشامل ، على الرغم من تزايد حجم التهديدات للأمن القومي العربي، فإن البديل المرحلي المتاح والأقل فاعلية في ظل هذه الظروف، يمكن أن يقتصر على تنسيق متعدد الجوانب بين دول عربية فاعلة في المنطقة.

- ✓ **تكييف النشاط الدبلوماسي للدول العربية:**

وبالتالي على الدول العربية أخذ العبرة من النموذج التركي في الحكم والممارسة، والاقتداء بالتجربة التركية ، التي استطاعت بفضل أسس ومبادئ سياستها الجديدة من فرض نفسها في المنطقة وإحياء وتفعيل دورها في الساحة الإقليمية والدولية، واستطعت في سنوات قليلة إرجاع أمجاد الحضارة العثمانية.

- ✓ الدور التركي في المنطقة العربية، يجب أن يكون مكملا للأدوار العربية وليس بديلا لها، حيث لا يمكن الاستغناء عن الأدوار والمبادرات العربية في مقابل تدعيمها بالدور التركي النشط.

- ✓ مراعاة أن تكون العلاقات بين الدول العربية قائمة على أسس التعاون والمتانة القائمة على التبادل النفعي لا على المصلحة الخاصة.

- ✓ كما على تركيا أن لا تستغل ما تعانيه المنطقة من أوضاع مزرية وتسارع وتيرة الأزمات فيه، إلى تمرير سياستها وتأكيد دورها في المنطقة.

- ✓ وفي الأخير إن هذه التدابير والتوصيات المقترحة، لا تعني أننا نريد خسارة تركيا ، أو بالأحرى تحويلها إلى إسرائيل ثانية، لأن ذلك يتعارض مع اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والثقافة، وأيضا مع مصالح المنطقة العربية في بناء وتطوير علاقات طبيعية مع دول الجوار الطبيعي، كتركيا وإيران وغيرها...

الملاحق

خريطة رقم1: الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر:

http://www.geography-site.co.uk/pages/countries/atlas/maps/turkey.gif

الخريطة رقم2: مجري نهري دجلة والفرات في كل من تركيا وسوريا والعراق

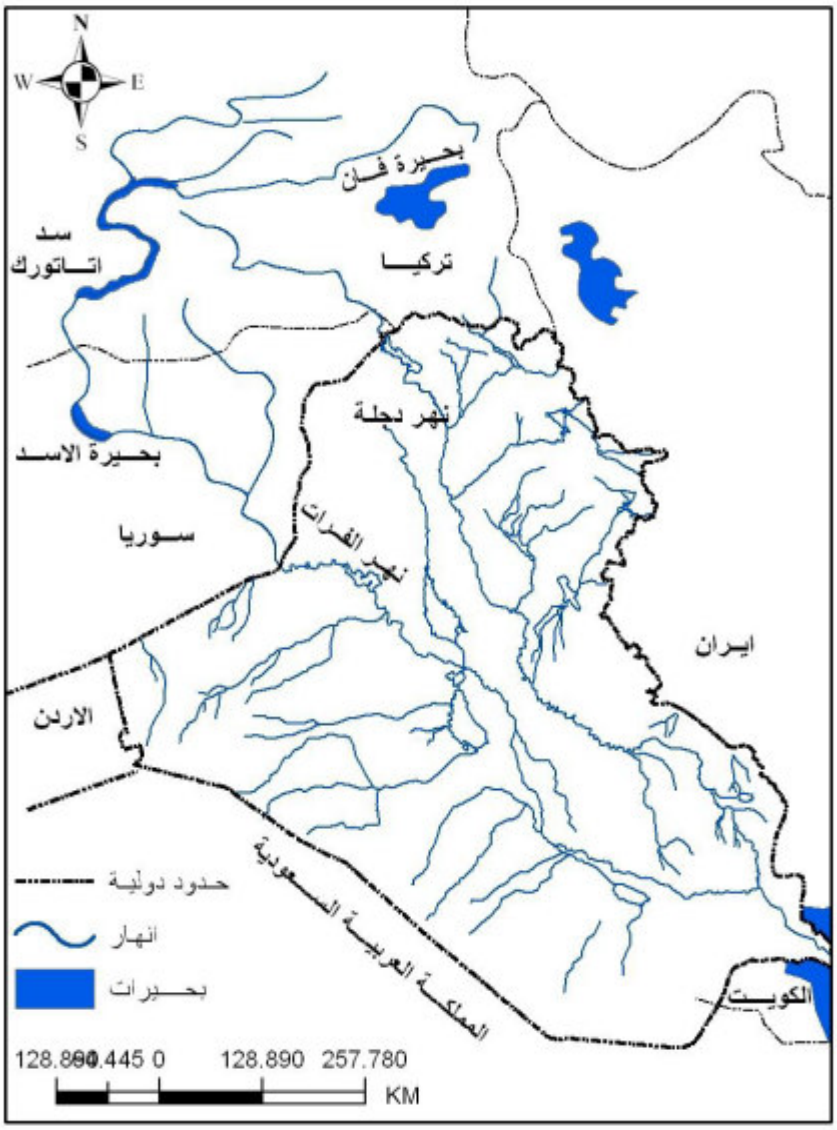

مصدر الخارطة: مايكل كلير ، الحروب على الموارد، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص197.

خريطة رقم 3: مناطق تركز الأكراد

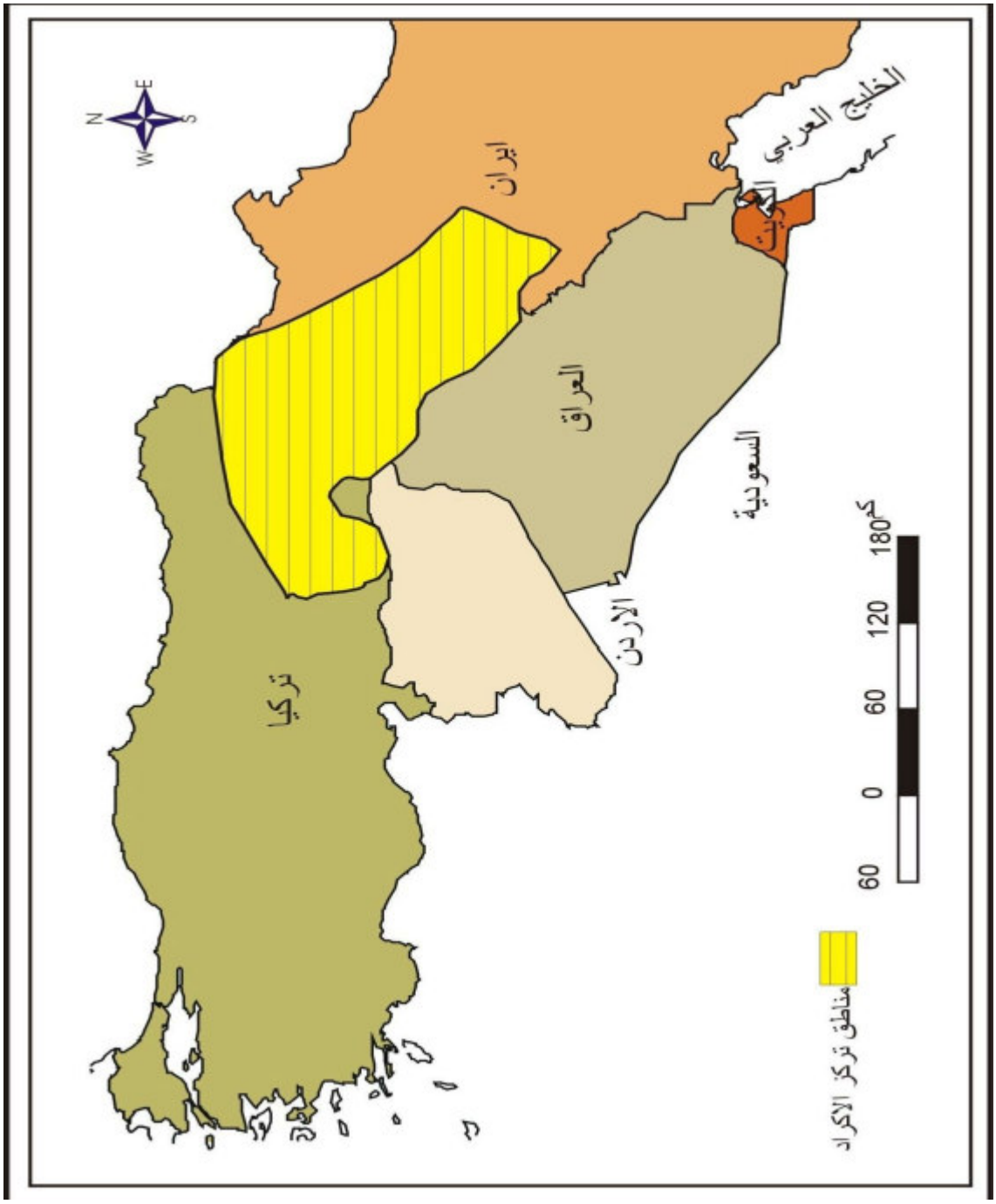

A .R .Ghassemblou ,people without a country the kurds and kardistan،london:Zebpress،1976،p.vii

المصادر والمراجع

أولا: مصادر ومراجع العربية :

الوثائق والمراسيم الرسمية:

- الدستور التركي 1982 المعدل 2011

الكتب العربية:

1) أوغلو احمد داود ،**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر تلجي وقارة عبد الجليل ، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية،2011.

2) الكيلاني هيثم ، "**تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1996.

3) السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية، 2001.

4) جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ، ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى ، 1989.

5) هيرمان راينر ، **تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا** ،ترجمة : علا عادل، مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، الطبعة الأولى، 2012.

6) حسن باكير علي ، "**تركيا : الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**"،في :محمد عبد العاطي ،محرر، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، الطبعة الأولى، 2008.

7) مزاحم هيثم أحمد وآخرون، "**الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى، 2010.

8) محمد العيسوي فايز،**الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى 2008.

9) مكر يدس رؤي ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة : حسن صعب ، بيروت : دار النهار،1961.

10) نور الدين محمد، **تركيا–الجمهورية الحائرة**، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، الطبعة الأولى، 1998

11) سعيد محفوض عقيل ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008.

12) عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل ، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي _انجليزي)**، د ب ن ، كتب عربية.

13) عبد العزيز محمود أحمد، **تركيا في القرن العشرين**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011.

14) عبد الله معوض جلال، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998 .

15) علي باكير حسن وآخرون، **تركيا بين تحريك الداخل ورهانات الخارج**، لبنان: دار العربية لنشر العلوم، الطبعة الأولى، 2010.

16) علي عثمان ،**حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، أربيل : مطبعة المنارة، الطبعة الأولى ، 2013.

17) فيصل الرشيد تركي ، **ما بعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2013.

18) شكارة احمد ،**إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي**، ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، 2003

ثانيا: المراجع الأجنبية

1) Ali Hussein Bakir, **Turkish–Iranian relations in the shadow of the Arab revolutions : A vision of the present and the future**, Qatar: Al Jazeera center for studies,04/01/2015,P3,www.Al Jazeera.net/studies.

2) CHRIS BROWN, **understanding international relations**، 2nd ed، LONDON: Palgrave publishers,2001.

3) Didier billion& Salomé LAMOLINERIE ,"**LA politique extérieure de la Turquie à l'épreuve de la crise syrienne**" ,Policy Paper ,IRIS institut de la relations internationales et stratégiques ,Janvier 2014 .

4) HALIS komili « **Turkish foreign policy and the west** « private view ،Ankar،winter 1997.

5) Huward ,harry n , **the partitions of Turkey A diplomatic history 1913-1923** , new yourk,1960.

6) Guarding the Camp, **Outside the Tent- The Relationship Between Turkey and the European Union from a Military and Regional Security Perspective**, Master of Art in History (International Relations School of History, National University of Ireland, Cork, 2010),

7) kamal kirisci , **The EU .Tutkey , and the arab spring ; challenges and** opportunuties for regional integration , Global turkey in Europe , Stiftung mercator& (iai) & Istanbul policy center(ipc) working paper 01

8) M .Hakan ,yavuz:**Islamie political Identity in Turkey** , New York:oxford university press,2003.

9) Nicole v. Johnson ,**" Turkish Reactions to the Arab Spring implications for unitedstates foreign policy"** ,Global Sucurity,Vol.3,Issue 4,Fall 2012.

10)Nathalie Tocci & Other ,**Turkey and The Arab spring :Implication for turkish foreign policy from a transtlantic**

perspective ,mediterranean paper series ,washington :The German marshall fund of the united states(G.M .F) October 2011.

11)Outpost and Allies **,U.S.Army logistics in the cold war 1945-1953**, James A.huston, London: by Associated university presses, 1988.

12)Stephen larrabee and lano.lesser.Turikishforeignpolicy in an age of uncertainty (santa monica ،CA:centre for middle east public policy(RAND),2003.

13) Suna Gulfer Ihlamur-oner , **Turkey's refugee regime streched to the limit ? The case of iraqi and syrian refugee flows** , Journal of international affairs ,Number 3, Autumn 2013,SAM.

14) Sabankardas ,**Turkey on Nato's Role in the MENA :perspectives froma(central country)**.carnegie endowment for international peace,Washington,2012,Carnegie endowment,org.

15)Turkish contracting in the international market.2014 http://www.tmp.org.tr/doc/file/2014 Turky urtdisi muteah hitlikhiz metlerien pdf.

الدراسات والمجالات العلمية

1) اوغلو احمد داوود ، **مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز البحوث الإستراتيجية ، العدد03، أفريل2012.

2) **اتجاهات التجارة الخارجية التركية**"، د ب ن ، مركز البحوث والمعلومات، العدد2.

3) النعيمي لقمان عمر محمود ، " **العلاقات العراقية التركية 2002_2012**" ، الدوحة : مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، 2010.

4)المعايطة صالح لافي ، " **تركيا الماضي والحاضر والدور القادم** "، عمان: مركز الرأي للدراسات،2008 .

5) السويداني محمد طه ،"**مستقبل العلاقات التركية في ضوء الأزمة السورية والإيرانية**"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، د س ن.

6) السويداني محمد طه ، "**العلاقات التركية السورية 1998_2011**" ، الدوحة: مركز الدراسات الإقليمية، العدد09، ص12.

7) السويداني محمد طه ، " **العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وآليات تفعيل التواصل**، الدوحة: مركز الدراسات الإقليمية، العدد 24، 2008.

8) الكيالي نزار عبد الرحمان ، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر1920-1950**، سوريا: دار طلاس، الطبعة الأولى، 1997.

9) السبعاوي عوني عبد الرحمات ،" **العلاقات العراقية التركية1932_1958**"، جامعة الموصل، 1982.

10) العلاق عمر علي راضي ، "**دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية،**

مجلة الدراسات الدولية ،مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد20 ،2003.

11) باكير علي حسين ،"**استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة "تركيا،ايران،السعودية**"،عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عددا لصيف 60.

12) بيبرس سامية، "**سوريا وتركيا بين تحالف والعداء،** مجلة الشؤون العربية، العدد 152 شتاء 2012.

13) باكير علي حسين ، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، يناير2012.

14) باكير علي حسين، " **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2011.

15) دلي خورشيد ،" **انهيار سياسة تركيا في الشرق الأوسط**"، بيروت: مجلة الوحدة الاسلامية، العدد 130، أكتوبر 2012

16) حسين مصطفى جاسم ،**الدور الإقليمي التركي لمدة من 2002الى 2010**،المجلة السياسية والدولية ، العدد 20، 2012.

17) معوض جلال عبد الله ، " **تركيا والأمن القومي العربي**"(**السياسة المائية والأقليات**)، بيروت: المستقبل العربي، العدد 160، 1992.

18) محمد نور الدين، " **الدور التركي تجاه المحيط العربي**"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2012 .

19)محفوض سعيد عقيل، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

20) محمد نور الدين ،" **تركيا .. الى أين ؟ دور وتحديات** "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، 2009.

21) منصور جوني، **أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط**، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد فصل الربيع 59، مركز دراسات الشرق الأوسطية، 2012.

22) معوض علي جلال ،" **الرؤية التركية للأمن التطبيقي في منطقة الشرق الأوسط** "، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

23) محفوض عقيل سعيد ، **سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

24) نزار إسماعيل عبد اللطيف، "إشكالية **التحول من سياسة إلى الإستراتيجية عسكرية**"، محطات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية ،العدد43، 2000.

25) قدورة عماد ، **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014.

26) رضا صباح صالح، " **العلاقات السياسية التركية(1918_1946)** "، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 210، 2014.

27) شيال عزيز جبر و منكاش زينب عبد الله ،" **العلاقات العراقية التركية**" ، جامعة المستنصرية.

28) خليل محمد، **سياسة تركيا الخارجية من 1918-1938**، مجلة ديالي ، العدد56، 2012.

29) خليل علي مراد، " **الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984_1998**" ، مجلة دراسات إقليمية، العدد3، السنة 2، 2005.

30) غدير غازي فيصل، "**سياسة تركيا اتجاه العراق 1991_2003**"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 14، 2009.

ندوات ومؤتمرات:

1) الرحباني ليلى نقولا ،" **مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انهيار العمليات القتالية في العراق**"، قدمت هذه الدراسة في مؤتمر عقد حول العراق، بيروت، أوت2010.

مؤتمر عقد حول العراق، بيروت، أوت 2010.

2) باربارا سلامتي، **أردوغان يتحدث عن وضع في العراق**، ترجمة أنور نجم محمود، نشرة ترجمات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 1، العدد2، 2009.

3) مؤتمر، **من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي: المنطقة العربية بين صعود تنظيم الدولة والانخراط الأمريكي المتجدد**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18و19أكتوبر 2014.

4) **ندوة العرب وتركيا** ": **تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**" , الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2ايار 2011.

المواقع الالكترونية :

1) العلويين في تركيا، موقع الرصد، 2005، في:

http://Alrased.net/main/articles.aspx?selected-article-no=5191

2) الحسابات التركية في الحرب على داعش"، موقع الجزيرة، في:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/09/14

3) الأرقام والإحصائيات ، من موقع : **cia the world fact book**، في :

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

4) جورج سولاج، **سر اسقاط الطائرة التركية**، موقع نور سوريا، في الموقع:

http://Syrianoon.net/revto/ 3347

5) حسان الحموي،"**روسيا والأسد والخيارات البديلة** "، موقع نور سوريا، في الموقع:

http://Syriannoor.net/revnews/2690

6) حول حرب استنزاف طويلة في سوريا"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، في الموقع:

http://Studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/08/

20128101015509064 85-htm

7) حسين لقرع، " **نتائج إضافة تركيا في معادلة الحرب على داعش**"، في الموقع:

http://www.oulama.dz/?p=6639

8) داعش تسيطر على الموصل" ، العربي الجديد، في الموقع:

http://www.alaraby.co.uk/politics/3 dab7-5d06-4275-847F-

7dae55338d53

9) دللي، **تركيا وخيار الحرب ضد سوريا**، موقع الوحدة الإسلامية.

10) داعش والنفط في استراجية تركيا تجاه المنطقة"، في الموقع:

www.wahdaislamyia.org/issues/151/kdali.htm

11) «**لمحة عن تركيا، البنية القانونية والسياسية**» ،**موقع العربية**..

12) موقع الجزيرة نت، "**الناتو يستبعد مجددا التدخل في سوريا**"،موقع نور سوريا، في الموقع :

http://Syriannoor.net/revnews/2690

13) موقع الجزيرة، في:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/22299F58-C 3df-41F8-9cc5-

14d956e529dd

14) سونرجاغيتري وتايلر ايفانز، " **علاقات تركيا المتغيرة مع العراق**"، المجهر السياسي122، في الموقع:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-Analysis/view/Turkey-changing-

relation-with iraq-kurdistan-up-baghdad-down

15) علي باكير، "**أخبار جيدة للاقتصاد التركي**"، صحيفة العرب القطرية، في الموقع :

http://www.al monitor.com/pulse/business/2014/06/Turkey Iraq-isis-

attacks-impact-economy.oil.html.

16) فلاح علي ، الحوار المتمدن ، العدد 2671 ،في الموقع :

http://www.Ahewar.org/debat/show.art ,As p ?aid=174435 ,As p

?aid=174435

17) **تركيا: هيكل الدولة والدستور والنظام القانوني**» ، في الموقع:

http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/142-143.htm

18) توفيق المديني، السياسة الخارجية التركية الجديدة، في

الموقع:

http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type:hp&articleid=43587

19) موقع: US liberarycongress ‘Geography of Turkey .